



شد

۱۹۳۸

۱۳۳۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

اسم کتاب: نهامة المرام

موضوع: سید محمد باقر آشتیانی

موضوع تألیف: میراث کفاح و نضال و مجاهدین

۱۳۳۸

مؤسسه: ۱۳۰۲

شماره دفتر: ۱۳۳۱

۱۰۶۸۰

بازرسی شد
۴۶-۴۷

بازدید شد
۱۳۸۱

۱۹۳۸

۱۳۳۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

اسم کتاب: نهامة المرام

موضوع: سید محمد باقر آشتیانی

موضوع تألیف: میراث کفاح و نضال و مجاهدین

۱۳۳۸

مؤسسه: ۱۳۰۲

شماره دفتر: ۱۳۳۱

۱۰۶۸۰

والكفر بالنبوة الإلهية في عقوده وإفاداته ولا يلزم عليه التوكيد فإذا اكتفى بذلك
بالإنشاد مع الخبر التي بين اللغتين يعبر في الأولى ونولية علم ودروا الذي تعلم
اللفظ العربي في العقد ولولا كان ذلك ممكنا لورد في روايات الأصحاب على ما في
سنن المجلد ١ لا يخفى أن من قبل اللغتين يعبر العربية لأن في اللفظ العربي ومن
استخدم العربية فظاهر له ويعلم أن اللفظ العربي بما ذكرته وصحة ما في صحيح
الشيخ على ولا يربح أنادى قولهم وكان الإنشاد الأخير الأوفى في ذلك لأن
كون الفرس أصليا وأعرضا يجب أن يكون الإنشاد الفارسي المراد كما في في التمهيد
القولية قال الفخر لا يخفى على كونه اختلاف في ذلك ولما رقت في كتاب الفرس
مخصوصة بالإنشاد على رواية يقدحهم ورد في الخلاصة روايات منها ما
رواه الكليني في الحسن عن أحمد بن محمد بن أبي بصير قال سألت أبا الحسن عليه السلام
عن الرجل يكون عليه المرأة فيصعبت فليخجل قال كون الفرس قلت نعم يعلم
بعض الروايات وكذا رأت لها أجزاء منطلق عنه. ولله قال الأوّل كنيت لا لا يقع
كيف يلقبها فقال الباقى يعرف بين فقال لا شأن ما ذكرت من أن أهله يعضه
لأن الظاهر أن الكفر في الطلاق والكناح واحد قولهم الأولى لا كسر الهمزة
والألف واللام والكران في رواية إذا زوج الكفر فنهضت فزافرت فبصت
أدخل بها فزافرت وأقرب كان ماضيا لأرباب العاقله وكان رجلا أو
شجعا وعلى أحد هذا أو كذا يشتمل فيه البلوغ والعقل والوفاة على نفسه
والعلمية له من عبادة وأن إحسان قلبه لا كذا الصبيبة ولكن ما من بعض ذكر
كان أبا في في حكمه فعليه والسكران ولو أفاق السكران فلما كان العقل لا
في الكفر فلهذا لا لا يقع وإن كان سببا لعللان الأخوة لا يقع ما في

مفتی

[illegible]

من أصله وقال الشيخ في النهاية وإذا عقدت المرأة على نفسها أو سكرى كان العقد باطلا
فإن أفاقت ومرت فبطلان كان العقد ماضيا وإن دخلها الزوج في حال السكر
أفاقت الحياة فاقاة على ذلك إن البواجم والمستند ما رواه في المعجم عن محمد بن يعقوب
عن يونس قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة أتت شرب البند فسكرت
وزعمت نفسها لرجل فسكرها فزاف فأنكرت فظنت أن يزوجها فنفقت منه
فأقامت مع الرجل على ذلك الزوج طلاقا وهو إجماع التزويج فأنكركم لأن السكر
والإسبال للزوج عليها فقال أذا قامت معه بعد ما أفاقت ففهرجتها باطل
بغير ذلك التزويج عليها قال نعم وهذه الرواية صحيحة في كتاب من أفاضله الفقيه
بطريق صحيح وليس فيها ما يتصل بالاولى والعقد فبطلان العقد باطل في المختلف
والفقهاء تقول أن بلغ الكهول الجدل علم الحصل كان العقد باطلا لا سيما في
الأن سألته العقد وهو العقل متى وإن لم يبلغ الكمال ذلك الجدل مع العقد
مع تقضى أباها أو عليه تحمل الولاية ويتكامل ما حمل الولاية عليه ما بان أن كانت قد
العقد جائز التصرف لربها العقد ولو يكن لها بعد ذلك ردوه والإدراج على
ما ذكره فالجزم من جهة عقدها واعتبار رضاها بعد ذلك غير مستقيم **والجواب**
بأن الثانية لا تليط حصصنا لها من الأولى إذا كانت الزوجية بالرضا عليه
على الأصح ما علم استظهارا بالحجج والبرهان ومن لا ياب لها فهو وضع وفاق
بين الأصحاب وأخبارهم ويستفيضوننا للحكايات في الكمال في الزاد إذا كان لها
أب وصحي فغير أن لا تعد ذلك لها وإن كان يغني ذكرها مع رضاهما
والأقول عن ذكرها هنا وما علم استظهار العهد على العقد فهو مذهب
الأصحاب ونقلوه في بعض الأصحاب وبطل عليه مضافا إلى الأصل والامتناعات

[illegible][illegible]

او تقدم تاريخ
 الاخرى فمع تداوى التاريخين ينتهت بقدم ان يكون دخل بها في الف قال حريق
 قدس سره في المسالك ولو قطعنا الطعن في كون الفدي ليس بها فاعلمنا
 مطلقا وجوب ذلك في اول كلامه بان الزوج منكر تقدم قوله مع عدم اليقين
 القول قوله فالبين بين صاحب القول ان ما ذكره من تقدم بينا لفت المصنف
 لو قطعنا الطعن في الفرض شكل لان كلامه لفت والزوج مدعى فلا وجوب لتقديم
 بينها على بينته والحق ان البين اما ان تعارضوا معك اذا اولان لرفعها
 ولكن صدقها فان كانا موافقين ولقد تارخها ما ان تفرق في وقوع العقد
 مع الزوج وكيفية وقت واحد بطل العقدان وان تقدم تاريخ الحد بها على
 البعض جازيها العقد الباقي وبطلان اللعن ومع الاستشهاد يجرى الى القرعة
 كما اذا ادعى اثنان شرعاين واقام كل منهما بينته عليه وان تعارضت البينات
 بان تشهد بين الزوج والخت بوقوع العقد مع الزوج في وقت واحد وادعى الى
 العقد اربعة الاصل البين والله تعالى اعلم **قوله** ولو عقد على امارة
 فادعى اثنان زوجيتها لم يفت الى دعواه الاصل البينة استفاد من حكم المصنف
 بعدم اللطافات الى دعواه عدم سماعها اصلها بحيث لا يقرب على المراه اليه في
 كانت منكره والزوج في المراه اما يتوجه على المنكر اذا كان يجرى الى امره فحكم
 لنم الحقي والامر هنا ليس كذلك فان الامر المراه لو صادقت المصنف على دعواه لم
 ينت الزوجية الا ان اقر في حق الزوجية وكذا لا يتوجه بوجه الدعوى سكان
 دوا المراه على المصنف لان المراه لو صدقت ان كانت كالافراد فقد عرفت حكمه
 وان كانت كالبنين فاما بقية النسبة الى المتابعين ودين بينهما ودينه ذلك
 ما وان ادينوا في الصحيح عن اربعة من اهل البيت عن عبد العزيز الهندي وهو في

كما قرئ في
 تحتها رتبة

قال سالت الرضا عليه السلام فقلت لعلك ان اخبرني ما من زوجة امارة
 لها عتي فادعى تزويجها حراما لهما من ذلك فلو كانت كذلك لكانت
 ما كان بيني وبينه شيء قط فقال بل ذلك اقربها وولده انكارها ولو توجه
 عليها المصنف بذلك لكان في مقام البيان ان ما قبل ما في الدعوى وتوجه
 المصنف والزوج هنا وان لم يجمع في حق الزوج فالبين مع الاقرار بنوبته
 عليها الزوج الذي يحل لها بينه وبين الزوج العقد الثاني وبني ذلك على ان
 سافر المصنف ضمن الغيب وهو موضع خلاف بين الاصحاب والمكره المصنف
 عني واضح ولو صدقت الدعوى بالزوجية على غير العقد عليها سمعت الدعوى
 قطعا وترتب عليها لزوم العقد مع الاقرار وترتب المصنف مع الحكماء في جواب
 جوابا العقد على المنكره لغرض المصنف في الاستشهاد الدعوى وجهان المراه في الحكم
 نصرت التكرار في كلامه عني على غير ما قبلت استصحاب الحكم السابق الحكم
 شرعا ولا يستلزم المصنف من ذلك الزوج في بعض الموارد كما اذا ادعى الاول في
 الدعوى او كسب منها فان الذي اعلم يعلم اقسام الحكم عليها امكن تأخيرها
 لتوجه على المراه الضرر بترك التزوج وتحتل استقلال الحكم بتخليها لانه قام مقام
 المال مع اشاعة ما لم يرد شرعا والله اعلم **قوله** الزبط اذا كان لرجل علة
 بنات فزوج واحدة ولم يزوجها اخرى فخلع في المصنف عليها القول قول الزوج
 وعليه ان يلزم القصد في العقد ان كان الزوج كاهن فان لم يكن من
 فالعقد الجاهل بالاحكام الاصل على نكاحه في كل من الزوجين ان يكون حيا
 ليعلق العقد به ويقع التراضي عليه ويحصل المصنف بالام والوصف او اذ
 الى معنى او قصد هما اليه وعلى هذا فاذا كان لرجل عدة بنات فزوج

يتمتع

وليس بها عند العقد فان لم يقصد بعينه بطل العقد وكذا اذا قصد احد هما غيبا
 الاخر وان قصد بعينه من ولور يرضى كل منهما باقصه الزوج بطل ولو قصد الزوج
 قبول نكاح من قصد لها العيب وان لم يرض بها لغيبها فالاصلها العيب وانما التكرار
 ولو اعتقد هذا العقد في المصنف عليها ففتى القواعد الغريبة ان ادعى كل منهما
 ان قصد غيبا وقصد الآخر بطل العقد وان التقاعلى يفتى باختلاف في المسألة
 بما انما يطل العقد بغيره ويستدل المصنف بالشيخ وخبره فقال ان كان الزوج
 فالقول قول الزوج وعليه ان يلزم القصد في العقد وان لم يكن راهن كالعقد
 بالاطلاق يستلزم في ذلك بارواه الكيفي في الصحيح عن ابي عبيدة قال سالت ابا
 جعفر عليه السلام عن رجل كان له بنت ابكار فزوج واحد منهن رجلا
 ولم يزوج الاخرى فزوج الزوج ولا يزوج ولا يزوج فمكنا الزوج من لها اصلها فاما
 على النكاح انما الكيفي من البتة فقال الزوج لا يزوجها فان زوجت تلك الصغرى
 ياتك قال فقال لا يصح عليه السلام ان كان الزوج راهن كاهن ولور يرضى
 منهن فالقول في ذلك قول الزوج فبالبينة فبين الله ان يدعى الى الزوج المارية
 كان نوى ان يزوجها اياها عند عقده النكاح وان كان الزوج لم يرضى كاهن
 ولور يرضى عن عقد النكاح فالنكاح باطل وتزول المراه على ان الزوج
 اذا كان قد راهن وقبل نكاح من اوجب عليها الوعد يكون قد رضى بالعقد على
 البتة المصنف عليها الزوج فيجب اليه ان لا يعلم من قبله وان لم يكن الزوج راهن
 لم يكن مفضلا الى الوعد ولا يرضى عنه فبطل العقد ولا يابس بهذا التبريل
 صحابا بين الرضا والادب العالي على الحكم المتقدم **قوله** الاول
 اما استحباب اختيار

عليه بارواه الكيفي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت
 ابيه عليه السلام عن رجل تزوج ابكارا ولور يرضى عنهما باقصه الزوج بطل ولو قصد الزوج
 بكونه مقيم الغيب واما استحباب اختيار الغيبه فبطل عليه بارواه الكيفي
 في الصحيح عن ابي حمزة قال سمعت جابر بن عبد الله يقول قال عبد الله بن جابر
 عليه السلام فقال ان خبي كذا لو اورد الوجود الغيبه الغيبه في اهلها ذلك
 مع جعلها التبريل مع زوجها المصنف على عني القصد قوله وتزوج امره فاذا
 خلا بها لم يزلت له ما يرضى عنها ولو قبلت كذا الرجل بالاستحباب اختيارا
 الاصل فمكنا ان يرضى عليه ما يرضى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل
 الناس المأخوذ الذين قيلوا رسول الله وبخلفه الذين قال المصنف
 في ثبت السوء وفكر الاصل ان يكون ابواها مسلم او موافق او حان
 او لا يكون اصلها من زنا **قوله** وان قصد السنة لا لغيرها فربما
 ويدل على ذلك ما يات بها بارواه الكيفي في الصحيح عن هشام بن الحكم
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المراه المستحلها والماله
 وكل الى ذلك واذا تزوج له نهارا زده المال والمال وفي صحيح اخري
 لهما من ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المراه المستحلها والماله
 لم يرض ذلك فان تزوجها نهارا زدها المراه المستحلها والماله **قوله**
 ودعى وكيفي وسال الله تعالى من زنا من النساء عقوبته في القاهران
 محل هذه الصلوة بعد ابداء التزوج وقبل تعيين اسمها بحضوره وعنده
 قبل العقد وقد روى ذلك الكيفي عن ابي بصير قال قال ابي جعفر عليه السلام
 اذ تزوج احدكم كرهت يصنع قلت لا ادري قال اذا هربك لك الفيل كعين

وقال

الآخر انظر الى الذي حال الارضاع لثمة العادة الي وهو ضعيف في قوله كالم في هذا
 الكتاب مذكور انظر الى الاجنية التي لا يدسها ولا يورد الى السطرها ولا يلا
 بين الاصحاب فانها في حد من انظر الى ما عدا الوجه والكفين وما الوجه والكفان
 فبعد النظر اليهما ثلث ذوات خروفت لهما ما وان لم يكن ذلك في ذلك ولو عرفت
 قال الشيخ كيه ولا يجرم لقوله تعدوا لاسدين من يثبتهن الا ما لم يثبتها وهو ينسب
 بالوجهين والكفين وما رواه الكليني عن سيديك من عبيد من اصحابنا عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال قلت لابي جعفر الرجل ان يرى من المرأة اذ الركون يجرى
 قال الوجه والكفان والفتحة مائة وفي الصحيح عن علي بن سويد قال قلت لابي
 الحسن عليه السلام اني سئلت انظر الى المرأة الجليدة في السطرها فقال ما على
 الا ما من اذا عرفت انه من ثلث الصدق والاك والاك فانه يجرى الى كره في ذلك
 الدين ويؤيده الباقي ان اس في كل عصر على خروج الساعلي ورجوعه بعد
 ذلك من غير تكرار اما الدليل الثالث فانه يصلح توجيهه فيكون لا دليل يستدل عليه
 وتكرار عيم واختاره العلامة في نسخة الكركي لعدم قوله ولا يدين من يثبتهن
 ليعلمون ولا يثبتهن ليعلمين على منع النسيان ان يثبتهن من سافرات ولوجه النظر
 ليؤمن من قوله الرجال ولان السطرها من مائة الفتحة والاذيق يحاسب الشجر
 حكم الباب والاعراض من تفاصيل الاحوال كالمكره بالاعتقبي وفي هذه الدلائل
 نظر لان الوجه والكفين مستثنان بقوله نعم الا ما لم يثبتها ما ادعى من الفتحة
 على منع النسيان ان يجرى من سافرات لا يدل على الكذا في ما كان وجهه ان العاصي
 من النظر يثبته لا يثبته الا ما لا يحاسب مطلقا عن هذا الاتفاق معارض بما نقلناه
 من الاتفاق على جرح الساعلي ورجوعه بعد الوجه والكفين من غير تكرار

لهم

كان فله الرواية لا تقصص عن الصحيح ونقل عن ابن ابي عمير في قوله القوي
 استناد الى اخبار ضعيفة ولو جرحها لوجب حملها على الفتحة لان الكثر
 العامة فعوا ذلك مع ان ما كان نقل عنه ان قال ما ادركت احدنا اقلنا في
 ديني نتيك ان علي بن ابي حمزة في حديثه ما حلال في حديث الكوفي يمكن حمل النفي
 على الكراهة في وقتها من الاول **قوله** اما الثالث الغزل عن الفتحة يعني انما قيل
 محرم ويجب فيه الفتحة عشرة دنائين وقيل بكرويه وهو تشبيه رجس في آفة
 اخلفت الاصحاب في تحريم الغزل عن الفتحة المحرم الرواية يعني انما عدا
 على جواز الغزل عن الفتحة والتمتع بها والناحية مع العذر فذهب الى كره
 منهم الشيخ في النهاية وابن البراج وابن ادریس الى الكراهة ونقل عن ابن جرير
 انه عد ذلك في تحريمات وهو ما نقله في تحريمات الفقيه رحمه الله والمعتمد الاول
 لنا التمسك بضعف الاصل وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام عن الغزل فقال قال لي الرجل يقصص حديثنا وفي الصحيح
 عن محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان يمسك من
 الغزل فقال اما الله فاما بس وما العزم فاني كره ذلك لان شتر طبعها
 حين يتزوجها وتروى ايضا في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 شتر ذلك الشيخ رحمه الله وقال في حديثه الا ان رجعي او شتر ذلك طبعها
 حين يتزوجها الصحيح ما يعوذ بان حكم الكاح الاستيلاء ولا يحضر ذلك مع
 الغزل فيكون سافرا في العرض اشاع وتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله
 انه يظن ان يقول من الفحة الا اذا فها والحجاب عن الاول منع أعضاء العرض
 فجا ذكره وعن الرواية ما فيها غيبا من طرف الاصحاب ولو جرحها لوجب

محمدا

المصنف في الشرائع والعلامه في مجلس كتب في النظر الى الوجه والكفين مرة واحدة
 عن معاودة في الوقت الواحد عن الان العامه فثبتت الفتحة والاسباب ان اخشا
 النظر الى الغيب مطلقا طريق السلام وما كانت ادلة العرف عن هذا
 الوجه في الحديث روايات استشهد بها الجواب عن كراهة القول بالبراءة في
 الاكثر في الشك والبرهان والبرهان يدل على مضاف الى الاصل والملاق
 البراءة في الحديث وما روى الكافي عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
 عن علي بن الحكم قال جئت صفوان بن يحيى يقول قلت لرضا صلوات الله
 عليه ان رجلا من مواليك امر في ان اسالك عن سلة هابل واستعملت
 ان يابا قال ما هو قلت الرجل في امراته في دبرها قال ذلك قال قلت
 فانت تفعل قال انا لا تفعل ذلك وهذه الرواية صحيحة السند لان علي بن الحكم
 الواقع في طريقها هو الكافي في النسخ الجليلي يروي رواة احمد بن محمد بن علي بن
 وافي رجا لها نقات فاذا ذكره جدي يدين من في الشرح من الطعن في الترتيب
 ما شتر على الحكم بين الفتحة وغيره في جدي ويدل على هذا القول انه
 ما رواه الشيخ عن احمد بن محمد بن يحيى عن معاوية بن حكم عن احمد بن محمد بن
 حاد بن عثمان عن عبيد بن ابي يعقوب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
 الرجل في المرأة في دبرها قال لا بأس به وبذلك وصف العلامة في التذكرة في
 هذه الرواية الصحة وهو غير يدين في حديثها من يوقف في حاله في
 معاوية بن حكم وقال القاضي انه نفي جليل في اصحاب الرضا عليه السلام وروى
 فيه شتر لكن نقل العلامة في الخلاصة من الكثر ان قال انه فطحي وهو عدل عالم
 وعلى هذا فتكون روايته من قسم الموثق لو ثبت القبح لكنه محل توقف وكيف

حملها على الكراهة في وقتها من الاول ثم لو قلنا القوي في الاطهر انه لا يجب على الزوج
 بذلك المهر في الاصل والبراءة وقيل يجب عليه فيه الفتحة عشرة دنائين ولو جرح
 له على سلسل ما روى عن علي بن ابي حمزة عن محمد بن يحيى عن ابي جعفر عليه السلام
 فان ذلك وهو من حكمه استدل في فيه موضع النزاع والفتحة من الجواب
 في الشرائع حكم كراهة الغزل ومع ذلك فان في جواب البدر وهو يدين جبا
قوله الرابع لا يدخل المرأة حتى يغني لها تح سنين ولو دخل قبل ذلك
 لم يقره على الاصح الاختلاف في تحريمه على الاثني قبل ان تبلغ ثعنا وقد روي ذلك
 روايات منها ما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قال ذات زوج الرجل الجارية وهي صغيرة فلا يدخل بها حتى يغني لها
 تح سنين ولو دخل بها قبل ذلك لم يجرم الاصح الاضا فانها تحرم بوليها
 اما التعريض الاضا فقال في المسالك انه لا خلاف فيه في سجي الكلام فيه انما
 واما انها لا تحرم بولي الاضا فيدل عليه التمسك بقبحه الاصل الصالح عما
 يصلح للعارضة وذهب الشيخان الى انها تحرم بوليها كذلك واستدل عليه
 في التهذيب بما رواه عن يعقوب بن يزيد عن معاوية بن يحيى عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال دخلت على الرجل المرأة فسلط ابنه فارتاع ثعنا في سنين في
 بينهما ما دخل لم يدين وهذه الرواية ضعيفة من فلا يمكن التمسك بها في اثبات
 حكمها في الاصل والمراة الاضا تعين سلسل الجواب الجواب في الجواب
 لما عرفت في هذا **قوله** الخامسة لا يجرى للرجل تركه وفي الرواية اكثر من اربعة اشهر
 هذا هو المعروف من كتب اصحاب بل قال في المسالك انه موضع
 وفاق ويدل عليه ما رواه ابن ابي عمير في الحسن عن صفوان بن يحيى ان قال

بالنفس الصالحة السلام من الرجل تكون عليه الخصال في ان الهدى الى الصفة وان والى الهدى
لا يقربها اليه من يد الارض بها يكون لهم صفة كذا قال اذا تمكنا انفسنا
انما هو يحسن هذه الكلمة الدائمة ويخرج المصطفى وجها **قوله** السادسة يكون
ان يعرف اهل البيت يدخل بهم من السفراء في يوم في الخارج من
بها راوا المستند في ذلك في عليه السلام كره للرجل ان يمد من سقران يمد
اهل البيت يصح والخلق في جميع البيوت في الامور الطرق الا ان في
الليل وعمل اختصاصه بها البيت **قوله** الاول في الكلام على العرب واليهاد
وان علموا الوحي والحق والمال في هذه المصروفين في اليد على ما في عنده
ذهب الى ان الامم ما بها باقية من مقام العرب واليهاد في ولايته الفلاح وعلى
من العلم حيث انبأ الولاء للصحة والعق والرسالة الى الامم وذلك
بالعلم وسبحي الكلام في ولايته الامم **قوله** وفي ولايته العرب واليهاد على الصفة
ولقد ذهب نكاحها من اوصاف المصروفين من ذهب الايجاب فيوت ولايه
العرب واليهاد على الصفة والصفة من كانت كمالا في يد ادي عليه في ذلك
الجماع ونقل عن ظاهره ان في عملي في ولايته الهدى فانه قال الولي الذي هو ولي
بكا جهن هو العرب ووليت في من الاول واليهاد بالصحة المستقيمة
عليه **قوله** ولا يشترط في ولايته الهدى العرب واليهاد في المستند
صفت ان كانت الايجاب في انشأ الهدى في ولايته الهدى فانه ذهب الى
والمرحى وسلك في ظاهر كلامهم الى عدم اعتبار هذا الشرط في المقتضى
الولاية للهدى ويقع ان اذ ليس من اوصافه من كان مستجاب ولا
قبل وقت العرب وعقله على السلام في جميع من سنان الذي يله عقله الكلام

فوق

هو ولي امها قال في الخصال في ان الهدى الى الصفة وان والى الهدى
من ولايه العرب لا تقسم منها الهدى على العرب عند القياس فلا يفرقها
موت الا ضعف في هذه الاصل لا نظر وقال الشيخ في النهاية والهدى
في من لا يحسنه الغيبة وجا به من ان وجه العرب شطرنج ولا يهدى ولا
عليه في الهدى ما رواه عن الفضل بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه
قال الهدى اذ ارجع انبأ به وكان اياهما كان الهدى في ارجع ان قلت فان هي
اب الهاديه هو اياهما هو الهدى ما رواه في العدل والهدى قال ان في
فوق الهدى في السند ضعف ما شاع على جهاد من الواقعة فلا يصح العقاب
به ويدان به ان دلالات المفهوم الوصفى هو في عتق عند الحقيقة وهو
ذلك نوع ان هذا المفهوم فان انت اذ لا يظهر ليقيد وجوب في الهدى
عن ويرا كان الوجه في هذا القيد التنبه على الهدى والاخر وهو جاني عقد
الهدى مع وجود العرب وكيف كان فهدى الرواية فاعرف عن انبات هذا الشرط
قوله ولا اعتبار للصبي مع البلوغ في الصبي في ان الظاهر ان ذلك لا يطرأ
العبادة لخصاص المخلوق بالصبي وانما خلافت في سقوط اعتبار الصبي مع
البلوغ وقد ورد بسقوط خيارها واما كثره كعبي محمد بن اسمعيل بن
بنع قال سالت الرضا عليه السلام عن الصبي يدعيها اوها فترى من عبي
توكي قبل ان يدخل بها وتزوجها او يزوجها ام الامم لها قال يجوز
عليها تزوجها ويصح على من يظن ان قال سالت الحسن عليه السلام
ان زوج الجارية ويبت ثلاث سنين او اربع الفلام وهو ان ثلث سنين
وما ادى عقد ذلك من زواج نية اذ بلغت الجارية فاعلم انما قال

شرط وهو غير معتبر
لكن يجب ان يقال ان لغة
المفهوم

لا بد من ذلك اذا عني اياه او وليها رجع عنده من الصلوات قال سالت الحسن
عليه السلام عن المارة الصبي يدعيها اوها او ليها انما بلغت قال لا واما
الصبي اذا عني الولي في كل البلوغ ذهب الاكثري الى مساواة الصبي في لزوم العقد
الواجب من وليه وعدم ثبوت الخيار له بعد البلوغ لان عقد الولي عقد صحت من
اهل في عقد كان لا يملكها كغيره من الماله وقال الشيخ في النهاية متى عقد
الرجل لانه على جارية وهو عني بالغ كان للخيار اذا بالغ وحكي ذلك العاصم في
الفتل عن ابن ادريس وابن البرقي وابن جرير وسنده ما رواه الشيخ والشيخ
عن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الصبي يزوج الصبي قال ان
كان اليها اللذان تزوجها فمما جازي ولكن لها الخيار اذا اذركا فان رضى بعد
ذلك فانه الهوى والعرب قلت لعل يجوز فلاق العرب على ابنه صفة قال
قال لا لا يقتضي هذه الرواية ثبوت الخيار للصبي والصبي بعد البلوغ وهي
ما رواه من الخبر لا يقتضي سقوط خيار الصبي بعد البلوغ وهو عني عليه
المذا عن ابي جعفر عليه السلام حيث قال في غيرها قلت فانه كان هو الذي
قبل ان تدرك ذلك قال يجوز عليها تزوج العرب ويجوز على العلام والمهر على العرب
للأب والجد والابن والشيخ في التهذيب عن زاذان بن مسلم قال ليس في هذا الخبر
ما ينافي ما قلناه لان قوله عليه السلام لكن لها الخيار اذا اذركا يجوز ان يكون
اذا وان لها ذلك بعد العقد اما المطلقة من حقها الزوج واختاره ابو طاهر
الامير في المطلقة وما جرى ما جرى في ذلك ما يفيض العقد ويرى الجارية
اصحاب العقد وان العقد ساقط على خيارها قال والذي كثر منه ان كان العقد
قوله في العتق ان كان ايها الله ان زوجها فمما جازي فان كان العقد موقفا على

دعائها

دعائها اليه من بين الابوين وعني ما في ذلك فرق كان ذلك اياهما في الغيبة لا بد
وليت بد فرق بين الموضوعين فعدا ان المراد ان هذا الكلام صحيح ولا
عني ما في هذا القول من العبد ونية الخالفة للظاهر ما حكاه كاشف عن ذلك
لاكتشف عنه فان الفرق بين عقد الولي وغيره على هذا القيد يقتضي ان
عقد الولي تزوجت على الجارية وعقد الولي لا يزوجت على الجارية وانما في
فتح واحد مما عني الاخر والمسلح انكالا وطريق الاحتياط واعرف واعلم
ان حديثي قدس من قال في المسألة ان هذا التكليف هو انما يقع خيار الصبي
عقب البلوغ لا يظهر منه مخالفة وانما رد يدعي مخالفة ذلك وهو عني فان
الملاوة في المسألة تحقق وقد ذكره قدس سره بعد هذه المسألة في
قوله ولو تزوجها فالعقد انما ينافي انما كانت عقد الهدى لم تعرف ان
والجدة مستحكة في ولايه على الصبي فلو اذركا كل منهما عني عقد على عتق عني
الاخر من غير علم صاحبه او مع علمه فمما عقد السابق بينهما سواء كان هو العرب
او اليهودي ان كان السابق العرب وعلم ان الهدى مخالفة وقد سبقه بالعقد
ففي تلك الاولي وعني عقده وان كان تنقض العقدان في وقت واحد ان اقترن
فقد لها ما عاقدها عقد الهدى ويل على الحكم ما رواه الكافي في الصبي عن عفا
من الحكم ومحمد بن حكيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا زوج العرب واليهاد
الزوج الاول لا قال كانا جميعا حال واحدة فلهما الولي وفي الصبي عن محمد بن
عن احمد بن محمد بن الحكم قال اذا زوج الرجل ابنته فهو جاني على ابنته ولايه
ايضا ان في وجهها قلت فان هي ابنته جاني جاني جاني جاني جاني جاني
نكاحها وفي الموقر عن عبيد بن زبارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الجارية

الصغير

الصغير

[illegible]

فقد سماها النسخة المتدبسة من كتاب راسياتان الولي على ما ذكره الشيخ في الحاشية
وقد نقل المصنف رحمه الله الإجماع على أن الكتاب قد فعله الولي سقطتيا رضاء وكما
ها بعد انقلاب الولي من خمس من سبب الحاكم والاسم والافرق في تحقيق
العصر الذي بلغ الولي في حينها من الكبر في أن يكون الكتاب له في تمام الولي من
المهنة فيها وإدعاء على ما فيه ولورفض أو إقرارها وجد ما باراد الولي في غير
في تحقيق فبما هذا إذا كان كقولها غشما الولي وجهان ولينوع الولي من غير
الكتاب ولكن عضله ولينوع المعنى غير الارب والحد وقت على ما لها
عنا بالابوع وكان الضمعي هامة المستلخ من عزيات عقد الفضول
وسمي الكلام فيه والولي ان في روح الملوكة صفه وكبري وكما وثبا
عالمه وخمونه والاخره لها ذكره العدل لاختلاف في حيز نزع الولي انه و
ان لا يبارها على الكتاب لان ما فيها لم يولد له والناس سلكوا على الوجه
وذكره الضمعي على المطلقا كان او كبري وقال بعض العارفين الولي لا يلهي العار
الكبري وهو اجل والافرق بين تولي الولي الضمعي عن الملوكة والراية بها
ولا يقدح فيه الا كرامة عين ولورجعت بعض العلماء الى الامامة في العجاير قطعا
لان الضمعي غير موال ولا يلهي عليه ولا يزوج الوهي الامن بلغ
قائد القطر عن راية المصلحة اخلفت كلام الاصحاب في ان وهي الارب على
هل ثبت لولي لا يزوج فقد عرفت من الشيخ في موضع من السوسنة ان قال لا
لستنا ولا في الكتاب الموصية الاضمار العلم بملكوته في موضع آخر
ان للموصي والراية الكتاب على ما يجب لولا ان الضمعي على الضمعي وقال في الخاتمة اذا
اصحى الى غيره بان في موضع في نسخة الضمعي هيبت الوصية وكان ذلك وجهها واختاره

العقل في أمم وقال في الكفاة ما نقلت ولما دلل الوحي في حقه وأما عند بعض علماء
وحيان تبلغ البصيرة فأنشد العقل ويقول أنا جالس إلى الكفاة وضروبه اليد وقد
المرحمة الله والأقرب ثبوت ولايته على الصغرة ومن بلغ فأنشد العقل الآن
خلجته عن أبي ذك والعلم ثم بلده بعد ما جحد ولما رواه الشيخ في الصغرة
من أبي بصير عن محمد بن مسلم كراهها عن أبي بصير عليه السلام قال أنا سئل أني
يلعبه قد الكفاة قال هو الرب والأخ وهو الذي لا يرى إلا في عين من في القلب
بأن العلم لا يولد له عندنا وأما جالس إلى الكفاة الوحي الذي هو بعيد وكان
جله على ما إذا كان وكيفية القلب ولتقف القلبين بالخصائص ولا يترتب
بلغ فأنشد العقل على بسند صحيح ما أثبتت ولايته على الجمع ونفها إذا
على القول بثبوت ولايته وهل ثبت بعم الوحي أم لا بد من التصريح في ذلك
في الكفاة الظاهر الثاني لأن الكفاة ليس من الصفات التي لا يتناولها
الذهن عند الظهور والباطن فينوقف على التصريح في ذلك كلام القائلين
بثبوت ولايه الوحي دلالة على حيث فرغوا من التلخيص إذا دلل الوحي اليه بأن
روح شتاء ولله الصغرة قوله ذلك الحكاكي ليس له ولا إلا على
بلغ فأنشد العقل عن اعتبار الصلح والمزايا كما عندنا الإمام العادل وابن
أذن له الإمام العادل ويسخر في المقام على شريطة الأمانة والحكم وهذا
الحكاكي حتى يخص ولايته من بلغ فأنشد العقل هو العرف من مدح
الاصحاب ولتقف هم في هذا الفصل على مستند والموانع أن أعيت
الطوائف والعمومات المتعددة لثبوت ولايته الحكاكي كعب القول بثبوت
لايته في الكفاة على الصغرة والحق مطلقا في ولايه المال والأولاد

كذلك انما القليل بلا وجه له ولها وجه نظروا في ذلك الى ان الصغرى لا حاجة لها
الكما بخلاف من يلجئ اليه العقل وهو عني واضع فان حجة الكسبي وان كانت
الوجه كما هي ليست بنفسه في تصور اصفي خصوصا الاخرى والمستعمل في اشكال
والله و هذا حاله وسفنا من نفى ولا يلزم لذكر الكما على عيني من بلغها العقل
ان الكما ان لم يشهد لورثتها ان كان اهلها كان اهلها لان استينان الكما كونه
بمنه على ذلك ان صاحب دليله عرفها ان لم يشهد كمالها حجة العقيد من عيني
على ان الكما كونه كونه الاول في الكما ان لم يشهد من نفسه بنفسه
الصالح وان ليس لكل الكما ان لم يشهد من نفسه بنفسه من عيني الحجة ان لم يشهد
او عني على وجه تبارك العزم لان استينان من تركه في التزم كونه التزم
واجتهل في الكما كونه من ان لم يشهد من نفسه مع الاطلاق معلوما لخالق الكون و
مسألة لغوي وقيل ان استينان من نفسه بنفسه مع التعميم دون الاطلاق كونه
العزم فان على حجة استينان الحقائق والعقود غير انما في الحقائق لكل
واجده من ان لم يشهد وان كان استينان العام القوي ودون التعميم مع الاطلاق
او التعميم على تبارك الكما كونه من ان لم يشهد من نفسه بنفسه مع هذه الحجة وتعالى
تجمل في الحجة ان لم يشهد الكما كونه على عيني من نفسه بنفسه مع هذه الحجة وتعالى
في ذلك فالوجه ان لم يشهد الكما كونه من ان لم يشهد من نفسه بنفسه مع هذه الحجة وتعالى
نفسه و قولنا بالفتح قولنا الطرئين وكذا في الاعجاب ان كانت الكما كونه
لذلك في القليل والذليل التي استينان اليها العزم والاشهر من عيني انما على
قال سالت المحسن عليه السلام انما تكون في اهل بيت فيكون يعلم بها اهل
بيتها ان لم يشهد كونه حلا من استينان في وجهه يقول له ذلك وكذا سالت على

قالوا لعلنا نعلم الذي بين يديك قالوا لا بل نحن نعلم
والرسل هم السادة

اعتدلتها من غير فعل العقد الذي قرب عليه الخبر فكانت بات لها انما عاقبت على
 القول ولو قيل بعد ذلك ان كان العاقدان الصغار من اهلها والى الذي اورد
 فمضى في تحقيق اليك المذهب فظهر اختلاف سيرة الناس ومن انه لا يخرج عن
 سيرة الناس الا بطلب اهل الطريق واذا كان العقد الجائز من الطرفين لا يطلب
 اعتدلتها فيكون على ذلك الوجه ان الامم من اهلها والى ومن جدي قدس سره
 بالثاني وهو توقف على ثبوت العليل ولو خرج عن النحر ان انا من غير النحر كان
 والسفر المزمور على نصه لان ان علقه على كل من الهين والى قوله
 لا يرت لان ثبوت البرت بالنسب والى توقف على الوضوء والى قوله
 فيقول ايضا اهلها والى قول عليه السلام لو كان هو انا مع غيره والى قوله
 دون النحر وحيان من النحر على ثبوت النحر والى قوله في ثبوت له ونحوها
 ومن اجماعه لا خلاف في حق فقهه بالنسب لا يات على الكبر والى قوله في البرت
 على النحر لقيام التهمة فيثبت ما بعد عليه ومن سألوا المسئلة على قوله ولو
 الحائض فان وجه النحر ان يخلين فان يات على ثبوت لهما بات ان النحر
 ان الاول كان كذا وكذا والى قوله ان كان العقدان فمضى في تحقيق على
 ما بينا في سندها واطال الاخر واجلها سوى سبب احدا العقدان واقتضى
 فيبقي لهما اخيه عقد الاقرب عت واذا خرج ما في الكمال او حجه ان نفي الزمان
 والى قوله في حجه ان نفي الزمان كان على اخيه عت وكذا فان كانا اول
 فثبت احدهما العقد له ولو دخلت الحائض في الولد واعتدت الى الاول
 بعد اقباض العدة ولها مهر اللهه اياها عقد الاقرب وطول النحر
 فيسبب في نسخ اهل بها ان انا من اهلها لان العقد الاول وتوجهها

456

كوت العقدا الوراعى منقوش

[illegible]

اشتراطه وانما في منع ذلك في بعض الاول فكان الخلاف في ذلك المصلحة التي
 فان كانا معا في الحال ^{فان كانا معا في الحال} فمما زيان وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 على الواجب ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 في الحال ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 او في حال الفرج ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 والترقب الى ان يكون على علم يحصل فيه اضرار المراه فاما امره بينهما فمن
 اجنب الضرب امره ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 على المطلق ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 من غير الضرب ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 التي لا يعمل بها في الاول ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 الاصاب والارث ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 الشايع بالاس ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 اتفاق القدي ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 لثباتهما ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 الاكل والشجر ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 او بعد الله عليه السلام ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 وزوجها ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 بها فان دخل بها ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 الضرب ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا
 وكان ^{فان كانا معا في الحال} فلهذا وان علت المرأة فلهذا وان كانا معا

L. m. m.

بها فان دخل بها فهي احرأة والاولادية صفة للاباء لا للابن
الفتوة غيبة فاصرو عن افاده الطلعي ويمكن حلها على ما اذا كان الفضي
وكان معنى قوله الاول احرأة فماتت نسفت لها اجازة عقدا لا كبر النسي هي

نام

دفاعی و اقتصادی امور کے لئے
مقررہ شدہ رقم کے لئے

وہ

العباده ان كل من ضغ ثقب فيه الحربه السب ثقب الحربه بمثل ذلك القرايين
الرضا قالوا من الرضا عزم كالدم من السب وكذا الثقب والذنب والخطا
ونبات الاخر نبات الثقب فانك من الرضا عزمي كل امر اذا ضغك او دبح
نسب من ارضك او ضاحك اليها او ارضت من جميع نفسك اليه
فكر او اثنى وان عداك رضى احد منك او احب احد منك او ضاحك اليها
من الرضا وعزمها حال السب واحب كالان من ضغك اخر ونبتا اخت
الارض لك من السب والثقب من الرضا كل في رضى من ثقبك او ثقب من السب
او ارض ضغها امره وارضها وكذا ابقا من السب والرضا والعزمي كل امر
ارضتها السب بلين اليك وكذا كل امر او ولسنة ارضها والارض رضى
اللين الذي للارض الذي ارضت بلينه والواحد والآخر اخت
الارض واخرات من رضى من السب والارض وكذا كل امر او ارضها
واحدة من رضى ذلك او ارضت بلين واحد والسب وكذا كل في رضىها
اختك ثقب الثقب ونات كل فكر رضى امك او ارض بلين اليك
لاول ان يكون من رضى ما ودا كان من رضى امره هذا السب عزم عليه
الاصحاب فله حايه منهم حلي قدس سوره في السالك وبلين عليه ان ذلك
هو القادر من الرضا وعزم اليه اللفظ متا فلا ين وما ودا وكفي
في الصبح من عبد الله من سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن لين
الخل قال هو ان رضى امر لك من لينك وبلين وراك ودا وما اخري
فوجام وعن الحسن بن عرقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن
امر من رضى لها من عزمه واداه وارضت نجاته وعلم ما بينك وبينه

من اجساد ان من الفسيفساء
التي توضع في بيوت بنيان الخشب
بنيان او في الدار المربعة والمخاض
من القوامع والم

[illegible]

بواسطة ارفع واسطة فالمد بالانفتاح في العود والخال عتلاب والام وضالته ومحمس

القائمة

الشيخ عن الفضل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يجوز من الرضاع إلا ما هو
 أو خادم أو أم أو ثمة من عشر من صلب أو من اللبن أو من لبن الصبي وثلاثون وجبة العاصم
 في الخلقة هذه الرواية الصريحة مع أن طرفيها جرح من سنان وقد عطفنا على
 وقال الشيخ في موضع من الاستبصار أنه ضعف حديثه ما يخص برواية لأبي
 عليه وقال الملاح في الخلق ما ذكره ذلك على فرضه أنه لا بد من أن يكون العاصم أو مدله
 من سنان في كتاب الرجال الذي اختاره في الخلاصة التوفيق فيها ويلاحظ
 العمل بقوله عن الصدوق رحمه الله وهذه الرواية فحين انظره الفقهاء
 لطريق صحيح عن جرح عن الفضل بن يسار في رواية من ذكر القدوة فأنشأ
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز من الرضاع إلا ما كان من لبن أو ثمة
 صلب الجوز قال أم الرضاع التي لا يشب اللحم هي العشر ثمة اللحم هو العشر ثمة اللحم الذي
 لم يولد إلا ثمة فلهذا رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن زياد قال قلت لأبي
 عليه السلام عليه السلام أكلت لبن أبي يمين فما كان الفصح فالحزن يجمع فيه الرجال
 والنساء فما استحيت المرأة أن تكف ما ساء لها من اللبن الذي يشبه لبنه
 للرضاع وربما استحق الرجل أن يتغذى ذلك فما الذي يحرم من الرضاع
 فقال ما لبث اللحم والدم قلت وما الذي يشب اللحم والدم فقال كان قال
 عشر صفات قلت فهل يحرم من غير صفات فقال لا وعذ قال ما يحرم من
 التبع فهو يحرم من الرضاع وهذا الرواية يفيد العلى للمسلم بل من الرضاعة
 على تقدير اشتراطه عليه السلام نسب المذكر كونه العشر ثمة اللحم إلى غيره
 ما لم يمتد إليه البلب ذلك ما لم يمتد إليه في ذلك فاحسن عليه السلام هو
 وقال له عذ قال في عليه السلام كلام آخر لا يدخل في الحرام رطل لبن على

لا

الفرياء عشرة مما يحجب على من رآه عن أبي عبد الله عليه السلام حيث قال فيها
 فخم عشرة رجات قال لا إلا في الكفاية لأبنت العمور وأبنت العليم عشرة رجات
 موقعة بين زنارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال خمسة رجات غرضها
 الإيجان إذا موقعة عليه الله من كبره عن أبي عبد الله عليه السلام قال خمسة
 رجات عشرة رجات الأربع وقد ظهر ما قربناه وصفت هذه الرجات الأربع
 وأما على اعتبار الخمس عشرة بما رواه عن زياد بن سودة عن أبي بصير عليه السلام
 أن قال الأعمش من الرضاع أقل من يوم وليلة أو خمس عشرة رجة عليه حيث
 وقد أوردناه سابقا وبيننا في خبره رجة مائة رجات أو أقل كان فيها
 معان هذه الرواية تعارض بما رواه الشيخ عن عبيد بن زياد قال سمعت أبا عبد الله
 عليه السلام يقول خمس عشرة رجة لأعمش وأجاس الشيخ رحمه الله عن هذه
 الرواية الجبل على ما إذا كانت الرجات تنصفه بالجنة أو النار من الرضعات
 لا تخول من قصور من حيث السند لكن ذكره أبي سفيان في شرح المسالك
 إذا سقط اعتبار ما دل على الكفاية بأكثر من ثمانين الرجة أو ثمانين
 رجة بقي ذلك أقل ما قبل بموافقة الإمامية وبين العشرة وهي ما دل على
 الخمس عشرة فما هنا فإن ذكره في ذلك والله أعلم بالوقف في ذلك مجال
 والله تعام على ما في الأحكام وأما ما روي في الرضعات في قوله تعالى
 الرضعة الواحدة الرضعات العشرة والخمس عشرة للحمه والبرية في اعتبار
 هذه الرجة لأن النبا ومن الرضعة الكاملة والبرية في كافها فإنها الرجة
 يكون لها أربع رجات في قوله تعالى الرضعة الواحدة الرضعات العشرة
 والخمس عشرة في قوله تعالى الرضعة الواحدة الرضعات العشرة والخمس

طبع الكتاب الرضا الذي ثبت الكفر والهم الذي يفتق في ضلع وتعمل وينتفع
 نفسه وهل يتوجه من خارج الولد وجها من الظهر والوجه من البطن
 العلم والاطلاق الخ قوله **والله** متعاضد من الكبد هذا قول بعض الأصحاب
 يدل عليه ما في الرضا والرد متعاضد من الكبد متعاضد من الكبد من الذي فاق
 من مؤثر من ابن حيوان من أن أشد الألقاق أنما ترفع وتقول لمن التفتل
 وتناول اللبن منه أنه ارتفع وخالف في ذلك من الجنية فرفعها من البطن
 وألقى في بطنها اللبن في الحلق وأهل يستهوا به أو من يابوس ملاعن الصا
 عليه السلام قال ورجع العبيد الذين يملأ الرضا وأرسال هذه الرواية تنفع
 من العمل بما هو أحسن في المختلف ما به وجلي من دجاج في العوض من الصادق
 قال وأذا رجع الرجل من ابن امرأة تمت عليه كل شيء من أولها قال وهو
 يصدق مع الوجور فراجعا عنه بالمع من صدق الرضا معه وهذا لا
 يعتبر هذا الشرط في الرضا والرضع عنه في إطلاق الرضا لهم فلا وجه
 لإدراج في الشروط الخاصة بها قوله **والله** في الرضا والرضع
 غير الرضا هذا الشرط يقطع في كلام الأصحاب وذكره في قوله
 في المسألة إلا خلاف فيه ويدل عليه قوله السلام في رواية زياد من قوله
 وأحسن عشره رضعه سؤالات من امرأة واحدة من ابن فل وأخاه أو فضل
 بينهم رضعه امرأة عن هـ هل يتحقق الفصل يسمى الرضا أو لا يتحقق الرضا
 التام لأن ابتداء لها أفعاله في التعلق لإطاق الحي والثاني أن الرضا
 حلال للرضع على أكمله ولا يمنع تغلب الرضا من الأول والرضع عنه
 من غير الذي يحرم وكما فعل الفصل الرضا في ثلثي الفصل الأخير

11

كذا قيل في رضاع الوبر والليل بل يقطع هنا شاة المأكول والمشروب
 بغيره والعدد وثم الثاني بالانزاع في حصوله كيف كان قلب الثالث ان
 يكون في الحوائض وهو مما في الرضخ وولد والارض على الاصح اجمع
 على ان من شاة الرضاخ هو الرضخ فلو قيل ان استكمل الرضخ في الحوائض
 فذلك العلم في التذكير وحكاية بعضه كقولهم العلم ويدل عليه ما رواه
 في الصحيح عن الفضل بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال الرضاخ
 الحوائض قال في فظم في الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا
 رضاخ بعد نظام وعنه عن حماد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 سمعت يقول ان رضاخ بعد نظام قال قلت جعلت فداك وما النظام قال
 ان لا يرضع من لبنها ما كان جائعا كالشجر من معاداة او يرضع قبل الحول
 ثم يرضع فيها حصل التحريم ونقل عن ابن الجوزي انما خالف في الحكم الاول
 حكاه في تحريمها او في الرضاخ بعد الحول والبري في الرضاخ عن ابي عبد الله
 ويدل عليه ما رواه الشيخ عن داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام
 انما الرضاخ بعد الحول بل ان يرضع من لبنها صغير السن فان راها
 قال الشيخ في توافيق وقال في النهاية ان هذا القول في مخالفة للاحادث
 كلها وما هذا سبيل لا يرضع من لبنها الصغير ومعه الصغير رحمه الله
 في الصحيح قول ابن الجوزي بان يرضع من لبنها الصغير وما هذا الثاني
 وهو حصول التحريم ولو فظم قبل الحول ثم يرضع فيها فالخلاف فيه عن
 تحقيق لكن نقل ان في قوله قال الرضاخ الذي يحرم عشر رضعات قبل
 النظام وما اشهرت هذه الرواية ان من فظم قبل الحول ثم يرضع

الذين قال الله عز وجل هم متدينون
كون الرضا في الحق لينا لم

في الجوانب قارصا
المبقاء واصلا لعدم
الرضاع

فصل

نکلی

فلا يحل ان تافى الزمان
اذا فلتا من الحركة واحدة من
الزمان

3

فيه قال تمسك باليهودية والقرابة وتغفل عن شرب الخمر وما كان في ذلك من
ولا بد من تولد الى جودتهن والزانية لا ترضع ولداً فانه لا يحلب لبن والحيثية
لا ترضع ولداً الا ان ترضع لها ولداً على الكراهة ما تقدم من الفتاوى والادعاء
ان ترضع لها ولداً في الولد وقد تضمنت الروايات انها تمنع من شرب الخمر فيصنع
صبي الحلي انها تمنع من اكل لحم الخنزير وما في معناه وهل هو على نسيب الوجب
او لا فيصنع صبي حلياً ولو لم يكن عليه نكته لم يلحق بالولد الى ما ذكرناه لا ريب في
قلب الموضع في صبي الحلي المقتضى ولا بد ان يست مائة عليه وفي قوله
اليها يكون الى الثلاثين فيكون صبياً عنه قوله ويكره استرضاع الحلي للمسلم
عنه في قوله وانما لا يصح استرضاع الحلي للمسلم وغيره فان كان ظاهر النسخة في قوله
على الكراهة يتوقف على وجهه المانع قوله ومن لبنها من زنا وفي قوله
اذ لم يلحقها ولاها حلب لها قد تقدم ما يدل على كراهة استرضاع من لبنها
زناً ولا يصح على من يحضرنه سال اخاه موسى عليه السلام عن امرأة زنتها
فصلح ان يرضع قال لا يصح ولا لبن انها التي ولدت من الزنا والرواية
التي انشأناها للمروية بعلقة طريق فروى الكليني في الحسن عن محمد بن
سلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ابن اليهودي والقرابة والحلي سبب احب الى من
ولد الزنا وكان الامير يابا ولد الزنا اذا حبل في الحلية التي يفرق بالمرء في حل
في الحسن عن هشام بن سالم وجميل بن دراج وسعد بن ابي خلف عن ابي
عليه السلام في المرأة الحرة التي ترضع لبنها في لبنها قال فيها
فقط لها طبيب اللبن وعن ابن عباس عن عمار قال ما الحسن عليه السلام عن
في شرب لبن حلي في فاحها في ولدت فاحها الى لبنها فان انحلت لها ما

طبيب

اي طبيب لها قال نعم ولا يغفل عن الحليل من تغفل عنها بعض الاصحاب على ان اذا
كانت الام قد نزلت وجبت دون اذن مولها فان لا يولد لها لبن القدر الحليب
الذي هو عليه قوله وهذا ما سئل في اوله اذا اكلت الشاة صاباً في
الثأب صاحب اللبن ايا واخذها حلالاً وتبها انما يحرم او لا لصاحب اللبن
ورضاعاً على الرضخ واولاد الرضخ واولاد الرضخ لا رضاعاً الوجب في ذلك انما
لما صدرت اما الرضخ والحليب اياها بالانها وامها لها الحد او وحديث جابر
اخوه الموضع ولغايتها الخ لا والاولاد ولاد صاحب اللبن اخوه ولغايتها
وكذا في اولاد الرضخ واولاد الرضخ لا رضاعاً الا على قول الطبرسي رحمه الله وكذا
الكليني في باقي الحاميم وهذا موضع فاق بين الاصحاب ويدل عليه ما في
وجه في الاخبار من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اللبن يحرم من الرضاع ما يحرم
من النسب واعلم ان العلامة رحمه الله قال في النكاح يحرم من النسب ما يحرم
من الرضاع وقد لا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب في النكاح
لبنها اما ام او زوج اب واما في الرضاع فان كانت كذا لم يمت ايضا
وان لم يكن كذلك لم يمت ولو ارضعت لبنية اخاك او اخيت لم يمت وهذا
الاستثناء نظراً لان ام الاخ والاخت ليست على الحرمان السبع من النسب
لأنها ان كانت اما فهي محرمة لذلك لا كونها اما ان كانت زوج اب
فهي محرمة لذلك لا كونها ام مع ان هذه الحرة من حق المصاهرة
وهذه ليست اما يمكنه الاب وهذه ليست كذلك قال الثاني ام ولد
والسرايم لها ما يشاء من زوجة ابنه وفي الرضاع فلا يكون له حظ من لبن
يرضع الحليب من الامن فاما ام ولد الولد ولست حرماً او الكاهن في هذه

الاصحاب في الرضاع ما يحرم من النسب ما يحرم من الرضاع
الاصحاب في الرضاع ما يحرم من النسب ما يحرم من الرضاع

المؤمنة واستثنى من القابلة كالساقية فان ام ولد الولد ليست من الحرمان السبع
بالنسب بل على تقدير كونها لبناً من حيث انها لبن وعلى تقدير كونها لبناً من
حين تلك التي يرضع مع ان تغتفر من بعد الا من من جهة المصاهرة لا النسب قال
الاصحاب في الرضاع ما يحرم من النسب ما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
لا يكون كذلك كما اذا رضعت لبنية ولدك فانها ام ولدك وليست مائة
وامن وحديث الكليني في هذه كالتى قبلها فان نكته الولد ليست احدي السبع
وان اتفق كونها اما ففيها من تلك التي ليس من حيث نكته الولد ومن
هذه الصورة يظهر ان حريم الوارثت زوجه ولدك ولدك لها ذكراً كان او
ام انما فان هذا الرضخ يصير ولدك الرضاع بعد ان كان ولدك ولدك النسب
فيصير من حيث الرضخ حلية ولدك وحده الولد يحرم عليه كما هو مقتضى
التقدير هذا لذلك وهو صحت حد الان تحريم حلية الولد ليس لكونها حلية
ولا تحريم في النسب وكذا القول لو ارضعت ولدك ولدك فان الرضخ
يصير ولدك الرضاع وان لم يكن له لبن استأب عليه وتصير من حيث حلية
ولدك ولا يحرم انما فرقناه قال العلامة اخذ ولدك في النسب حرام عليك
لانها اما لبنك او لبنك من ارضعت لبنية ولدك ولبنك ولدك ولدك
ولبنك لبنك ولاديتك والكلاب في استثناء هذه اية كما مر فان اخذ الولد
لبن احدى الحرمان السبع ويشتري كمين الحريم والنسب والمصاهرة وفي
الصورة كلام ياتي وقد ظهر من ذلك ان هذه الامم مائة ليست حرمان
بالنسب ولا بالمصاهرة وانما من موافقات الحريم بها وان استثنى ما من لقا
غير جريد لانها لا تدخل فيها اصلاً ولا به اعلم قوله في النكاح ما يحرم من النسب

لدا

اولاد صاحب اللبن واولاد رضاءهم لا يمت في حريمه وقد عرفت ان الحريم
من الرضاع ما يحرم من النسب حراماً ما لا يمت من الرضاع وكذا العجم على
ان الرضخ لا يمت من النسب انما حرم على الرضخ لكونها نكحة الاب وهذا
نفسها واما اولاد صاحب اللبن فيمتنع لقاؤه علم يحرم على الرضخ
لا يمت انما حراماً والحرمة واولاد رضاءهم ليست احدي الحرمان السبع
وانما حرم في النسب لكونها لبناً وليست من حيث الرضخ بل من حيث حلية
هنا من تحريم النسب في المصاهرة وحده على عدم التحريم كما ناهى الله
وقال في المصاهرة بالحرمة وبعدها من اذ رضى والمهر وكذا المصاهرة من
ما رواه الكليني في الصحيح عن علي بن سنان قال سأل عيسى بن جعفر عن
احدكم الثاني عليه السلام امره ارضعت لبناً حلياً يمتلئ من لبن الرضخ
ابنه زوجة فقال لي ما يمتلئ من لبنها قالت من هنا فقلت ان يقول الناس حريم
عليه انت من قبل لبن الحلي هذا هو لبن الحلي لا غيره فقلت له ان الحلي ليس
ابنه الزنا التي ارضعت لي ما يمتلئ من لبنها فقال لو كان هذا لسفقات لمحل لك
سنة شئ ولكن في موضع نكته حريمه عليه السلام في هذه الرواية تحريم
الاول من الرضاع وجعلها في نكته النسب والنسب يحرم من النسب فكذلك
يؤخذ من نكته قال العاصم في الحائض وقيل الشيخ يمتلئ في المصاهرة في غاية
القره ولولا هذه الرواية العجيبة لم تعدت عليه ويدل على هذا القول في
ما رواه الكليني وان ابنه في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال كنت في ارض
عليه السلام امره ارضعت لبناً حلياً يمتلئ من لبن الحلي لا غيره فقلت له ان الحلي ليس
الرضع لم يمتلئ من لبنها قال لا يمتلئ من لبنها وانما يمتلئ من لبن الحلي لا غيره

وقد عرفت ان الحريم من الرضاع ما يحرم من النسب ما يحرم من الرضاع
وقد عرفت ان الحريم من الرضاع ما يحرم من النسب ما يحرم من الرضاع

ثم انما هو على ذلك من الاحكام انما لا يتطرق في ذلك وجود الصلح للفظ
بل يكفي انما السلف وانه لا فرق بين كون الاب لم يولد بعد ولا يتعدى ذلك
الى المولد الى غيره من الاولاد وانما من اربع هذه الفصول على ما في نسخة
جاء لا ينفك هذا قول علي السلام كانه لا يصل فيه قوله نعم وان يتجوزوا بين
الاثنين الا ما لا ينفك سلفه اي حرمته على الجميع فيها وانما انما في القلب انما ينفك
الفصل او يقال ان الواو نائب عن الفعل من غير اعتبار ما يشي وتلك هي قوله
الا ما لا ينفك سلفه قوله نعم ان ما معنى مفقود لكم دليل قوله نعم ان الله كان يفرق
بينها وقيل ان الواو نائب عن الفعل في الخبر يعني ان انما انما في مجموعين الاختيارين
فيما سلفه فاجمعوا فانه لا يعمل اكثر غيره قوله لو كانت لفت الروج ونبت
اخوها فان اذنت لحد فيها مع الضيق في احد منهما يرجع الى الزوجه التي هي
تمت الزوجه التي هي خاله والى وان لا اذنت العدة والمخالعة وهذا هو المقرب
من مذهب الاحكام وادعى عليه السلف الى معنى الله عنه في الاشارة
والشيخ في الخلاف اجماع الفقيه في ذلك العلامة في التذكرة وقد حكي في ذلك
من ابي في الروضة وادعى فيها في الاختيار من قوله وقال ابن ابي عقيل
لما علم الجورات في الآية فلهذا جعل النسا التي حرم الله عز وجل تكاثرهن في الآية
تكاثر ما سواهن الا انما يتجوز في هذه الاوصاف الستة داخل لكم ما في
ذلك من ادعى عليه رسول الله صلى الله عليه واله ان حرم عليه في هذه
الاصناف وهو يرجع الله يقول داخل لكم ما في ذلك فلهذا جعل عظم القول على
رسول الله صلى الله عليه واله قال لا ينفك عن علي احد في شيء فاني لا اعمل الا
ما احل الله ولا اسم الا ما احرم الله في كتابه وكيف اتقبل بما خالف القرآن وبه

عنه

هذا في الله عز وجل والله روي عن علي بن جعفر قال سالت ابي موسى عليه السلام
عن الرجل ينيح المرأة على عتقها او خالتها قال ابواسان الله عز وجل قال
احل لكم ما رواه وذكره قريب من ذلك كلام من الحديث فانه قال ان النحر الذي روي
عن الجمع بين العدة والنفق والمخالعة والنفقة هي احل الا ان يتجوزوا قال ابن
بابويه في المغني لا يحل للمرأة ان تنكح الرجل الا على خالتها ولا على ابنتها ولا على
اسديها ولا ينفك لكون النكاح من ادم مع علم الاذن لا من ربه الله في من لا يحضر
الفقيه او ردا الى بيان المقصود للمخالف مع اذن العدة والمخالعة لم يورد في كتابها
والفصل على كذا الاحكام انما على المخالف مع الاذن القسك في قوله نعم بعد ذلك
الجماعات داخل لكم ما رواه ذلك السلف الى اربعة الخصاص في موضع النزاع وادعى
على الحكمين صريحا ما رواه الكوفي عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال
لا تزوج ابنة الاخ ابنة الاخ على العدة والمخالعة الا اذا نكحها وتزوج العدة
الخالة على ابنة الاخ ونبت الاخت بغير اذنها وهذه الرواية معتبرة الا انما
اذن في لم ينفك سلفه في بيت الحسن بن علي بن فضال فقد قيل انه
كان فلهذا كان قال الشيخ انه كان جليل القدر عظيم الشأن زاهدا ورعا ثقة
في روايته وعلما به من لم ينفك قيل ان كان فلهذا ايقم وقال الكوفي
اخيت العصابة على تعصبي ما يقع عنه واقواله بالفتوة وقد وصفت العلامة
في المختلف وحكي في ذلك في السالك هذه الرواية العدة ولا يجب
في اعتبار سنة هالكن وصفها بالعصا خلاف الاصطلاح وروي في
في من لا يحضره الفقيه عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن علي
فانه قال لا يحل النكاح للمخالف على ابنة الاخ وابنة الاخت بغير اذنها ولا نكح

علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت ابي موسى عليه السلام
عن الرجل ينيح المرأة على عتقها او خالتها قال ابواسان الله عز وجل قال
احل لكم ما رواه وذكره قريب من ذلك كلام من الحديث فانه قال ان النحر الذي روي
عن الجمع بين العدة والنفق والمخالعة والنفقة هي احل الا ان يتجوزوا قال ابن
بابويه في المغني لا يحل للمرأة ان تنكح الرجل الا على خالتها ولا على ابنتها ولا على
اسديها ولا ينفك لكون النكاح من ادم مع علم الاذن لا من ربه الله في من لا يحضر
الفقيه او ردا الى بيان المقصود للمخالف مع اذن العدة والمخالعة لم يورد في كتابها
والفصل على كذا الاحكام انما على المخالف مع الاذن القسك في قوله نعم بعد ذلك
الجماعات داخل لكم ما رواه ذلك السلف الى اربعة الخصاص في موضع النزاع وادعى
على الحكمين صريحا ما رواه الكوفي عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال
لا تزوج ابنة الاخ ابنة الاخ على العدة والمخالعة الا اذا نكحها وتزوج العدة
الخالة على ابنة الاخ ونبت الاخت بغير اذنها وهذه الرواية معتبرة الا انما
اذن في لم ينفك سلفه في بيت الحسن بن علي بن فضال فقد قيل انه
كان فلهذا كان قال الشيخ انه كان جليل القدر عظيم الشأن زاهدا ورعا ثقة
في روايته وعلما به من لم ينفك قيل ان كان فلهذا ايقم وقال الكوفي
اخيت العصابة على تعصبي ما يقع عنه واقواله بالفتوة وقد وصفت العلامة
في المختلف وحكي في ذلك في السالك هذه الرواية العدة ولا يجب
في اعتبار سنة هالكن وصفها بالعصا خلاف الاصطلاح وروي في
في من لا يحضره الفقيه عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن علي
فانه قال لا يحل النكاح للمخالف على ابنة الاخ وابنة الاخت بغير اذنها ولا نكح

علي عتقها ولا على خالتها الا اذا نكحها وتزوج العدة والمخالعة على ابنة الاخ وابنة الاخت
اذن انما رواه ذلك ايضا رواه الكوفي عن ابي عبد الله الخزاز قال سمعت ابا جعفر عليه السلام
يقول لا يحل للمرأة ان تنكح الرجل الا على خالتها ولا على ابنتها ولا على اسديها ولا ينفك
لكون النكاح من ادم مع علم الاذن لا من ربه الله في من لا يحضر الفقيه او ردا الى بيان المقصود
للمخالف مع اذن العدة والمخالعة لم يورد في كتابها والفصل على كذا الاحكام انما على
المخالف مع الاذن القسك في قوله نعم بعد ذلك الجماعات داخل لكم ما رواه ذلك السلف
الى اربعة الخصاص في موضع النزاع وادعى على الحكمين صريحا ما رواه الكوفي عن محمد
بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا تزوج ابنة الاخ ابنة الاخ على العدة والمخالعة
الا اذا نكحها وتزوج العدة الخالة على ابنة الاخ ونبت الاخت بغير اذنها وهذه الرواية
معتبرة الا انما اذن في لم ينفك سلفه في بيت الحسن بن علي بن فضال فقد قيل انه كان
فلهذا كان قال الشيخ انه كان جليل القدر عظيم الشأن زاهدا ورعا ثقة في روايته
وعلمنا به من لم ينفك قيل ان كان فلهذا ايقم وقال الكوفي اخيت العصابة على تعصبي
ما يقع عنه واقواله بالفتوة وقد وصفت العلامة في المختلف وحكي في ذلك في السالك
هذه الرواية العدة ولا يجب في اعتبار سنة هالكن وصفها بالعصا خلاف الاصطلاح وروي
في من لا يحضره الفقيه عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن علي فانه قال
لا يحل النكاح للمخالف على ابنة الاخ وابنة الاخت بغير اذنها ولا نكح

علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت ابي موسى عليه السلام
عن الرجل ينيح المرأة على عتقها او خالتها قال ابواسان الله عز وجل قال
احل لكم ما رواه وذكره قريب من ذلك كلام من الحديث فانه قال ان النحر الذي روي
عن الجمع بين العدة والنفق والمخالعة والنفقة هي احل الا ان يتجوزوا قال ابن
بابويه في المغني لا يحل للمرأة ان تنكح الرجل الا على خالتها ولا على ابنتها ولا على
اسديها ولا ينفك لكون النكاح من ادم مع علم الاذن لا من ربه الله في من لا يحضر
الفقيه او ردا الى بيان المقصود للمخالف مع اذن العدة والمخالعة لم يورد في كتابها
والفصل على كذا الاحكام انما على المخالف مع الاذن القسك في قوله نعم بعد ذلك
الجماعات داخل لكم ما رواه ذلك السلف الى اربعة الخصاص في موضع النزاع وادعى
على الحكمين صريحا ما رواه الكوفي عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال
لا تزوج ابنة الاخ ابنة الاخ على العدة والمخالعة الا اذا نكحها وتزوج العدة
الخالة على ابنة الاخ ونبت الاخت بغير اذنها وهذه الرواية معتبرة الا انما
اذن في لم ينفك سلفه في بيت الحسن بن علي بن فضال فقد قيل انه كان فلهذا كان
قال الشيخ انه كان جليل القدر عظيم الشأن زاهدا ورعا ثقة في روايته وعلمنا به من
لم ينفك قيل ان كان فلهذا ايقم وقال الكوفي اخيت العصابة على تعصبي ما يقع عنه
واقواله بالفتوة وقد وصفت العلامة في المختلف وحكي في ذلك في السالك هذه
الرواية العدة ولا يجب في اعتبار سنة هالكن وصفها بالعصا خلاف الاصطلاح وروي
في من لا يحضره الفقيه عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن علي فانه قال
لا يحل النكاح للمخالف على ابنة الاخ وابنة الاخت بغير اذنها ولا نكح

عنه

خواتم ذلك ولم يورد في كتابها الا اذا نكحها وتزوج العدة والمخالعة على ابنة الاخ وابنة الاخت
ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية عن
ابي عبد الله عليه السلام قال لا تزوج المرأة على عتقها ولا على خالتها ولا على ابنتها
ولا على اسديها ولا ينفك لكون النكاح من ادم مع علم الاذن لا من ربه الله في من لا يحضر
الفقيه او ردا الى بيان المقصود للمخالف مع اذن العدة والمخالعة لم يورد في كتابها
والفصل على كذا الاحكام انما على المخالف مع الاذن القسك في قوله نعم بعد ذلك
الجماعات داخل لكم ما رواه ذلك السلف الى اربعة الخصاص في موضع النزاع وادعى
على الحكمين صريحا ما رواه الكوفي عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال
لا تزوج ابنة الاخ ابنة الاخ على العدة والمخالعة الا اذا نكحها وتزوج العدة
الخالة على ابنة الاخ ونبت الاخت بغير اذنها وهذه الرواية معتبرة الا انما اذن في
لم ينفك سلفه في بيت الحسن بن علي بن فضال فقد قيل انه كان فلهذا كان قال الشيخ
انه كان جليل القدر عظيم الشأن زاهدا ورعا ثقة في روايته وعلمنا به من لم ينفك
قيل ان كان فلهذا ايقم وقال الكوفي اخيت العصابة على تعصبي ما يقع عنه واقواله
بالفتوة وقد وصفت العلامة في المختلف وحكي في ذلك في السالك هذه الرواية العدة
ولا يجب في اعتبار سنة هالكن وصفها بالعصا خلاف الاصطلاح وروي في من لا يحضره
الفقيه عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن علي فانه قال لا يحل النكاح
للمخالف على ابنة الاخ وابنة الاخت بغير اذنها ولا نكح

على بنت الوتر بنت الخث فان كان العقد اذن العار الخالص وقد علم
فيه وان كان ينفذ فيها فلا محاسب اقول ان هذا بطلان عقد الباطل
عنوان ثامن عقد الاوى وهذا هو الذى اخذ به المرحوم ائمة عقدها
على الزوم فلا فساد له من ما ينفذ على ان ينفذ في نفسه ثم انزلوه
ابا بطلان عقد الباطل على النفي به والقول الكاظم عليه السلام في رواية
على بن حفص بن قنبر في كتابه اطلال لا يقال النفي في المعاملات او يقتضي
الفساد كاشق في الاصول والرواية المتضمنة للبطلان فاصره من حيث البطلان
على ثبات من ينفذ وهو غير موثق فلا يمكن القطع بها الا بقول النفي وان لم
الفساد في المعاملات لكن لم ينفذ العقد الذى يتفق به النفي فالحاج الى دليل
يل على صحته او عموما وبذلك يجب الحكم بالفساد وليس على صحة العقد
نفي به فهو دليل ولا اجماع حيث يقع موثقا على رضا الله والمطابق بقا
عقدها لان الاختار العلامة في جلد من كتب وجمع من الاجحاب وقول عن
المرحوم عليه السلام والموجود في كتاب الجوزم بالبطلان لو كان يريد البطلان وفيه
على الاوجه وهو غير معلوم اما لم ينفذ عقدها فلما سبق واما انزل العقد
الطارى فلا ينفذ عقد صدق ودين رضا من يعتبر رضاه وكان كالفصول
وقد تقدم صحة عقد الفصول مع الاوجه وهذا الى ان لا ينفذ على
لنفسها باستثناء العقد بل الرضا به بطلان الزوجه المعقود عليها فتنزه
فان يك ما ينفذ العقد والرضا فاذع في الاقرى اتم مثله في ضعف
لطريق الاوى وهى جدي لو ثبت الاول لم يكن لها عمل نظر لعدم شرط العمل
فالمستفاد من قوله عليه السلام لا تزوج حائضا الاغت على خالتها الا بانها

فمن غفر الله له
وغيره من المؤمنين
والعقود الطارى

نحو

وهو ان ينفذ من سيق الاذن سواء بطلان العقد او لا بطلان العقد
تزال العقدان السابق والطارى وهما من العقدان السابقين والطارى
واليه ذهب الشافعي وانما هو ما استدل عليه في ان العقد الطارى
صح في نفسه لصدقه من اهل في نفسه مع ان ينفذ في نفسه
فان كانت نية نية العقد المفسول عليها فكان لها ان ينفذ عقد الله
كان لها ان ينفذ عقد الله وصدق هذا الاستدلال معلوم ما قرناه في الاستدلال
قوله ما ينفذ هو بطلان العقد الطارى من راس من نزل عقد المفسول
عليها فلما ان نفي عقد نفسه وهو قول ابن ادریس ولرب في ضعف
لان العقد الطارى اذا وقع فاسدا لم يكن له العمل في نفسه هاتى عقد نفسه وج
لان المقضى للصحة المجمع بين العدم ونفي حكمها والخالف بنت النفي ومع
نفي العقد فاسدا لم ينفذ المجمع في نفسه وفي غيره الصادرة ونفي الشبهة
تدوا شبهة انه لا يجرى المراد بولي الشبهة باليس من نفسه مع علم علم
بغيره كالدخلى في النكاح فاسدا وشرا فاسدا لم ينفذ ما دنا واذا لم
اجتبه استاوى وصحة فوطئها واثبات ذلك وقد اختلف الاجحاب في
نفي الجوزم فقال الشيخ في النهاية ان ينفذ المراد كالدخلى الصحيح لساواة
للعصم في حقوق النسب ونسب المهر والعدة ويى معلومة كالدخلى الصحيح
كان ان شرا بالجمية معلومة الاخر ونسب المهر والعدة من نكاحه ونسب
الاخر لا يرد عليه ان الجوزم لم ينفذ ويى من احكام الدخلى الصحيح في
عندنا الجوزم متعلق بكامل حرة الدخلى او انها اناجى وان الواطئة الشبهة
لا ينفذ الدخلى لغيرها فالى من يتقرب بها الى وقال ابن ادریس بالعلم

من اقيم عليه عدلان لا ينفذ الاخذ ان ينفذ حتى توفى مثله في النكاح وان
يادواه او يفسد قال سالت عن رجل فخر بامه فزاد عدلان ينفذها فقال
اذ نابت حل له نكاحها قلت كيف تعرفت قوتها قال قلت عى الى ما كان عليه
من الحرام فاذ نابت وتعت وتعت فزاد عدلان ينفذها فقال سالت عن رجل فخر بامه
فزاد عدلان ينفذها فقال سالت عن رجل فخر بامه فزاد عدلان ينفذها فقال
الى الحرام ينفذ من اعزها بالقبض وهو محرم وليس له الا ينفذ وان ما عرفت
على الاشبه هذا قول معظم الاجحاب دليل على صحة قوله عليه السلام في عفة
روايات صحيحة ان الحرام لا ينفذ لخلال وقال القيد وسلا من حرم مع
مع الاصره واستدل العلامة لهذا القول في الخلف ان اعظم في الكلام
الناسل والباخذ نكاح المصرة على الزنا لم ينفذ لانها انساب وهو محرم
شرا فزاد عدلان ينفذها فقال سالت عن رجل فخر بامه فزاد عدلان ينفذها فقال
نفسه جرد المصاهرة قبل ان كان سابقا ولا ينفذ لانها انساب وهو محرم مع
ليشراق الاجحاب على ان الزنا لا ينفذ للعقد الصحيح لان شرا حرة المصاهرة
سواء في ذلك الزنا بالعدو الحائلة وغيرهما والاحتياط بالوارد به في المستفيض
حسابها ما داه الكسفى في الصحيح من محرم من سلم من محرم ما علمها الى
انسلع من الرجل بغير امره ان ينفذ وانها قال لا يكون ان كانت بنت
امره ثم ينفذها فانها او اخذها لم ينفذ عليه امره ان الحرام لا ينفذ لخلال
في الحسن من الحلى عن اى عدله عليه السلام في رجل فخر بامه فزاد عدلان ينفذها فقال
فدخلها امسلى بها فنفذها امسلى بها فنفذها امسلى بها فنفذها امسلى بها فنفذها امسلى بها
في الحسن من زنا من نفي عقد عليه السلام فقال بنى في بام

ان لا ينفذ الجوزم لعدم النفي واصلها قبل الاصح ان ينفذ الجوزم مع بطلان النص
واصلها قبل الحلال والواحد ان ينفذ الجوزم مع بطلان النص انما هو من نفي
في الزنا النص الصحيح مع بطلان النص في النكاح والى ان ينفذ الجوزم مع بطلان النص
نفي حكم المصاهرة باوى في قوله ما بالان فلا ينفذ الزانية الى ان ينفذ الجوزم
نفي الزانية وهذا البطلان الا في السنة ذهب اليه الشيخ في المداون و
الاستحسان وجمع من الاجحاب وقال القيد والشيخ في النهاية من فخر بامه
وي غير فخرت بعد ليرى لما عقد عليها الا اذا اظهرت في التوبة فلا ينفذ وقد
ابا الصالح في الفريقات الزانية حتى تنوب والمعتد عليه في النكاح لا اذا كانت
شهودا بالزنا قبل النكاح لانا على الحوا في غير الشهادة بطلان الاصل ومعه
الكسفى في الحسن من عدله من على من الحلى عن اى عدله عليه السلام
قال ابن ابراهيم فخر بامه فزاد عدلان ينفذها فقال سالت عن رجل فخر بامه فزاد عدلان ينفذها فقال
ونشد مثل الخلف اصحاب الرجل من ينفذها ما فخرت بها فزاد عدلان ينفذها فقال
حلوا لادن ينفذها فزاد عدلان ينفذها فقال سالت عن رجل فخر بامه فزاد عدلان ينفذها فقال
فزاد عدلان ينفذها فقال سالت عن رجل فخر بامه فزاد عدلان ينفذها فقال
ويدل على بطلان الشهادة بالزنا قبل النكاح ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلى
قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تزوج المرأة الفلتان والى اربع الرجل
ما ان الزنا لا ينفذ من غيرها التوبة وما رواه ابن ابي عمير في الصحيح عن ابي
عن اى عدله عليه السلام قال سالت عن قول الله عز وجل ان الزنا في النكاح
الزانية او يستكره الزنا ليرى كذا الا ان او شركه قال بنى في بام
ان الزنا حال شهودت بالزنا شهودا بالزنا او عفا من الناس اليوم بطلان قوله

نحو

او يثبتها او يثبتها فقال لا يصح ذلك عليه اي انه قال لا يصح حرام فلهذا لا يثبت في
القول وكلام الاصحاب يقتضي علم العرف في التوجه بين المذهبين بها
ومقتضى رواية الصباح الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام العرف فاشهد
اذ لم يثبت الرجل المراه ليرسل ان اشهد المراه وان كان قد تزوج انبها قبل ذلك
لو لم يخلوها فقد يثبت ويحسد وان هو تزوج انبها تزوج دخلها تزوجها
عليها دخل انبها فليس يثبت فوزه ما بها نكاح انبها اذا دخل بها هو
فلا يثبت له المراه لئلا يكون له المراه فيكون هذه الرواية فالحق في الحديث
محمد بن الفضل هو شريك بين الثقة والضعيف واختلفت الاصحاب في
ان الزنا المقدم على الفقه هل يفسد صحة المصاهرة كالصحيح معي يحرّم باخره
الصحيح من المراه والنسب ويحرّم ولولا ان على العرب والعلم فذهب
الاكثر الى انه يفسد صحة المصاهرة كالفقه الصحيح وقال المفيد والمريضي وابن
ادريس لا يفسد ولقد اورد المصاهرة الله والمفيد الاول ان الاخبار المستفيضة
وقد اورد ما نقلها من رواه الكلي في الصحيح من صحيح في الم
عن ابي عبد الله صلوات الله عليه في رجل كان يمشي بين امرأه فدخل
المنه او لم يثبت بها في وفي الصحيح من بعض الضم قال سالت ابا عبد الله
عن رجل باشر امرأه وقيل غيرا فلم يقض اليها فزوجه انبها ما رواه
الشيخ عن علي بن خنيس عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن رجل زنا
بامرأه هل على الابن ان تزوجه قال لا ويدل عليه اي ان ام الزنى بها
وتزوجه من المصاهرة نعم بل قد ثبت النسب الى ما الثاني فلهذا وما
القول في رواية الكلي في الصحيح من محمد بن مسلم من احدهما علم العلم

قال كان قد تزوجها
فلا يزوجها من كان
طاهر كذا في صحيحه
فان كان قد تزوجها
فلا يزوجها من كان
طاهر كذا في صحيحه

في رجل يزني امرأته او تزوجها من الرضا او يثبتها قال لا يصح انما يكون يعلم
الخير ويرى لغيره وحل كبرياءه وانه ذكر وما رواه الشيخ عن هشام بن القاسم
قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام جالسا فدخل عليه رجل فقال له الرجل
يا ابا عبد الله حراما اني زوجه قال نعم وامها وبنتها وقريب سها وديطان
من سبي عن الصادق عليه السلام والحجاب همم الوجود خصوص باخبار
الخير والرواية ان ضيقا السند فلا يصح انما رواه الاخبار الصحيحة
السند الواضحة الدلالة في قوله ولو زنا بالمرأة والحجاب عليه ما فهمنا
هذا الحديث قطع به في كلام الاصحاب وجوابه يستفي من الحديث على الخبر
بالن السابق واستدلوا عليه ما رواه الكلي في الحسن بن محمد بن سفيان
قال رجل باشر امرأته عليه السلام وانما جالس عن رجل نال من خالف
شبابه فزوجه اني تزوج انبها فقال لا قال انه لم يكن افصح اليها ما كان
تجدون ذلك قال لا يصح ولا كرامة كذا في الكافي وقد روي الشيخ
في التهذيب هذه الرواية بطريقه عن علي بن الحسن الطاهري وقال في
اخر الرواية انه لم يكن افصح اليها فزوجه دون ذلك قال كتب في
هذه الرواية لا تخلو من تهاوت ومع ذلك فانما تضمنت حكمها لا
فالموافق لغيرها يحتاج الى دليل لكن الامر في ذلك هين ثبت كون الزنا
السابق يفسد صحة المصاهرة مطلقا وانما ابن ادريس في هذا الحديث
قال وقد روي انه من فخر بعبه او خالفه ليرسل ليرسل امرأته او يزوجها
شخصا او يزوجها في ثمانية شح الفقه في مقتضىه والسليما لم يرضي
في تصاره فان كان على المسئلة اجماع فهو الدليل عليها من قالين

قال كان قد تزوجها
فلا يزوجها من كان
طاهر كذا في صحيحه
فان كان قد تزوجها
فلا يزوجها من كان
طاهر كذا في صحيحه

ويامون بذلك وان لم يكن اجماع فلا دليل على تحريمه بل انما يكون من كتاب
والاستدلال لا يخل وليس دليل اجماع في قول رجلين ولا في قول
عرف الله ولا في قول رجلين ولا في قول رجلين ولا في قول رجلين
في جمل القائلين بذلك وقال العلامة في الحق بعد ان اورد كلامه في هذا الخبر
علم خبره بالخير ووقف فيه ولا يثبت في هذه المسئلة فان عوم
قوله نعم وحل كبرياءه وذكر مقتضى الاجابة هذا كلامه رحمه الله ولا يخفى
غريب لغز رحمه الله ذهب في ذلك الكتاب الى ان الزنا السابق يفسد صحة
المصاهرة مطلقا وكيف يثبت في كون الزنا المراه او المراه ناشورا
انما يحسن الوقت من لا يقول كون الزنا ناشورا المراه كما هو واضح
وما ليس بالنظر الا في غير انما المالك منهم من نشوء المراه على
اللاسن والنار وولده منهم من حض الخبر عن طريقه الاب والوجه
الكرهية في ذلك المراه المالك ههنا لك الامت والتدريج في النظر الى
يجوز ان يثبت المالك النظر المراه والكمين مطلقا في النظر اليها بشهوة
والقول بان ذلك ناشور المراه على الاب والامس والنار وولده الشيخ
صاحبه في النهاية كذا حض الحكماء النظر فيقبل بشهوة والقول بفساد
الخير عن طريقه الاب ودون الابن لشخص الفقه في الصباح وقال
ابن ادريس لا يحرّم على احد مما لو نظر الاخر قبل وان كانا بشهوة
للمتقن للحد المراهي والى هذا القول ذهب المراه والاعلم في حله من
كتبه ولا هو الاول لما رواه ابن بابويه والشيخ في الصحيح عن عبد الله
بن سنان عن علي بن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل

كون مثل الجارية يزوجها او يخطبها الى جملتها فلهذا فهو هل على رجل ان
معه امره هل على رجل ان يزوجها او يخطبها الى جملتها فلهذا فهو هل على رجل ان
احمى قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يكون له الجارية فيقول
هل على رجل ان يزوجها او يخطبها الى جملتها فلهذا فهو هل على رجل ان
اذ انظر الى زوجها وحدها بشهوة حرمت عليه والى انما صح في ذلك
واختار الدلائل لكن مقتضى الاول انه المراه المراه الى ما جزم على غيره
لشهوة وانما ان المراه المراه الى ما جزم على غيره المراه الى ما جزم على غيره
الكمين ومقتضى الثاني حصول التحريم بطلان بشهوة وغيره وانما
اليها بشهوة والنظر الى الفرج فيلحق قصر التحريم على ذلك وعلى هذا فيلحق
الى وجهها وكيفية بشهوة والى جملتها فلهذا فهو هل على رجل ان
كان النظر محرم على غيره ومقتضى الفصل الى انما يثبت التحريم في الاب
والابن فقط في نظر المراه في الابن غير واضح ولا يوجب له امره ومحمد بن
في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا جرد الرجل الجارية ووضع عليه
عليها فلا تخل له ان لا يزوجها على الامن ولا يقتضي اخذها من التحريم فلا
يأتي ما دل على تحريمه بها كما هو واضح في القائلين بفساد التحريم
بالاصل وعموم قوله نعم وحل كبرياءه وذكر مقتضى الاجابة هذا كلامه رحمه الله ولا يخفى
عن الحكماء عليه السلام في الرجل يخطب الجارية او يباشرها من غير اجماع
داخل او خارج اجماع لايه اوله قال لا بأس واحدا من الاخبار
المستندة على الخبر على الكراهية وهو غير جيد لان مرتبة الفقه عن
خبره يحتاج الى القرب ويقتضيه هذا الخبر في المراه والمراه في القرب

دليل في اولها مكان القدر الملك وقيل كان الحق القوي من اجازة تدفق وفي
رواية لها ان نفع عقد نفسه في الرواية منعت الاصل النافذ والاف
من بطلان عقد الامة للتمتع في البطالة في رواية لمحمد بن زياد
اجاب عنها في المختلف للمجلد على ان اهل البطالة يتقدمون على من له
حل بغيره مع ان الاصل مدعي على البطالة العاص من قوله في المختلف ان
البطالة لا تليق بعبد من الصواب وهو كذا في القول بان الحق القوي ان
اجازة تدفق من قبل من الشيخ وابن الجوزي في الرواية من عقد مدعي
وهنا من يقربها من حيث ان نفعه على رضاء كالفصل في من
مضى مع ذلك وهو مدفع بالرض الصحيح والرواية التي اشار اليها المصنف
رواها الشيخ عن سماعه من ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج على
حره وقال ان ثبات لحره ان تقوم مع الامة اقامت وان ثبات فليس لي
اهلها وعوضت هذه الزانية احدى الشجرات واسمها الجوز واسم حرمه وهي
قاصدة من حيث السمع ان ثبات هذه الحرة في اولها دخل لحره على الا
حاز في الحره لثبات ان لم يعلم انه انا جازا دخل لحره على الامة فلا خلاف في
وقد تقدم من النسخ ما يدل على ما ان الحق القوي بين فسخ عقد
واضاف ان في الرجل يعلم بفسخ عقد لامة ففطع في كلامه او عصب او ادعى
على الشيخ العليم في الصحيح عن الحسن الزرق قال سألت ابا عبد الله ع
عن رجل كانت له امه ولية ففطع في حره ولم يعلم بان له امه ولية
فقال ان ثبات لحره اقامت وان ثبات لحره فقلت قلنا حدثنا المهر
قد سب قال نعم يا اسلم من فطعها ونقل عن الشيخ في البيان احكم

المستند في هذا الخبر

مخرج

تخيها من فسخ عقدها وفسخ عقد الامة وهو صنف فان عقد الامة
فيلحقه عقد الامة فلا يتسلط لحره على فسخه بغير دليل ولا يلحق
في عقد عقد لامة ولا في العقد الامة من العقد لامة ففسخ صحيح ان كان
عقد الامة فانه يقع بالاولى في ان الامة تقع بغير دليل فان اجازة تدفق
والا ففسخ الامة البطالة المحض من عند المفاضل في فسخه عليه السلام قال
ابو جعفر من رجل تزوج امرأة حرة واسمها مولود في عقد واحد قال اما الحره
فكانها اجازة وان كان من اجازة ففسخها واما المولود فان كانها في عقد
مع الحره المولى ففسخها من غير دليل في العقد في السبيل في ثبات في
تخي لحره من فسخ عقد لامة وعقد الامة انقضاء العلاء في المختلف واخرج عليه
ان العقد واحد وهو عقد لامة ولا يلزم في بطلان فسخ العقد الصحيح ان
على عقد واحد بطلان الاخر فيحقق المصنف في العقد الواحد ان تزوج رجل بـ
زات لحره في عقد واحد او تزوج بغيره ففسخ العقد في العقد لامة
او بالعكس ان تزوجها بالوكالة ففسخ ذلك في العقد لامة لاجل العقد في
على ذات العبد ولا يفسخ اما لاجل العقد على ذات العبد فلا ريب
فيه لما سيجي من تحرير العرق في الخطبة في العدة الرجعية ففسخ العقد على ذات
العبد او في مالها او في غيرها فلا يصلح الا من العاص من في السكوت
التصريح بالحره فانها ذات على تحرير العقد في العقد لامة مع العاص
في العدة فانما العبد على ان لا يزوج الزوجه ائوي من علة او علة في كل
ان الاول في انما ثبت في العقد لامة وهو فسخها فانها من العاص في كل
الملك في ثباتت ذلك والعلة في ذات العبد لامة في ذلك لا يفسخ



انما ثبات العبد وحره من انما في المصنف في المصنف في المصنف
الامر من مور والرض والامع العلم في الامة من تزوج امرأة في
عدها جازا فلا عقد فاسد ولو دخل حررت وحق به والوكالة المهر في
الشبهة وتم العدة لاول واستأنت اخرى الثاني وقيل في رواية
وكانت عاصيا حررت العقد اذا تزوج الرجل امرأة في عدها ففسخ العقد
ففسخ ان كان عاصيا حررت العقد في حره العقد وان كان عاصيا
او انفسه حررت العقد لامة في العقد لامة في العقد لامة في العقد لامة
ما رواه الكوفي عن الحسن بن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
تزوج الرجل المرأة في عقد واحد ودخل بها الرجل لامة عاصيا كان عاصيا
وان لم يدخل بها حلت لها به ولو دخل بها لامة عاصيا كان عاصيا
واو من سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي في تزوج المرأة
في عقد واحد هو عاصي لا حل له ابد في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج
عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سألت عن الرجل تزوج المرأة في عقد واحد
بها ما عصى من لا حل له ابد افعال الاما اذا كان بها لامة عاصيا وجاز ففسخ
ما يقع عليها وقد عرفت ان الناس في الجاهلية بما هو اعظم من ذلك ففسخت
اي الجاهلية ان عاصيا بغيره ان ذلك محرم عليه ام عاصيا في علة
فقال احدي الجاهلية ان اهل البيت حررت الجاهلية ان الله حررت العاصي
في ذلك لانه لا يفسخ الا على ما عصى ففسخت في الاخرى مذهبنا
قال محمد بن الفضل حدثنا عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال
كان احد ما عصى في الاخرى فقال النبي الذي احل لامة ان يزوج المرأة

عن النقياس في كونه علم الدخول اذ كان كان عاصيا لامة عاصيا
وسيجي ان انما ثبات العبد بغيره ما عصى من ان كان عاصيا قبل فسخ العقد
بل هذا الخبر في العدة وتزوج عليه ما سيجي في العقد لامة في العقد لامة
انما من تزوج على السكوت في امره ففسخت في عاصيا في عاصيا في عاصيا
ففسخت في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا
للمعنى ان تزوجها ابد في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا
تزوج بغيره في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا
والسنة في العقد لامة في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا
وكذا في الرجل في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا
استدل على ذلك في العقد لامة في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا
المهر وولدت لامة في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا
قال قال ابي عبد الله عليه السلام في تزوج المرأة في عاصيا في عاصيا في عاصيا
اذا في الرواية من صفت من حب السكوت في عاصيا في عاصيا في عاصيا
المع في السكوت في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا
الدة الرجعية في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا
وقا في الرجل في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا
نصف على ما رواه من التوبة في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا
نفع الحر من اول وهو الاقرب هذا كلامه رحمه الله في الاقرب في عاصيا
ففسخت في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا
الدة وكان في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا في عاصيا

مخرج

الباوني معنى هذه الروايات اختيار كبري وبالحكمة لا انكسار في هذه الحكمة فلا
موضع مضمون وفيه انما في هذه الاستبصار والقدرة وجها ان ظهر بها العلم
وكذا الوجهان لورث مع البراءة مع الوفاء المحمدي قبل المدة والحقه علم الحق
الولي لا لغيره كان عالما ان جاهدته دخل ولا لا تها المصطفى المحمدي
كدها زوجه في سنده لان المعروف في حق الوصي وفات الزوج والعهدة
ان يكون بعدا للولاية او ما في معناه والاصل لكل شخصك بما في ان
يصل الاول ويحكم الحق في المولى لا في الوصي وجها بعد هذه الزمان في زمن
العهدة لا في حق الوصي فيه اولى الاله اقرب الى زمان النبي والكلام في
تحقق الولاية كسبب حتى حصل المخل في صورة الجمل وانت واد
لسته انهم مضاعفان حتى لو كان لاجتماع العاقد وجب عليه المهر اذا
كان جاهله بالحق وصرح المهر في الشرايع بان المهر المسمى وهو قول
الشيخ رحمه الله ان المسمى هو الذي وقع عليه التراضي في العقد
للبيع والاشهر انهم مهور المثل لانه عو عن البيع حيث لا يكون هناك
قصد والعقد هو ما لا يخل ما تضمنت من التراضي على المسمى الذي يقع
عليه العقد وهل يجب عليها استيفاء علة الوصي الشبهة بعد اكمال الاول
قبل نعم واختاره الا في العقد والسبب المتعلق بالعقد واجب والحقه
لمحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن المرأة تزوجت بزوج
وتوفيت قبل ان يمتحنه اربعة اشهر وعثر فقال اذا كان امخل بها
فرق بينهما ولا يخل لها بالدا واعدت بما بقي عليها من الاول واستقبل
عليه اخرى تلتقروا وان لم يكن دخل فيها فرق بينهما واعتدت بما بقي

فيها

عليها من الاول وهو خالف الخطاب ويخبر في الشبهة في الموثوق
معلم من سلم وتدل بحري على وجه حكمه المهر منه والله لا تعرف قايده
يليل عليه واليات كثيرة كصحة زواجه عن ابي جعفر عليه السلام في
امره من حيث قبل ان يفتي عدتها قال يفرق بينهما وتعد عليه وحله
منها جبريا ورواية ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة التي
في عدتها قال يفرق بينهما وتعد عليه وحله منها جبريا واجاب عنها الشيخ
في التهذيب المثل على ما اذا لم يكن الثاني قد دخل بها وهو بعيد لان
قوله عليه السلام وتعد عليه وحله منها جبريا يقتضي دخول الثاني عليها
ان لا تعد له مع عدم الدخول اجماعا نعم يمكن حمل الامر على ما يثبت على الجواب
قوله ولو تزوجت جبريا عالما حريث وان لم يدخل وان كان جاهلا
ولا يحدروا لو دخل اما انها لا تخبر مع الممثل ولو دخل بالزوجة فلا يحد
فيه الاصل الصارح من العاقد وانما التراضي والعقد فاستدلوا عليه بما
رواه الكليني عن زرارة بن اعين وداود بن سرجان عن ابي عبد الله
انه قال والمهر اذا تزوج وهو علة له جبريا لا عدليا وفي الرواية قصور
من حيث السند استدل على التقى وهو شك في بين حله غير معين
فيشكل القائل بها في انساب هذا المكران لم يكن اجماعيا ولو كانت الزوجة
محرمة والزواج حله في الاصل يقتضي علمه التراضي وهو ما قبل
التسوية بين الامرين وهو يحتاج الى دليل وانما حصل التراضي والعقد مع
هذه لو كان الجهر فلا يحدروا بالفلسفة ولا علم به ام لا يستقر
العلامة في الحديث فاما ما يصحح اذا اعتدت وهو بعيد لانه السند من

في حديثه

عامة ما رويته من حديث ابي عبد الله عليه السلام في هذه الحكمة قطع في كلام
الاصحاب والمأثر من ان موضع فاق والمستد في ما رواه الشيخ عن ابي جعفر
عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل احب فلان من عائلته قال
اذا كان تقبل فلا وهذه الطرق غير ما به لكها حيلة فتقوى الاصحاب
بعضهم فابل باجاءهم التحويل على العمل بها وانما يحرم للمكران مع سبق
العقل على العقد فليهن فلو سبق العقد على العقل فلا تحريم وهو على العلم
لا يحرم للزواج الحلال ولو فارق من سبق العقل بالسبب الى العقد لم يحد
ولا يحرم على المعقول لسبب حتى ونقل عن بعض الاصحاب نقل القصة
كالفاعل وهو صفة قوله السبب الرابع اذا استكمل الخطار بها الخط
حرم عليه سنا وادعوا حرم عليه حراما اما اذا دخل من امانة لم يحرم له
زاد على من ارجع حرم على العقد لانه في قوله عليه السلام كما في القرآن
الكره ما قل بذلك قال الله تعاد فالحكم ما لحاسب كذا في الشا سني وثلاث
ورباع والاول والثاني له الجمع والالحاق بما في عشره لان معنى ان ان
تأوت ثلثه ربع ربع والاحاديث لو اردت ذلك لكانت مستقيمة
ونقل عن بعض الزيدية انه يجوز العقد على تسع من المائة في الشا
في حكمها في بعضها ولو اجماعا من الزيدية يعرف بذلك واما
البيهقي في العقد لانه من الاما اذا دخل في عقد فهو قول عليه
السلام الا ان من حله اربع فبطل لحرمانه وانما في الاصل لانه ما
ولا كسبب حرمه وبدونها لاقتان مع ثلث حرام في هذا الناهر اذا
جوز ما كان الاختيار واما من يقتضيه جواز وجود الشرطين في العقد

عنها

بجودها كالمهر الطاهر والاول بالخطبة لا بالزواج فقلت انما اذا دخل
قوله وانما استكمل العقد حرمين او انما من انما يحرم عليه ما
فانما قد منع فاق ابنه خالف فيه العامة فانها بغيرهم الى ان لا
يجوز ان يقتل سلفا من ذهبه اخر وان لا يحد بها كذا في ذلك بل لا
ما ذهب اليه الاصحاب ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي
جعفر عليه السلام قال سالت عن المولى تزوج اربع فماتت فقال لا تزوج الا
حريمين وان شارب من الماء قوله ولكل منهما ان يقتل في ذلك بالعقد
المنقطع وليس التوهم سنا اما ان لا يحصر في سلفه المومن فمعه من الطرفين
ويحد عليه موهوم قوله او ما كانت اما تهر او لا يحد في سلفه او ذلك
للدسبي على العقل بان تلك مثل ذلك وسبب الكلام في ذلك في معنى
سلف التوهم التحليل وجزء من التحرير واما ان لا يحصر في سلفه المومن
المنقطع فيقول العقل وادعوا على ابن ابي عبد الله عليه السلام ونقل عن ابي
الاسم الزاد فيه على اربع والتحويل من الزيدية الى ذلك في كتاب الجمل
والعقد الاول لما رواه الكليني عن محمد بن محمد بن احمد عن ابي
عن محمد بن ابي ابي قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن المهر
من الاثني عشر قال لا والله الا ما يحرم من سلفه لان الحسن بن محمد
الاشعري القضي وهو ثقة واحسن ائمة في ذلك وقد نقل الشيخ في كتاب الجمل
وقال القاضى ان كان من خاص او محله عليه السلام وانما في ذلك
وفق في السعة في ذلك ورواهه وكنى محمد الا في ذلك في كتاب القاضى
هو مع سلفه صريح في ذلك وفي الحسن بن محمد بن احمد عن ابي

انما يقع اذ الشخ السخ كقفا من رايته اما اذا رواه عن رجل لم يثبت فلا يقع
كقفا من رايته ليدخل فيها رواة ذلك الطريق كما هو في عام وقد ان
مراسيل ان من يقول عليها فرياح اذ لم يثبت فرياح من الرسل عنه ولا يثبت
ذلك لشك القول عليه كالحق في ذواته لجهلته ودمر الحق وانما هو
الخبير به وما يسلان الى عبيد وهو يثبت على ان الرسل الرابع في الرايان
جبل اذ من ان الى عبيد وهو وانما السلف اذ ان الى وجهه على انساب فيهم
القدان السابق وسيله الحق انساب السابق بمصداق اول و استواء واعمالهم
في انساب وانما في انسابي ذوق من ان يسلم بالناشيه وعنده وهل الرشي
نوبته في عده اننا سمعنا من ان يكون دخل اننا سمعنا كقفا لفت
منه في ان يثبت قطع ان ادريس تسك مقتضى الاصل وقيل لا اخذاه
الشخ في النهاية وهذا لا يظهر ما رواه الكلبي عن محمد بن يحيى عن احمد بن
محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن بكير عن علي بن رباب عن زرار بن
ابن نائل سمعنا السلف عليه السلام عن رجل من مع بالري ان امرأه تزوج
المنا ثم فتن وزوج امرأ أخرى فاذا نكحت امرأه التي بالري قال يقولون
وبين التي في وجهها بالامر لا تقرب الى احد حتى يفتق عنه النسيه منه
الريانه صحيحه السنه قلدها على ان ياتي في مالا يحضره النسيه بطريق
صحيحه انفس عن علي بن رباب عن ابي جعفر عليه السلام والعميد بن احمد بن
قال في اخذها ولا تقرب الى احد حتى يفتق عنه النسيه وي اوقعها
في الكافي واما الشخ في التهذيب فانه رواه الحسن بن محبوب عن ابن
بكير عن علي بن رباب فيكون امر الرشي والظاهر ان الحسن بن محبوب

يروي عن علي بن رباب وغيره واسطه واجب عن هذه الرواية المجلد على الكراهه
وهو يثبت بقتل علي بن رباب والعارض ولواشبهه السابق مع عقدي الاحتياط
وجب عليه لئنا بهما وعمل الفرع وعلى الاول قبل المزمع في الوقف بطلانها
ان يثبت على ذلك واستقر في القواعد وعملنا على ان يثبت على
الغنى قال المحقق الشافعي وليس بعيد من العوارب الرأيه بالطلاق فان
اشغف بغيره في المأكل ولولا كان عندك فخر واثبت في عقد فخر
لعله معاهم ومن الغرض ان يثبت فيها بطلانها وقيل بغيرها منها
وفي رواية جعل الوصي وحده في عقد بغيره راجع على ايهن الكلام
في هذه المسأله حكم في تزويج الخيوان والبدايه التي ذكرها المصنف
كلها في الحسن وان ابو جعفر في الصحيح من جعل من دارج عن ابي عبد الله
عليه السلام في جعل تزويج خفي في عقد قال علي سبيل انهم شاربك
الاربع وكان المصنف رحمه الله تعالى في قوله عزت ان الوصاية لا تعين
كونه العقد الاول لان شرط العقد هو امر احد عليهما انما لم
ان الذي ذكره المصنف في الشرايع انما هو المطلق احدى الزوجين وتزوج ابن
فان سبقت لهما كان العقد لها وان افتقرا في أحد الطرفين لم يعد ان
العلمه رحمه الله في كتب عزه في المكان الاول انما هو في عقد ليصح
تصحيح المسأله في حالتي السابق واللاحق وان يمكن تصحيح المسأله مع افتقار
العقد ان يكون كاحد من الزوجين او لا في الآخر في المأكل وان يكون كاحد
كل منهما في المأكل لهما ان يكون العقد بالنسبة الى أحد منهما وقيل في
حق الزوج وعز ذلك هذا فانهم اختلفوا ان العاينه في عقد الفصن في غير

السبب ولو قلنا انها كانت في عقد الوعد ولو كان في العقد المسمى
بالزواج من غير عقد من مذهبنا قال ثابت ابا عبد الله عليه السلام من زعم ان
لثابت نسوة يتزوج عليهن المراءين في عقد واحد ودخل واحدة منها
فبيات قال ان كان دخل بالتي بدأ بها ومن ذكرها عند عقد الكاح
نكاحا جائزا وعليها الفلوة لها الميراث وان كان دخل المرأة التي حبت
وذكرت بعد ذكر المرأة الا في بان نكاحه سقط ولو ميراث لها وعليها
الفلوة وتبقى عليه الزاوية عقد من بدأ بذكرها لكن زوجها عليه
من مصعب في مذهبنا ان طاعة يعول على زوجته ولو اذ استنكحت
لزوجها طلاقا ثلثت حرمته حتى تنكح زوجها غيره ولو كانت تحت عبد واذ
استنكحت الامه طلاقين حرمته حتى تنكح زوجها غيره ولو كانت تحت حريمك
ان كل امرأة من استنكحت الطلاق ثلثت حرمته حتى تنكح زوجها غير المطلق
سواء كانت بدخولها او لم يكن زوجها او نكحها او لم يكن سواء كان زوجها
حر او عبدا وكل امه استنكحت لطلاق حرمته حتى تنكح زوجها غير المطلق
حيث كان زوجها او عبدا وصل العلاء الاعتبار بما في الزوج فالزوج يحرم
عليه زوجته ثلاث طلاقات وان كانت امه او العبد يحرم عليه زوجة
بطلاقين وان كانت عمة حتى اذ احسب فيها ذوا اليه العدا لا السفينة
بالثابت عن ابي الهادي صلوات الله عليهم من في الوكفي في العاصم
عن عيص بن النعمان قال ان استنكحته قال الطلاق للرجل فقال ابو عبد الله
عليه السلام الطلاق للنساء وان ذل ان العبد يملك تحت الزوجة ويكون
بطلاقها وان يكون الزوجة الامه فيكون لها ذواها بطلاقين وفي الحسن

[illegible]

مفتی محمد امجد علی
رحمہ اللہ تعالیٰ
وہ صاحبِ منصب اور
الکافی بعد از مولانا
واقف بنیت
الکافی

[illegible]

واسألت الربيعاً فيها الخلاص تقدم قوله وأذا سلم إلى من وعده أربعاً
لحقين ولو كانت عقدة الكفر من أربعين يوماً بالبدن من تقبيل الزوجات يكون
ككفايات مثله ليصح استدلاله كالحال بعد الحذف فلو كان كذا فأتت ككفايات
انقضت كما نحن أسألهما إذا لم يعلم من بعد الله أن كان بعد السجود
مطلوباً أن كان قبله يجب تقبيل من أيضاً يكون من غير مخطئين وفي
السلام كاهن وأخوه في حكم الكفاية إذا نكحها أو كان نكاحاً ككفايات أو
زنيات والسبب بعد وجوب تقبيل المذكور أربعاً بما إذا كان الكفاية حراً
وكن حراً بعد التوثيق بالطلاق القيد ليس للزنا نكاحاً ما إذا دخلت الأختين
أو الواحدة نكاحاً ما إذا دخلت الحرة من ولو شرطنا في حواشي نكاح الأمة الشيطان
ليعمل نكاحاً كما هو هنا أفعلنا به حره فزادت الشرط وعلماً لأن ذلك
إنما يجب ابتداء الاستدلال والوقوف في حواشي اختيار من شاء منهم على تفصيل
زيادة فمن على العلم الشرعي وإن من وجب عقده من وأقرب والأول هو
والأول هو الأول من دخل بين الزوجين من ظاهر العلم في الدنيا كمن نكح
موضع ويقاب من علمياً فإذا أنقل الخلاص في ذلك عن بعض الناس
على هذا المذكور أن صلى الله عليه وآله قال لعلوا أنكم أن بعد أن أف
حاج من من غير استفعال وهو تقبيل العموم وفي السند والله لا أنظر
ولو سلم مع الكفاية أربعين عاماً قبل حلاله لغير أن ككفايات لأن الصلاة
لا يمنع الاستبراء على نكاح الكفاية ولا يجب نكاح البدن وحده بل يقين
المسلمات الاختيار لغير البدن على الكافة فلا ينافي ذلك اختيار الكفاية
على المسلمات ولأرب أن اختيار المسلمات أو في قوله وروى عن

ذلك ان يكون على الكتاب قال لا يؤخذ بحديثه والقول بقاء الكتاب اذا كان الوجه فيه ثابتاً
والله والامير من الحقول عليها لئلا والاس الحفرة بها الشعر في القفاير وكذا
العتقاد واستدل بارء عن جابر بن دراج عن بعض اصحابه عن احد صبا
عليها السلام قال في اليهودي والمجوسي والنجسي والاسل حارة ولو سلم
قال صلبا على كاهنهما ولو فرق بينهما لا ينجس ببولهما يخرج بهما من دار الاسلام
الى دار الجوارح وعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ان اهل الكتاب
ومجوس من امة اهل الاسلام ممن تعبدوا على كتابهما وليس لهما ان
يخرجاهما من دار الاسلام الى غيرها ولو كانت معهما امة كانت عليها الجوارح وفي الروايات
ضعفت عن حيث السد ما لا والله قال الرازي لا يستأمن من اهل البيت ما على علي
بن حديد وهو مخلوق في امة الثالث في الاموال اعتراف ان اموال مجوسي
ردوا عن بعض اصحابه عن محمد بن مسلم وروايل الرواية تنفع من القضاة
خصوصا في حرد المعاضد والذهب ان الشعر حرام لله في المدايق وفي القضاة
على اقصاها الكتاب يجوز وجها من القادة محتاجا الى اجماع ائمة حاشا له لولم القادة
في القضاة وكذا في القضاة ولو شعر الكلبين يوجب على اقتضا القادة اسلامهما
اتفق الوجه في ذلك ان المسلمان كان هو ارض فاسم ليل للكل وعليها مطلقا
وان كان هو ارض فاما غير ذلك كالحمار استدا واستلها وما غيرها فلا
يجوز لها عاروا لانت القادة ان اهل الجاهد فاقبل الحقول اقصا القضاة لئلا
والله يقول الحق فمراكل من ما اذا كانا معا فمراكل من لا اذا كان احدهما
كنايا والاخر في كفاي فلازم للموقف لان الكتاب يبقى الكفاي على الكنايا على كفاي
الكل ارض وتساويهما كفاي ولو كانت ارض وجوه محمد بن ابي ابراهيم

اصول

لو خذ الله على الالهة انما العبد يتوكل على الله تعالى ولا يرجع الى وجهه في العبد فهو يثق
بها وان لم يثبت من العبد فالتسليم عليها وفي الرواية ضعفت هذه الرواية
رواها ابن ابي عمير عن الحسن بن محبوب عن حكر الواسطي عن هشام
بن سالم عن عمار الساباطي عن عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل اذن
للعبد في نفي وجه امرأته فوجها ان العبد اذن من مواليها فاستأمره العبد
فقتلها من موالي العبد فقال ليس لها على موالي العبد نفقة وقد كانت معها
منه لان ابا العبد طلاق امرأته وهو عتق الرتبة من الاسلام فقلت هو يرجع
الى مواليه ترجع امرأته الى حال ان كانت قد انقضت عدتها من نفي وجه
رواها غير واحد من اجل ان كان كانت لرجوعه ولم ينقض الله وهي
امرأة على النكاح الا ان لم يثبت من هذه الرواية في السمع في الهادي
ابن عمار انه حذر الحكماء من الصلوة في نفي وجه مائة غير مسلمة والمعتد بها
فقال من وجب الى ان يقع اليقين بطلاق او غيره لان هذه الرواية لا تثبت
في اثبات هذه الحكمة **مسألة** العبد الذي يملك في الامانة
لا يملك له شيء ويملك في المومة اما ان لا يجوز له البيع والرجوع بالكا فوطفا
فهو موضع بصر وفالح او اما ان لا يجوز له البيع والرجوع بالكا فوطفا
الكلامة وان لا يجوز له بيع الكا كايه استدل بها ما عاين على ما سبق
من الخلاف واما ما عاين من الامانة بالمعنى المحض فهو الاسلام مع الكا
وامانة الامني من غير علمهم بالحرفه هه الاكثر الى اعتباره في حال
الرجوع دون الرجوع بمعنى انه لا يجوز المومة التي يرجع اليها لثبوت دون العتق
وحكي جدي قدس سره في الروضة عن بعضهم ان ادعى الرجوع على ذلك

في الامانة من غير علمهم
بالحرفه هه الاكثر الى اعتباره في حال

دوره

وذهب العبد الى ان حرمه الى كفا الاسلام وطفا لاطن ان ادعى الرجوع
من المراتب المومن ليس له ان يرجع في حقة الا في الامانة والعتق الاول
الاخبار المستقيمة الدالة على ذلك كهيجه من رواه عن ابي عبد الله عليه السلام
قال فوجا في النكاح ولا يجوز من لان المارة اخذ من ادب وجهها ورجعها
على وجه بوجه الدال ان المانع من نفي وجه النكاح يقتضي المانع من نفي وجه
من المقتدين لمن ذهب اهل الخلاف في طريقي اولي وثانيه العتق المستفاد
قوله عليه السلام لان المارة اخذ من ادب وجهها ورجعها على وجه بوجه
عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن النكاح الذي عتق
نصفه وعلوته هل ينوي وجه المومن وهو قادر على رد وجهه لولا عتقه
قال نعم يرجع المومن الى نصيبه ولا يرجع الى نصيب مومنه ولا يرجع الى نصيب
مومنه في رد وجهه الفضل بن يسار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان
لا امرأته اخذت من ادب وجهها ورجعها على وجه بوجه الا على قليل فان رجعا
من المراتب المومن الى الامانة لا يجوز له ان الله عز وجل يقول فلا ترجعوا
للكفار الا من حل لهم ولا من حل لهم ولا من حل لهم ولا من حل لهم
ابا عبد الله عليه السلام عن كاج ان اصبه فقال لولا الله ما جيل قال فضيل
سالت عن اخرى قتلت بطلت فذلك ما اتفق في كاجهم والمرأه عارقه
قال ان العارقه لا توضع الا بعد عارقه ورواها عن بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال من وجا في النكاح ولا يجوز من لان المارة اخذ من ادب وجهها
ورجعها ورجعها على وجه بوجه وجب له الرجوع الى وجهه عليه السلام
انما ما يورث من اهل خراسان من وراثة فقال له من رجع من اهل بلط

ولا انما النصيب الهاد لاهل البيت عليهم السلام هذا الحكم يستحقه الا انما
كان قبل ورد في خبر عن عبد الله بن ابي نجران قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
من الاخبار ما يدل على ذلك في رواية ابا عبد الله عليه السلام في الصحيح من فضيل
بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال من وجا في النكاح ولا يجوز من لان المارة
اخذ من ادب وجهها ورجعها على وجه بوجه الفضل بن يسار قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام ان لا امرأته اخذت من ادب وجهها ورجعها على وجه بوجه الا على قليل فان رجعا
من المراتب المومن الى الامانة لا يجوز له ان الله عز وجل يقول فلا ترجعوا
للكفار الا من حل لهم ولا من حل لهم ولا من حل لهم ولا من حل لهم
ابا عبد الله عليه السلام عن كاج ان اصبه فقال لولا الله ما جيل قال فضيل
سالت عن اخرى قتلت بطلت فذلك ما اتفق في كاجهم والمرأه عارقه
قال ان العارقه لا توضع الا بعد عارقه ورواها عن بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال من وجا في النكاح ولا يجوز من لان المارة اخذ من ادب وجهها
ورجعها ورجعها على وجه بوجه وجب له الرجوع الى وجهه عليه السلام
انما ما يورث من اهل خراسان من وراثة فقال له من رجع من اهل بلط

ونكحهم ما اكملوا فاصفهم هذا انقضت حرمه من عرى الاسلام وادان
انما كالحجاب من كبره من وجهه وفي معنى هذه الروايات في الخبر
ووجه الخلاف انما انقضت الحرمه من وجع المستعصم والمطاف والمطاف
في الخبر والمطاف هذا انما انقضت الحرمه من وجع المستعصم والمطاف والمطاف
على وجه العتق الذي يعلق به الحرمه من وجع المستعصم والمطاف والمطاف
للمطاف مصفا في معنى ما يدل على حرمه كاج الكا كهيجه من رواه قال قال
ابو جعفر عليه السلام انما يملك المومن انما في الامانة والمستعصمات
رواها عن بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من وجا في النكاح ولا يجوز من لان المارة
اخذ من ادب وجهها ورجعها على وجه بوجه الفضل بن يسار قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام ان لا امرأته اخذت من ادب وجهها ورجعها على وجه بوجه الا على قليل فان رجعا
من المراتب المومن الى الامانة لا يجوز له ان الله عز وجل يقول فلا ترجعوا
للكفار الا من حل لهم ولا من حل لهم ولا من حل لهم ولا من حل لهم
ابا عبد الله عليه السلام عن كاج ان اصبه فقال لولا الله ما جيل قال فضيل
سالت عن اخرى قتلت بطلت فذلك ما اتفق في كاجهم والمرأه عارقه
قال ان العارقه لا توضع الا بعد عارقه ورواها عن بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال من وجا في النكاح ولا يجوز من لان المارة اخذ من ادب وجهها
ورجعها ورجعها على وجه بوجه وجب له الرجوع الى وجهه عليه السلام
انما ما يورث من اهل خراسان من وراثة فقال له من رجع من اهل بلط

وأنهم يورثون

حاجه

والا نصيب

النفخ اذا انتصب الزوج الى
قبيلة ويطلق الفخذان و
كان اليافق على

من علیہ

25

عبد

صلى الله عليه وسلم

وہاں اولاد

[illegible]

وَأَن تَقُولُوا نَحْنُ قَادِرُونَ عَلَى
تَحْقِيقِ مَا نَعِدُكُمْ بِمَا نَعِدُكُمْ
بِأَن تَقُولُوا نَحْنُ قَادِرُونَ عَلَى
تَحْقِيقِ مَا نَعِدُكُمْ بِمَا نَعِدُكُمْ

44

أفاضلها فقد ذكر المصنف هذا في الأصل فبعد أن قال لعلها واليه ذهب الأكث من يقلب
وإلا أن هذا القول لا يجاب عنه ذلك ما هو أنما يجاب عن المعنى المذكور في العمل واللام على
لما جاءه الكلبي في قوله عليه السلام حين قال عليه السلام أن قال إن سعى العبد إلى
سعيه وإن لم يزل في العمل فيخرج ثباته وعزيمته من تعذيبه حتى لا عليه السلام
قال قلت كيف أتقوا لها فأدخلت بها إلى أن قال قلت ما في أن أحتج أن أذكر شرط
الإمام قال هو أن عليه السلام قلت وكيف قال أكتسب لو ثبت فكانت تروى مقامه وإنك
تقف على ما له وكانت داعية وارثه وقد زنت نظرهما في إطلاق السنن ونحو ذلك
المتعمد أنما هو المقصود في كل شرط وهو العمل وفوات الشرط يستلزم فوات
الشرط وصلاحيته عبارة العقل لا هو غير كانت في فقدانها غير ما في العقل
أن العبد من أوقفها على أمر واحد أو ما لا يثبت في نفسه من غير أن يثبت
لولا لعلها على أنها أفاضل المقصود في ذكر الأصل في بعد ما هو أنما لا يحق
سعيه من اللام إلى كونه الأصل وهو كذلك ويمكن أن يكون في اللام إذا ذكر
العقد معا عن قبل العمل فبعد ما يجب الظن لا يقلب قول الشيخ في إرفاقه
بعد ما يثبت أن ذلك سبيل القصد لا يثبت بعد ما هو وإتمامه بالعبادة
وبالله وانه يجب الاحتجاب به في الأظواهر أن لا يثبت بعد فوات شرط
الذي هو ذكر الأصل وهو موضع فاق وأما لما لا يثبت في اللام فأن اللام غير
مقتضى كل المقصود خلافاً للمقصد تابع المقصود أو هو عليه من غير العقد
القصد والسالك ما على أن قصد الكساح أو قصد من شرطه فاعلمنا جميع
مع نظرنا في الشرط المقصود به منع كون الدائم بغيره فاقه فاقه المقصود
لستأنم قصد الخلق الكساح الصالح للقيام بغيره والحجاب عن العمل أن يكون

2345

العقد ثالثة لا يقتصر على ما يقع مكانه من قبيل الجمع عليه على ان لا يكون وجه العقد
لا يكون مقصودا ان كان المقصود خلاف ما يقتضيه العقد فالحال دليل على وثوق
بالدليل اذ لو لم يخلصه ما ذكر من صحة العقد لكان دليل على الفساد في فعل الشرائع
لا يقتصر على العقد دليل على صحة شيء على ان ثابت الحكم وقام الدليل عليه لا يقتصر
لا يقتصر ومن الثاني ان قصد العقد لم يوافق ما يقتضيه العقد فالحال دليل على الفساد
اذ لا يوجد في ضمن العقد حصص من المطلق مقبولة لتمامها بل في ان العقد هو ما ذكر
ان من وطئ غيره في زمانها يجب شراؤه ولو كان خلافه لا يفسد لان ذلك
في اثر العقد ايضا فيقتضى الاذن في شراؤه بطريق العدوى وهو مذهب الطولان
والثاني هو مقتضى ان لا يكون ان كان الايجاب لفظا فيتمتع او كان المكلف
ايما وان كان لفظا فيتمتع بطريق العقد لان التلقين الاولين هما محلان لها فالحال
الثاني انه يخص المتعة فاذا كانت شرطها بطريق وفيه قصد العقد كما بطريق
شرطه وهو الاجل وكذلك الدوام بطريق فبما شرطه وهو الفصل الثاني من شرط
اللفظ الصالح له وبما هو الاصل وان وقع في وجه القول والسيان
بطريق وان وقع في وجه العقد وما يضافه معلوم ما يستحق فانه من العقد وقصد
المتكفلين فالحال يمكن من ان كان عقدها على ان لا يفصل شراؤها او شرطها
وقصد التمتع لفظا فصدق على مختلف الزمان على اتفاقها على وقوع العقد
فادعى لطلبها انفسه وادعى الاخر الدوام وان قلنا ان افعال الاجل مطلقا
فيقتضى الدوام كان القول قبل سبني الدوام لان العرض يدعى في اداء القول
قول سكرها وان قلنا الاجل لا يقتضى الاطوال ما لم يقصد الدوام كما قلنا
الوجه اذ هو مقتضى القائل ونفسه انكاره لان كل منهما ما يقع والقول قبل انكر

[illegible]

ويعتقد في الرواية عدم إصابته

[illegible]

مجلس اول
در روز شنبه ۱۲۰۲

21

ان يجمعوا العقلان الشوط لم يعمل ولم يخلق العقل والرضا العقل
من الملة الشوط لم يعمل العقل لان عقل الكمال قد يجمع دون الشوط القابل لعقل
الاصحاب ومنفعة ظاهر فان جمعة في بعض المواضع ان ثبت قبل ذلك من خارج
وذلك لا يقتضي العقل في جميع موارد وتخرج من ذلك انه لو دخل في
الشوط وحكمنا ايضا العقل كان راسخا على الضاد والعقد المودع
كنظائره ثم جعل الضاد كان حلالا للشبه فليس ولو تخرج الحاشية من غير
اذن ما كانا فان وطنا قبل الاجابة ماله فهو زمان والولد في المولى وعليه
الجد والمهر وسقط الحد لكان جاهلا دون المهر وليقة الولد وعليه قتيبة
يوم سقطت اخذت روح الحاشية من غير اذن ما كانا ثروطا ما قبل الاجابة
فلا يكونا مانا كوننا عاقلين بالقرين واجاهلين او بالفقير فالصحة رابع
الاولى ان يكونا عاقلين بالقرين فالحاشية ثبت عليها الحد وكون الولد
وقال المولى الامم في ثبوت المهر للمولى قولنا لحد هيا ويطعم المهر في الزرع
عليه لا يها اذ ان ثبت ثبوتها بقا وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال
لا يمسحوا بي في السنن والادلة نظرا لاجود السنن لعل عليه بالاصل
وعدم ثبوت كون البعض مضمونا على هذا الوجه فان ما ثبت على نفسه
الاولى ان المهر فيكون مطلقا في جميع موارد وهو ما يستحق المهر
به على وجه مخصوص كما في المولى في الشوط وذلك ان المهر هنا ما يجب
العوض كان متفيا بالاصل وانما ثبت المهر للمولى وهذا الذي يوقضه
اطلاق العباة الكتاب لان البضع ملك فلا يورث عليها في سقوطه من كون
السنن لعل عليه ايضا بصحة فضل من يبايع عن ابيه بانه عليه السلام

27

ولا في نفس الامر ان كان قد حصل خبر السب في المهر المولى كان كالمهر
يكن هناك عقدا صلا او لا في ذلك فليعلم الكلام في ذلك قوله وكذا لو ادعى المهر
فقد جعل على ذلك في جواب المهر المولى في الشوط ان كانت كبرا وضعت العشرة
كانت ثوبا المراد ان اذا ادعت المهر في نفسها على انها مفسدة في المهر
دونه المهر وخلق به الولد وكان عليه قتيبة يوم سقطت باثباتهم فلا يذاق
كونها حرة الاصل لم يكن الزوج عالما بما او ادعت العتق وهو لا يزوج فرائين
اقررت الخن فصلتها فزوج المولى باللسان في المهر المهر المهر المهر المهر
كان عالما بما او ادعت العتق والعتق الى قولها لليون البينة والسابع
او المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
العتق ويقتضي عتق الولد والمهر فلا يذوق من العتق في السلة السابقة هنا
بعض ما افادها الاصحاب بالان كروى بعض النصوص عكسها على المهر
كاستشف عليه وظاهر الاصحاب القطع بلزوم المهر وان كانت الامة حرة
بالقرين وحال العلم فابو هذا كاسبق واختلاف في فقه في نقل الامة لاني
العتق المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
لنسا ما تفتن من المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
ان الاجابة كانت في قول المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
ان كانت كبرا وضعت العشرة كانت ثوبا والمراد ان المهر المهر المهر
المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
خفة فوجبها الامة وقد ثبت نفسها لعل ان كان الذي زوجها اياه في
مواهبها الكمال فانه ثبت كونه يوضع المهر الذي اخذت منه قال ان وجه

28

حيث قال فيها قلت اريد ان اعمل ما دون الفرج فقلت الشهوة فاقضها
قال لا ينبغي له ذلك قلت فان جعل يكون زانيا قال لا ولكن يكون غافيا و
اصحابهم في عشرين فيهما ان كانت كبرا وان لو يكن نقصت عشرين فيهما فان عشرين
منا يفتي في ان المهر بطريق اولي الثاني ان يكون جاهلا بالقرين فلا حد
على احد مما للشبه وعليه المهر هو ما الذي هو المهر المهر المهر المهر
وهذا في المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
صحيح المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
عليه عشرين فيهما ان كانت كبرا وان كانت كبرا وضعت عشرين فيهما
من فرجها وانما ثبت ثبوتها بالقرين المهر المهر المهر المهر المهر
نما ملكه ويقتضي القتيبة يوم سقطت باثباتهم فلا يذاق
لو سقطت باثباتهم فلا يذاق ثبوتها في حال كونها غافيا لا يزوجها
الثالث ان يكون المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
للمهر ويثبت عليه مهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
عكس ما ثبت كون المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
بعضهم سقطت المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
الولد وعليه قتيبة يوم سقطت باثباتهم فلا يذاق ثبوتها في حال
مهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
فان كان المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
على انما ثبت كونه المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر

اعطاهات الفلانة وان لم يثبت عليها وان كان زوجها اياه وفي
ان يزوج مولى ولها ما اخذت منه مولى المهر المهر المهر المهر المهر
كانت كبرا وضعت عشرين فيهما ان كانت كبرا وان لو يكن نقصت عشرين فيهما
الامة قلت فان كانت كبرا وضعت عشرين فيهما ان كانت كبرا وان لو يكن نقصت عشرين فيهما
المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
وهذا في المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
صحيح المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
عليه عشرين فيهما ان كانت كبرا وان كانت كبرا وضعت عشرين فيهما
من فرجها وانما ثبت ثبوتها بالقرين المهر المهر المهر المهر المهر
نما ملكه ويقتضي القتيبة يوم سقطت باثباتهم فلا يذاق
لو سقطت باثباتهم فلا يذاق ثبوتها في حال كونها غافيا لا يزوجها
الثالث ان يكون المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
للمهر ويثبت عليه مهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
عكس ما ثبت كون المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
بعضهم سقطت المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
الولد وعليه قتيبة يوم سقطت باثباتهم فلا يذاق ثبوتها في حال
مهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
فان كان المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
على انما ثبت كونه المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر

قوله

كتاب

كتاب

فدفعه الى اليمين واما الرجل فاقبعت دانت الفعل نحو الشتر في الازمنة والضعف
فغير فعل القدر الحق الاصحاب على ان مع الازمنة يفتحق بسلط الشتر على جميع
العقد والمضاب والاصل فيه العقد المستفيض الوارد قد ان كعقود من غير
عن احدى ما عليها السلم قال: انما عن رجل من راجات من رجل جروا عبد للمسلم
الان يتيها ما سلمه قال الى الان يتيها فان ما فيها فانه الذي اشترى اهان يتيها
فقد يتيها او يتيها من غير من سلم قال الى الان يتيها الله عليه السلام طلاق الامة
بها وحسنه بين عينين ويزيد من معونة عن ان يحقر وان يتيها عليه السلام
قال من اشترى مملوكا له ان يتيها من قال يتيها لهما فان شاء الشترى يتيها
وان شاء تركها على كاحيه وكلام الاصحاب يقتضي عدم الفرق بين البيع قبل
البحرل وبعده ولا بين كون الزوج حرا او مملوكا وفي بعض النسخ من سلم نصريح بان
يبيد الشترى اذا كان الزوج حرا او قد قطع الدم وغيره ان هذا الخبر على القدر
يدل عليه معناه انما خلاصه ما خلاصه الاصل على وضع المهر وهو في الازمنة والضعف
الصباح الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا بيعت الامر لها زوج الذي
بالخيار ان شاء فرق بينهما وان شاء تركها معه فليس لان فرقها
عنه الرضا في البيت وعلى هذا القول له من سقط خياره ومن عدمه لم يلزم
الخيار في كون المهر بيتا او غير بيتا وعلمنا ان هذا المهر هو
العبد او تحت اية من كقولنا ان تحت حرة لوليه وهذا ضعف اما في بيعها لغير
العبد في كماله تحت اية فانها لا تحذف عنه ويدل عليه ما رواه الكوفي في الصحيح
عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال طلاق الامة يتيها من زوجها ما كان المهر
في ثوبت خيار الشترى وان كانت تحت المهر ففعل الشترى في الخيار وان ارجع

فدفع

وان جاز يتيها بغيره انما هو بان الحق للشترى ولو وقع العقد بغيره انما هو بان
من على ان الحسن عليه السلام قال ان ارجع المهر له في المهر فان يتيها فان
المهر حرة وان يتيها بغيره فان لم يتيها بغيره لم يلزم له المهر فان كان المهر حرة
صعقة السنة فاحذر الحق فلا يبيع بها في ثبات هذا الخبر وهو من غير من سلم
ومن تأخره يعلم ثبوت خياره وان جعل له المهر حرة بزيادة او بغيره في الامة
بالطه وشترى عليه السلام في الغنم فقال وشترى ان ارجع السلم الشترى في الخيار
سنة وقد تأمل وسنظر في الامة واستخرجها انما قد تفتت الصور لكان المهر في العبد
سدا في الامة لان الشترى لا يعرف فيها في شراؤه الحكم كما لا يعرف في الغنم
وعنه هذا كلامه رحمه الله ولا يخفى بان الحكم بالسوا او يحتاج الى دليل من نص
الاجماع ومع اشقاب عيب السلم يقتضي العقد لانه والاجماع اشارة ان ارجع
وربما يكون من تخصيص المهر بغير خيار الشترى عدم ثبوت خياره في الامة
الغزيرين في السلم وفيه قطع من ادرس في رواية فقال لا يري الرضا الذي لم
يجزها لان الخيار في اقرار العقد يتيها للشترى في خياره ومن هذا الباب
انما جعل الشترى من لغير العقد ولا كان ما كان له حرة وانما انقلبه الملك له
لان له من يتيها من ذلك الفعل لا الاجاب ولا القول ولا كان الحكم فيها
في المهر والقابل اعني السلسل المالكين الا ان رضى او جازي او غير
حبل خيارها يحتاج الى دليل وقال الشترى في الخيار باع العبد الى الشترى
الخيار للشترى ولو لم يتيها في عقد العبد في المهر من المهر
قال لان الذي لم يتيها من المهر الى المهر في العقد مع المهر الى المهر في العقد
باعتدال المهر الى المهر في العقد باع العبد سبب الشترى وهو خيار الشترى فيكون

للمهر في الامة كالمهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة
فان الاول انما يتيها في المهر بعد وسعة ولا بد من استقلال خيار الشترى في المهر في الامة
مع عدمه لا يخرج من القياس والاصحاب المتأخرين ومن هذا الباب قوله في المهر في الامة
فيها في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة
او يعيها معا فحين على وجه الاختلاف والواجب في ذلك المهر في الامة في المهر في الامة
الخيار للشترى في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة
العقد ما لم يتيها في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة
كان الخيار في عقد العقد واصحابه لكل من الباع والمشتري اما في المهر في الامة في المهر في الامة
ما سبق وما بينه الباع فاستدل عليه المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة
الباع والمشتري في العقد في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة
لغيره في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة
معويان معويان كون الباع في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة
حاله فانما على السلم ان الشترى مملوكا له ان يتيها فان يتيها لهما فان شاء الشترى يتيها
المشتري يتيها وان شاء تركها على كاحيه وفي معنى هذه الرواية عرضها
من اختياره على هذا فلا بد لكون الباع طلاقا على جواز الضم للبائع وعلى ان
ان هذه التولية مستتب فلا اعتبار لها وظاهر كلامهم يقتضي الفرق بين المهر في الامة
مالم يتيها في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة
يرجع على ذلك من في السلم في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة
في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة
وان التيمم - اخرى هو كذا في السلم في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة في المهر في الامة

فدفع

ان العام بمضمون اعتبار المستغنى بل المتأخر المستغنى عن العام والاعتبار
في ذلك ما هو انما ياتي بما يدل عليه الكراهة قال الشيخ في التفسير والوجه
في كراهة ذلك ان هذا ما لا يرضى وما يشترط في كراهة ما لا يرضى ما هو
سبيل الى **قول** وصيغة ان قيل اختلفت في كراهة ذلك في كل من
وطها لم يجد ما للشيخ واضح فخرجت لفظة الاجماع ومع الجموع العامة لا يشترط
من الاوصاف في اعتبار الصيغة في التفسير لان التفسير هو انما هو في كل من
على اعتبار لفظة التفسير وهو هو في كل من جعل له في كل من
في كل من وطها او قال ان في كل من جعل له في كل من في كل من
بما يشترط في لفظة الاجماع ان يكون في كل من وطها او قال ان في كل من
لا يقبل الكل وقوله في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
ان ما ليس والمعه في التفسير ان لا يكون في كل من وطها او قال ان في كل من
ونوعه في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
العامة وما ظهر من كل من في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
عليه وان لم يكن في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
قال لا بأس من ذلك فان كان فيه ذلك قال صاحب الجواهر ان في كل من
ويصح في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
وان كان لا يكون في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
وهل هو احد او عقد قال علم الهدى في كل من وطها او قال ان في كل من
ان التفسير هو في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
الله عليه ان لا يكون في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من

مكرر

لكن ان لم يكن في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
الا انه في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
بالطريق وهو انما هو في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
مضمون في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
مع العقد والملك على سبيل بيع المثل فاذا انقضى العقد الثاني وهو في كل من
لوقته في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
فكان التفسير في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
التفسير في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
مكرر في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
كذلك في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
للمسؤولين في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
ما يدل عليه في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
التفسير في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
الكثرة في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
كما يدل عليه في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
الرضا عليه السلام عن امره ان لم يكن في كل من وطها او قال ان في كل من
روايات كثيرة **قول** وفي كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
الرد من الملة في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
وهو صحيح على من يطعن في صحة التفسير من ذلك فانه روى عن الحسن
الرضي عليه السلام ان سئل عن المثل لعل له ان يولي العترة من غير ان يولي

ابو اسحق

انما هو في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
فقط وان لم يكن في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
حل هذه الطريقة على المصنف في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
مع انها مخرجة في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
على شكل ولا يجب ان يقتصر في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
وبعضها ان كانت في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
الان فالحال في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
ذلك بعض الاصل وان كان بعضها انما هو في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
التفسير في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
ففي كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
فالاول التفسير في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
الحال في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
بأنه في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
للاذن عرفا فاذا كان في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
له التفسير في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
الاستماع من كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
على كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
وكذا الاستماع في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من

في كل من

ولا يقتضيه في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
الى ما ذكره في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
قال لا يفسد الا ما هو في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
وهو انما هو في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
حار ذلك فانه في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
لكن في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
فالتفسير في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
له التفسير في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
على الاصل وان لم يكن في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
تقدم انما هو في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
التفسير في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
الحال في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
ولها وان لم يكن في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
لذلك في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
وهو في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
منه في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
خرج في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من
هو في كل من وطها او قال ان في كل من وطها او قال ان في كل من

فمن كان كان على معنى قولك فليت وقلة قال كان له السال في قوله القليلة
وهذه الولاية مع تمام معنى القول قد رواها الشيخ في بعض النسخ هي انضوية
والاخرى مع ذلك الا ان بعضها لا يوافق الطريق الاول وانها من ذهب
اليه انتهى والشيخ في الخلاف وان ادري والمصنف من الجانبين والسند
فيه ما رواه الكشي في المحرر وانما يروي في الصحيح عن زياره قال قلت لابي
علي السلام هل انضوية على الولاية قال نعم قال قلت وانما يروي في قوله قال
لنصيب في قوله وفي الولاية على صاحبها قلت انما يروي في ذلك انما
اذن في ذلك وهو انما يروي في ذلك قال ابن ابي عمير في الاخرى في قوله
عليان او هذه الولاية وانما يروي في ذلك انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك
فتفكر وليا انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك
سالم في الشرط فانما يروي في ذلك انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك
المعنى في ذلك انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك
انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك
الولاية لا يقول انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك
كاذك في الشرع في الولاية لا يقول انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك
فيه قد يدل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن ابي حمزة عن ابي
عليه عليه السلام في قوله علي بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي
عليه عليه السلام في قوله علي بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي
انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك انما يروي في ذلك
ابن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة

على فخره عن ذكره انما الحسن عليه السلام من جديتين من اهل البيت
 الثاني بطلان التهمة التي يلحق بها الجورج في احواس ^{الافعال}
 وكان يكون على الفاحشة الواحدة خارجة هاتين التهمتين الواحدة على الزانية
 والثالثة على الجورج وحدها وان من العادى عن خوف لثقل الاثام وروى في
 الكافي في العيص عن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الجورج
 الرجل قال لا اذكره ولا تذكروا ولا تجادلوه فاهم بذلك ومن روى من
 الزناديق في ذلك ما رواه الكافي في الحسن عن الحسن بن علي بن ابي
 عليه السلام قال سئل عن الرجل يكون له الزانية يكون له ثمانية عشر دنيا
 قال لو ان تزوج من ذلك فتولد له ابني وروى في العيص عن علي بن
 الحسن قال قلت لابي جعفر عليه السلام هل كان بايعكم قال لا ولا يبيع
 ولا يهازم الا في الزانية ^{في الزانية} عيب الرجل عيب الخوف
 من ربه عيب الاحباب كونه الخوف من عيب الرجل الخوف من الخوف
 في الجورج قال في الاصل اختلافه في بعض النسخ على ان لا يورث
 بين الامير والماداري ولا بين النعم على القدر والتقدير بعله في الجورج
 وحكي في الاصل المستلزام ان يورث في القدر خلاف القدر واثبات الموت قال
 وهو في بعض النسخ الموت قبل عن عمره اذ لم يكن في الجورج العيب الجور
 في الجور والراي الذي لا يورث بعد اوقات الصلوات وهو متفق عليه
 من التفسير والاصل في هذا الحكم ما رواه الكافي وان ما يورثه الشيخ
 عن علي بن حمزة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الجورج كونه لها
 تسعة وعشرون عيبا في نفسه وبها من وجها في بعض النسخ فقال لها

[illegible][illegible]

[illegible]

مجلس

[illegible]

امام ابو الحسن

[illegible]

三

والحكمة وتفرق في المنطق ضرب العمل العرفي من مذبح الصالحين
افضل النسخ العرب التي اجمعت لها للاق الروايات المتفق على النسخ
بالك من غير تعديل باسناد من جهة الحك واصوب كلام النسخ في السوط
في هذه المسألة ان جوازها الاستقلال بالنسخ لا من اعتبار وطء
ثابتة عن جوازها كضرب الاجل على ما سيجي فان ضرب العمل وثبت
المنفعة سقطت الرواية المنع **والفاسدة** وافزع النسخ قبل الدخول فلا
سيروا في نسخ هذه النسخ ويصح الرجوع على اللبس الظاهر ان هذه
الاعتكاف تنقضي عليها من الاعمال وتؤيد بها روايات منها ما رواه
الكليني في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال في الرجل ينعى الى
من وليها من قبلها ما لم يدخل بها قال فقال اذا كنت انكفيا فافضها
والامر بالخير والصلوات ومن كان بها من غير طهر فافترق على اهلها
من غير طلاق وبأخذ الرجوع المهر من وليها الذي كان ولها فان لم يكن
وليها من غير من ذلك فافترق عليه وترى اهلها قال وان ^{الرجوع} الرجوع
فيما كانت منه فله ان لو طهرت فلا في ذلك او لم تكن منه
الطلاق كان دخل بها من لم يكن دخل بها فله طلاقها ولا مهرها ومن
رأى من يزوج عن او يملكه عليه الطلاق وسأله عن الرجل يفتال
فتخلى امراؤا من على ما كانت الله عليه في امرأة زوجها ولها ابي بها
ان المهر ما استحل من فرجها فان طهر على الذي زوجها وانما المهر
على لانه ولها روايات مختلفة في مهر وزوجها رجل لا يعرف وخلفها
لم يكن عليه شيء كان المهر اخف من مهره والاشرف في الصحيح عن محمد

[illegible]

ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي حمزة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان الله عز وجل
 اراد ان يخلق الانسان فوجد التراب والطين نجس فوجد في الجنة ماء فخلق الله الانسان من
 ذلك الماء والطين وحينئذ خلق الله الجنة ليعيش فيها اولاد الله تعالى فان الله تعالى
 لم يترك عتاة اهل الدنيا ليعمل في الدنيا فان الله تعالى قد عتق التراب والطين من
 سجنهن فان ذلك انما فعله الله تعالى الامان ويخلصه تعالى من اهل الدنيا ولا
 فرق بينهما من حيث الصفات والاعمال كلها وما قيل قوله تعالى
 والطين يذهب من الجنة فيشكل الا سمع قول اهل الاسكان قد ثبت فلا يكون قوله
 قوله ان الله تعالى في الجنة والطين يذهب من الجنة الا سمع قول اولي في ذلك الا ان
 هذا القول لا يخلو الا من قوله في قوله تعالى في الجنة والطين يذهب من الجنة
 ان الله تعالى لم يترك عتاة اهل الدنيا ليعمل في الدنيا فان الله تعالى قد عتق التراب والطين من
 سجنهن فان ذلك انما فعله الله تعالى الامان ويخلصه تعالى من اهل الدنيا ولا
 فرق بينهما من حيث الصفات والاعمال كلها وما قيل قوله تعالى
 والطين يذهب من الجنة فيشكل الا سمع قول اهل الاسكان قد ثبت فلا يكون قوله
 قوله ان الله تعالى في الجنة والطين يذهب من الجنة الا سمع قول اولي في ذلك الا ان
 هذا القول لا يخلو الا من قوله في قوله تعالى في الجنة والطين يذهب من الجنة

[illegible]

حين التزم مع ذلك المذهب واخرج في الحقيرة على السلام في وادي غياض
اشداه اذ اعيان اهل الشافعي فيها وروى في الصباح الكواكب من الصادق عليه
قال سئل عن امر بائع ثوبه فلا يقبله في الحرام بالفساد قال نعم ان كانت
والرب يبيع ثوبه بالفساد وانما من انفسه اعتبار التاجيل بفضل
الفضل على العمل والواجب عنهما في الحرام العلم بما يحصل به الفساد قال في
جوابه انما لا يفرق ما قاله ان الثوب والجب ان الحق في الشئ على وجوبه
فلا خلاف ان على اعتبار التاجيل مع العلم بالفساد فليس كذلك في الحرام انما
ما ذكره اوله وانما لا يفرق ما اشارت الفقه به في كتابه اياه من انها وجب
في الهوان لا يفرق مع ذهب السائلين في انما قال في الحق وهو بائع اصله
ان المهرين كلتا طوره كوجب الدخول في دفعه في حق من هو اهل العلم بها
مع الفقه في حق الصلوات فانه وليد العلم **ف** في هذه الفتوى ذكر
فيها احكام ان ليس هو فاعمل في الماله وهو الفاعل واللس هو كمال العلم
كان اللسان في الحق فاعمل في الماله ليس اياه في الحق في حق اللسان
ما كسب على اليد مع العلم ودعى في ذلك بعد علمه من الرجوع اليها
اول الرجوع اذ كان اعتبار الرجوع من عدم فاعمل في الماله من الرجوع من
سائر ما اورد في اللسان من هذا الثاني لان العلم والعمل وهو كمال اليد فاعمل
الكل فيه **ف** في الرجوع على انما فيه فاعمل في الماله العلم واللس هو كمال العلم
ولذلك اهل المهر على العتبه هو وجه على الملهوس قبل ان يراه العترة ويقع
العترة اليه من يد اذ ان الرجوع اياه على انما فيه فاعمل في الماله العلم واللس هو كمال العلم
فان العلم واللس هو كمال العلم واللس هو كمال العلم واللس هو كمال العلم

ولكن لما انقضى سائر سوره صلى الله عليه واله وسلم من انفق
 الى السبعه اياما حركت وسمعت الامم في الهول والهزيعت حرك في ذلك
 عليها ان قيل كماله كان ان يكون له الزمان فاعرضه من تحت السند
 بانما قاله على من زعموه وهو مجهول وما تضمنت من تحليل الفرق
 عني واضح فانه قد نفي الدعوى ويدل على بعض هذه النسخه الاحكام
 النصارى واد الكلي في ما بين يديه في الصحيح والشيخ في الحسن من غير ان
 عن بعضه عليه السلام في رجل تزوج امراة من قبلها او على حكمه فبات او
 ماتت فبان ان رجل بها قال له الله والبراه وانه لم يزل بها
 فتدبر بها على حكمها النسخه وانما حكمها على اكثر من ذلك حملا به ورواه
 مهودنا الى صلى الله عليه واله والحدث الرواية على جوز فبعض تقليد
 المهر الى كل من الزوجين وانه اذا فخر الله النسخه وانما حكمها على اكثر من
 بهر السند فلو من الاحكام التي كونه اذ انما انقضى القدر الى ان يزوج
 كان للملكية ان يزوج في ان ذلك يقتضي اللفظ الذي ثبت انعقاد
 النكاح به في المصير اذ الوصم يدل على خلافه **قوله** ولو بات المهر
 قبل النخل وقبل المذقة او لم يله النكاح **قوله** العادة رواية محمد بن مسلم
 وبعضها انفردت في النكاح ولو بات المهر الصدوق في النسخه والرواية
 السند لكن قبل انما عارضه في المظان قوله فبات او ماتت فيكون
 الاية هو المالك في النسخه عليه وروح تمام الاحتفال بقسط الاستدلال و
 هو من قبله فان قيام مطلق الاحتفال لا ينافي في الظهور ولا ينافي في
 منها كون الميت هو المالك لا الزوج بل المحدث عنه ولا يدعي المهر في

1924

فان

[illegible]

الوجه الرابع مع قوله ١٢

تفتت هذه الفارسات الى اولى الناجين من تلك الهلاكات وان لم يستقر الحال
بالدخول والخرج من منامه هذا صاحب فقال ان الجيد الذي يخرج من هذا
من الهلاك الخفت والذي يخرج من الضيق الخافي من الهلاك الذي وجب
بالقصد من تمام او تمام ما بين من تمام ان نفسه الكفارة وتكون من الله
في السلام الخفت في هذه الساحة استأذن القول الاول في شهر الدين
تحت القول الاول في قوله وانما هذا ما بين من تمام انما لم يبق له الخوف
عليه والولاية في الضيق لان الخوف عندها رجا قبل الدخول فيستريح
المرء ويخفف من هذا قبل ان الصديق عرف من الضيق الخفت وجب ان يكون
عروض لان ذلك في حق الما وشر ان الى ذلك ان الصديق قبل الخفت
وجب ان تملك الصديق لان الما في الخفت في ذلك من تمام ان الاول
بالدخول عليه في ذلك الما وشر ان الى ذلك ان الصديق قبل الخفت
قال لولا هذا عليه السلام يرحل عن امره الى ما بين ان تملك الصديق
نظرها في ذلك ان الخفت في ذلك الما وشر ان الى ذلك ان الصديق قبل الخفت
رجع معها او رجع او لا وشر ان الى ذلك ان الخفت في ذلك الما وشر ان الى ذلك ان الصديق قبل الخفت
الى الذي يستدله الربا في ذلك الما وشر ان الى ذلك ان الصديق قبل الخفت
عليه من كبره في ذلك الما وشر ان الى ذلك ان الصديق قبل الخفت
اجتهد الصديق في ذلك الما وشر ان الى ذلك ان الصديق قبل الخفت
لان الجيد الذي يملك الصديق في ذلك الما وشر ان الى ذلك ان الصديق قبل الخفت
في ذلك الما وشر ان الى ذلك ان الصديق قبل الخفت
يقول ان هذا الما وشر ان الى ذلك ان الصديق قبل الخفت

1871

11

[illegible]

الثامنة

11

ورواه اي بصير عن اي عليه السلام قال اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل
بها فطهرت من نكاح وان شأت من ساحتها وان فرض لها مهرها فطهرت
المهر وان لم يكن فرض لها مهر فطهرت الى غير ذلك من الاخبار الكريمة التي
ان المهر يستمر بالدخول وهو الواجب قبل او بعد ان يوطأ هو متفق عليه في كلام
علي قال المهر في النكاح لا ينفصل فيسقط بل عليه روايات منها ما روى
الكشي في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن اي عليه السلام قال
سألت اي عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فوطأها فطهرت فوطأها فوطأها
اليها حتى طهرت هل عليها عدة مستغنى اما العدة من المأثرتين فان كان
واحدة في الفرج ولم يزل قال اذا دخل وجعل الصلب والخصية في الفرج
المهر والمهر تحقق في الفرج والوطأ في الذكر كذا قال الذي عليه وهو المهر
في صحيح سنان وقال في الدخول في استغفار المهر بغير مهر
ان خرج من فطرة فان اظهر وجهه بجمع المهر على ثوبه لم يفسد المهر
باستخراجه الى ان يعلم الطهر وسها موت الفرج وقد ذهب الاكثرون منهم
في الشك في النهاية وان اوجع من وادخل من الى استغفار المهر بل
فقال الصادق في الفرج في حديثه لو لم يكن قد دخل بها لم يفسد
المهر وانما يفسد في البوارث وعليها العدة وهو الذي اشتهر واتفق عليه
الاولون ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن اي عليه السلام قال
في التي فيها نكاحها والوطأ في الذكر كان فرض لها مهر فطهرت
التي فيها نكاحها والوطأ في الذكر كان فرض لها مهر فطهرت
بها وان لم يكن فرض لها مهر فطهرت لها عدة والوطأ في الذكر

والمراد بالوطأ في الذكر في الرجل الذي يوطأ في الذكر قبل ان يدخل بها
فطهرت من نكاح وان شأت من ساحتها وان فرض لها مهرها فطهرت
المهر وان لم يكن فرض لها مهر فطهرت الى غير ذلك من الاخبار الكريمة التي
ان المهر يستمر بالدخول وهو الواجب قبل او بعد ان يوطأ هو متفق عليه في كلام
علي قال المهر في النكاح لا ينفصل فيسقط بل عليه روايات منها ما روى
الكشي في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن اي عليه السلام قال
سألت اي عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فوطأها فطهرت فوطأها
اليها حتى طهرت هل عليها عدة مستغنى اما العدة من المأثرتين فان كان
واحدة في الفرج ولم يزل قال اذا دخل وجعل الصلب والخصية في الفرج
المهر والمهر تحقق في الفرج والوطأ في الذكر كذا قال الذي عليه وهو المهر
في صحيح سنان وقال في الدخول في استغفار المهر بغير مهر
ان خرج من فطرة فان اظهر وجهه بجمع المهر على ثوبه لم يفسد المهر
باستخراجه الى ان يعلم الطهر وسها موت الفرج وقد ذهب الاكثرون منهم
في الشك في النهاية وان اوجع من وادخل من الى استغفار المهر بل
فقال الصادق في الفرج في حديثه لو لم يكن قد دخل بها لم يفسد
المهر وانما يفسد في البوارث وعليها العدة وهو الذي اشتهر واتفق عليه
الاولون ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن اي عليه السلام قال
في التي فيها نكاحها والوطأ في الذكر كان فرض لها مهر فطهرت
التي فيها نكاحها والوطأ في الذكر كان فرض لها مهر فطهرت
بها وان لم يكن فرض لها مهر فطهرت لها عدة والوطأ في الذكر

عنه

الصحيح عن سنان عن علي قال سألت اي عليه السلام عن رجل تزوج امرأة
فوطأها فطهرت من نكاح وان شأت من ساحتها وان فرض لها مهرها فطهرت
المهر وان لم يكن فرض لها مهر فطهرت الى غير ذلك من الاخبار الكريمة التي
ان المهر يستمر بالدخول وهو الواجب قبل او بعد ان يوطأ هو متفق عليه في كلام
علي قال المهر في النكاح لا ينفصل فيسقط بل عليه روايات منها ما روى
الكشي في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن اي عليه السلام قال
سألت اي عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فوطأها فطهرت فوطأها
اليها حتى طهرت هل عليها عدة مستغنى اما العدة من المأثرتين فان كان
واحدة في الفرج ولم يزل قال اذا دخل وجعل الصلب والخصية في الفرج
المهر والمهر تحقق في الفرج والوطأ في الذكر كذا قال الذي عليه وهو المهر
في صحيح سنان وقال في الدخول في استغفار المهر بغير مهر
ان خرج من فطرة فان اظهر وجهه بجمع المهر على ثوبه لم يفسد المهر
باستخراجه الى ان يعلم الطهر وسها موت الفرج وقد ذهب الاكثرون منهم
في الشك في النهاية وان اوجع من وادخل من الى استغفار المهر بل
فقال الصادق في الفرج في حديثه لو لم يكن قد دخل بها لم يفسد
المهر وانما يفسد في البوارث وعليها العدة وهو الذي اشتهر واتفق عليه
الاولون ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن اي عليه السلام قال
في التي فيها نكاحها والوطأ في الذكر كان فرض لها مهر فطهرت
التي فيها نكاحها والوطأ في الذكر كان فرض لها مهر فطهرت
بها وان لم يكن فرض لها مهر فطهرت لها عدة والوطأ في الذكر

عنه

هذه الروايات في الشك في هذه الروايات ما رواه الامام في الصحيح
عن الاحبار المتقدمين لانها بطبيعة الظاهر عموم القرآن وهذه مخصوصة لرواية
يتمثل بان يكون عليه الطهر في ذلك في المصلحة التي لم يدخل بها فمهرها
وطهرت قال في التي فيها نكاحها قال نعم انها لو لم يكن قد دخل بها لم يفسد
عليه فيسقط المهر اذا في غيرها زوجها او لا في غيرها اذا تزوجت ان يكون
نصف المهر استحبابا دون الوجوب هذه اكله رحمه الله تعالى في الصحيح
والحال المذكور عن عبد الله بن سنان في الفرج والمهر المستوفى في الشكل المصحح
الروايات من الجاهلين وتعارضها فافهم ان الاخبار التي تصحح
حداها على قولها في ذلك وتكون محل ما يقتضيه لزوم المهر كذا في ذلك علي
التي فان ذلك قول اكثر العامة والله اعلم ومنها ان موت الزوج وتولد
الفرد رحمه الله على ما نقله عن ابي نعيم رحمه الله تعالى استغفار المهر في ذلك
وقال الشيخ في النهاية وان ما شئت قبل الدخول بها كان لا وليا لها نصف
المهر بعد ان يوطأ والذكر في ذلك وعليه في النكاح في السابق
ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن اي عليه السلام قال
في امرأة تزوجت قبل ان يدخل بها زوجها لها مهر فطهرت من نكاح وان لم يكن فرض
لها مهر فطهرت لها عدة مستغنى اما العدة من المأثرتين فان كان
واحدة في الفرج ولم يزل قال اذا دخل وجعل الصلب والخصية في الفرج
المهر والمهر تحقق في الفرج والوطأ في الذكر كذا قال الذي عليه وهو المهر
في صحيح سنان وقال في الدخول في استغفار المهر بغير مهر
ان خرج من فطرة فان اظهر وجهه بجمع المهر على ثوبه لم يفسد المهر
باستخراجه الى ان يعلم الطهر وسها موت الفرج وقد ذهب الاكثرون منهم
في الشك في النهاية وان اوجع من وادخل من الى استغفار المهر بل
فقال الصادق في الفرج في حديثه لو لم يكن قد دخل بها لم يفسد
المهر وانما يفسد في البوارث وعليها العدة وهو الذي اشتهر واتفق عليه
الاولون ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن اي عليه السلام قال
في التي فيها نكاحها والوطأ في الذكر كان فرض لها مهر فطهرت
التي فيها نكاحها والوطأ في الذكر كان فرض لها مهر فطهرت
بها وان لم يكن فرض لها مهر فطهرت لها عدة والوطأ في الذكر

التي يقتضيه انما اذا كانت
كان لا وليا لها نصف المهر
عليها هو او لست اشأج الى
نكاحها

عنه

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

2

عليه ثم طلقها فجلان يزوجها فالتزق
عليه ثم طلقها فجلان يزوجها فالتزق
عليه ثم طلقها فجلان يزوجها فالتزق

فليس لهم فاذا ماتت الذبيحة تضحى ولو لم يكن لها طاهر لم يسل واستدل بانه
عن ابي بصير قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل من بني تميم
على جارية له ولد فذبحها لراه وقبض على ذلك ولحقها اما ان يسل بها
قال فقال اى الم لم يصف فقلت المدة اى يكون للمرأة يوم في المدة ويكون
السيد الذى كان معها يوم في الحائض فكان مات المدة قبل المراه والسيد
لمن يكون المراه قال يكون نصف ثمن المراه والنصف العشر للسيد الذى
دبرها وله الرواق ضيقه على ما سئل سئل اهل حله من الضعاف
ذلك ففيه عتري من المظلمة وان كانت حالها فاضها على ذلك واخره
الصامدة من فيه الرواق والافق بين المدة كالتالى ^{طاهر} التصرع في القول
الاول يعلم بطلان الدعي به كاصل في الشرع لعين مقابلة القول
بالطلاق **وله** الناس لوطها عتري من الهرة ما دعي ابقاها شاف
طاف مع نصف المولى خلاه فلو لم يكن له الرجوع من يدك على ذلك دعي ما داه
الكوفي في العتري من الفضل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
امروا ما دعي دعيها عتري ابقاها ^{طاهر} دعيها قال
اذا ريت المالك وكانت ذعيرة فلا بد اى قضيت التزويج رويت
ما صدقت فان طلقها اذن يدخل بها للاحقر لها وتزويجها ^{طاهر}
ويكون السيد لها وان طلقها قبل المهر يقال المهر عتري الى الزينة يكون
لدا رجوع نصف التزويج ثمة لا نصف المولى كالمهر عتري فلا تقاها ^{طاهر} الزهر
والافق في ذلك بين النقال عرض وما يفتى بها وتفتى امين فيكون ذلك
للرجوع في التفتى **والناس** اذا شرط في العقد ما عتري الزوجين في المهر

وبن العوض والجهد اللب
 ان الزوج انما يستحق الطلاق
 نصف الغرض الا غير فهو
 المسمى

[illegible]

وهو غير جند فان العلامة في
حكيه الخ من شيوخ البسوانه
في الـ

«مالک»

شون

[illegible]

القول قول الشيخ مع اعتقاد القوم غير خاف ولو انما على القوم من تسمية الجاهل
من ثبوت معتد على مع القول قول الطلاق من غير انكار ولو ادعى
الزعمون ان القوم في بعض النسخ والشيخ في بعض النسخ ان القول قول القوم في بعض النسخ
على انهم ليسوا بالمرأة الطالقة في ادعاء معين من غير انكار ولو ادعى
ثبت انما ثبت معين اما ان ادعى ان القوم في بعض النسخ والشيخ في بعض النسخ
فقد روي في بعض النسخ ان القول قول الشيخ مع غير انكار القوم في بعض النسخ
في عدم قول القوم في بعض النسخ انما ثبت في بعض النسخ مع غير انكار القوم في بعض النسخ
انما ثبت في بعض النسخ والشيخ في بعض النسخ انما ثبت في بعض النسخ
وكذا انما ثبت في بعض النسخ والشيخ في بعض النسخ انما ثبت في بعض النسخ
انما ثبت في بعض النسخ والشيخ في بعض النسخ انما ثبت في بعض النسخ
انما ثبت في بعض النسخ والشيخ في بعض النسخ انما ثبت في بعض النسخ

3

[illegible]

القول **السادس** ان اذ ان نفع حق تفنى منه هذا الحق في حق الآخر
 التوجه من تسليم نفعه الى الرافع قبل الدخول على تفنى منه هذا اذا كان المهر
 حال وكان الزوج مورا سمي بين الاصلب قبل ان ينفذ وفان وذكر كذا
 وليس هو في ذلك الا ان المهر من ذلك وحيثما لم ينفذ الزوج قبل الدخول
 الى المالك في نقضها ما عدا الزوج ونقض الصلح في نفس العقد عليه
 ان يملك في نفسه ان يملك فاذا كانت سلم الزوج قبل الصلح المهر ذكر في المهر
 وجهان لغز ان هذا المهر الزوج على تسليم الصلح او اذ لم يملك فيها
 لان غلبت الماله بمثل ذلك وملك الزوج له ذلك والزوج الذي يملك
 منه لكن ان اذ لم يملكها لم يملك المهر في تسليم ما عدا في نفسه وبه
 سلم على بعض والذي يقتضيه الخبر فيها ان تسليم المهر لغيره لم ينفذ
 تسليم المهر الزوج المباح عليه يجب على كل منهما ان يملك الى استحسانه
 ان لم يملكها الزوج مباح وهو لا ينفذ ويحتمل ان ينفذ الزوج على ان
 له الاستماع من تسليم فقال ان تفنى المهر كما ذكره الكوازي الى ان يملك المهر
 من الطرفين فان كان الزوج الصبر الى ما شاء ذكره او هل يختلف هذا الحكم
 باصل الزوج وبانه الا انه على علمه ونهيه من كلامه ان امرين ان ليس
 له الاستماع واحد الزوج وهو من اذ لا يجب على المبيع اذ ان ينفذ
 وجوب عقد عليها في بعض موضع للمحقق الشيخ على وجهه ان يملك
 مع الاصل او ينفذ وجوب التسليم قبل دفع العين وهو بلغ في يوم ما لم
 على ان يجب للزوج طاعة الزوج خرج من ذلك ما اذا خرج من تسليم المهر
 من يار مرفق الى ان يملك في اليوم وقد قطع الاجاب بان المهر اذا كانت

وكان من غلاتها شئ قليل ولعله وعسرت عليه الاخرى فقال اني
عليه السلام قد عسرت علي الاخرى فقلت شئها فقال لا اظن لها حق
عليها فان الله عز وجل يحب اهل ارق الدماء والطعام **قوله** ويحب
فيها شوط الاضحية من اوقها لسلعة من العيون حبيبة ولما عرفت علي
دوا بدل علي قلت صرح بجمع ان الكلبي رضي الله عنه قال في كتابه
الكافي باب ان الحقيقة ليست بمنزلة الاضحية وادى رد في ذلك وادى
رد في عدمه ما في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن سهل بن القتيبي
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان احب اليك الاضحية العقيقة اذ كان
ابن يولد اهل بيتك فما خذوه من العرق واذ كان غير ذلك اوان لم
يولد فخذوا منهم فقال انما هي شاة لم تست بمنزلة الاضحية يعني فيها
كل شئ والاخرى رواها عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال العقيقة
ليست بمنزلة الاضحية يعني ما احتوا في ذلك جمع من الاضحية شاة للضحية
الشاة انما استحباب يعني من الذكركم والاشياء التي وردت للكلبي
من صلح عن جعفر عليه السلام انه قال اذ كان يوم السابع ولد لاهلك
علام او جارية فليغن عنه كلبان من الذكركم عن الاخي شاة في السوي
ضعف السند فاهم المتن وقال الكلبي في كتابه الكافي باب ان عقيقة
الذكر والاخي سواء وادى رد في ذلك عله روايات منها ما رواه الشيخ
عن منصور بن عازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال العقيقة في الاسلام
والجارية سواء **قوله** وانما نعصر القالبه الرجل والورثه لو كانت
اعطيت من الربع اما استحباب تخصيص القالبه الرجل والورثه فانه

منه

ليل عليه ساداه الكلبي عن جعفر الكناس عن ابي عبد الله عليه السلام
قال العقيقة اذا ولد من عنت وحل راسه وصدق بوزن شئ قليل
اهلها الى القالبه الرجل مع الورثه ويلي نعصر السالمين فيكون
و يلد من الطعام ورجعي يوم السابع في رواه ابي بصير ويطع فانك
ربيع الشاة واما ان القالبه اذ كانت ذبيحة لا تأكل من ذبيحة السلم فطعن
الرجوع فدل عليه من نفسه عار السالمين عن ابي عبد الله عليه السلام قال
وان كانت القالبه بهيمة لم تأكل من ذبيحة السالمين اعطيت بمنزلة
الكلبي **قوله** فان لم يكن قالبه تصدقت به الام لعقوله عليه السلام
عنه يعني القالبه بهيمة وان لم يكن قالبه فلا تصدق بها من شاة
ويستفاد من قوله عليه السلام فطعن بها من شاة ان السنة تأتي
باعتبار ذلك للضحية والفقير **قوله** ولو لم يعق الوالد استحب الله
اذا لم يعق اي يستحب للولدين يعق عن نفسه والحق في عقيقة
ما علم بها الى ان يحصل للولدين ولكل من استحب ذلك يعق عنه اذ كان
هل عن عنه يوم ام لا ما رواه ابن ابي عمير في الصحيح عن حماد بن عمار
قال لا يرضى عليه السلام وانه ما روي عن علي بن ابي حمزة
فقصت عن نفسي وانا شيخ كبير **قوله** ولو مات العبيد في السابع
قبل الرق لم يعت ولو مات عبد الله لم يفسط الاستحباب
المستند في هذا الفصل ما رواه ابن ابي عمير في الصحيح عن ادرين
بن عبد الله العقي انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ولد
فيميت يوم السابع هل يعق عنه فقال ان مات قبل الظهر لم يعق عنه

المعصومين

وان مات بعد الظهر عقر عنه **قوله** ويكره ان ياكلها الا اذا كان ماله الكلي
عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال اكل هو ولا ياكل من عاقلة
ويكره ان ياكله الا في الضرر عليه السلام في هذه الرواية يكره من العقيقة كالاكل
الا في الضرر وفي رواية اخرى لا يطعم الا من هاشم **قوله** وان كسر شاة من
عقيقة ما لم يقبل فاصل لقوله عليه السلام في رواية الكاهل وكره ان ياكل
وفي رواية اخرى ياكل من عقيقة في وقتها ويحبها ويستفاد من هذه الرواية
استحباب طهيها لما توافى السند بل في صفات العقيقة من الحرب
كان قلنا وادى رد في استحباب بله الحاله التي توفى في وقتها وفي رواية
عنه ويطعم عشرة من المسلمين فان زاد فهو افضل **قوله** ومن الزناج
الرضاع للمضانه الرضاع كسر الزناجها على رضعكم ورضعكم كذا
كسر الزناجها انما هو من خاص الذي في المضانه لقوله رضي الله عنه في
القاسم عن جعفر بن محمد عن الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن ابي
وقال الحارثي عن الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن احمد
المراد انما عسرت له عاقلة لا هي التي تقوم عليه في رضيعته والى غيرها
هنا في رضيعه على الطفل ان يرضعها **قوله** وانما يرضع من امه وقلنا
لانما وفي رواية اخرى وانما يرضع من امه وقلنا في رواية اخرى وانما يرضع من امه
انه عليه السلام ان يرضع الصبي عظمه كلبه من لبن شاة في قطع المعصوم
لان الام لا يجب عليها الرضاع الذي يولد على مضاهة الى الاصل قوله ثم ما من
انما عسرت له عاقلة فانما عسرت له عاقلة فانما عسرت له عاقلة فانما عسرت له عاقلة
ينافي ذلك قوله ثم والى الديات من عسرت له عاقلة فانما عسرت له عاقلة فانما عسرت له عاقلة

المعصومين

المستفاد من الجملتين يعقول على الاستحباب في وقتها من العرق ويمكن ان يكون
الذي هو من عسرت له عاقلة اذا الرضيع من عسرت له عاقلة من امه او من ابيها او من
موجوده او من غيره قال فان الرضاع يجب على الام في هاتين الحالتين
فيعقون في وقتها في ذلك بين الامه ورضعها في وقتها في وقتها في وقتها
يعقون في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
اهل الله عسرت له عاقلة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
ان كان له مال قليل يرضع من غيره الا في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
احمد بن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الزناج للمضانه الرضاع كسر الزناجها على رضعكم ورضعكم كذا
كسر الزناجها انما هو من خاص الذي في المضانه لقوله رضي الله عنه في
القاسم عن جعفر بن محمد عن الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن احمد
وقال الحارثي عن الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن احمد
المراد انما عسرت له عاقلة لا هي التي تقوم عليه في رضيعته والى غيرها
هنا في رضيعه على الطفل ان يرضعها **قوله** وانما يرضع من امه وقلنا
لانما وفي رواية اخرى وانما يرضع من امه وقلنا في رواية اخرى وانما يرضع من امه
انه عليه السلام ان يرضع الصبي عظمه كلبه من لبن شاة في قطع المعصوم
لان الام لا يجب عليها الرضاع الذي يولد على مضاهة الى الاصل قوله ثم ما من
انما عسرت له عاقلة فانما عسرت له عاقلة فانما عسرت له عاقلة فانما عسرت له عاقلة
ينافي ذلك قوله ثم والى الديات من عسرت له عاقلة فانما عسرت له عاقلة فانما عسرت له عاقلة

قال يجمع بينهما ويكتفى
فان جركت غفلا
ان ابراهيم خليل الله
سكنوا الى الله عز وجل

بيننا وبينهم
الى ذلك

القصص

التلخيص

بشرى راء الكلي من ان يجرى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق
الصبر والسكران والرياء القنات والها الموراه الكلي من ان يجرى
بعض جلاله من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق الصبر والسكران
وتدبر على الشيخ في التفتيش على هذه الروايات ويذكر في حديثه فان روى
ان يكون راء الكلي من ان يجرى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق
وحيث ان الله سبحانه وتعالى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق
من فطنت في هذه المسألة من التفتيش في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
على إطلاق الصبر والرياء في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
نقل عن الشيخ على ما يروى في انتقال في رسالة والعلام أن إطلاق التبريد في
حاشية راء الكلي من ان يجرى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق
الفتنة من راء الكلي من ان يجرى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق
أخلاق التبريد في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
الرياء في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
الفتنة في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
قال المقلد انما ليس في الصبر والرياء في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
وبدل عليه قوله على السلام في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
المقلد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع ابنته وهو يبيع
لوا من قلت هل يجوز إطلاق الاب في قول الايمان في روى في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
قال المقلد من راء الكلي من ان يجرى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق
وان التبريد وادعى عليه في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح

في النهاية

في

بشرى راء الكلي من ان يجرى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق
الصبر والسكران والرياء القنات والها الموراه الكلي من ان يجرى
بعض جلاله من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق الصبر والسكران
وتدبر على الشيخ في التفتيش على هذه الروايات ويذكر في حديثه فان روى
ان يكون راء الكلي من ان يجرى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق
وحيث ان الله سبحانه وتعالى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق
من فطنت في هذه المسألة من التفتيش في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
على إطلاق الصبر والرياء في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
نقل عن الشيخ على ما يروى في انتقال في رسالة والعلام أن إطلاق التبريد في
حاشية راء الكلي من ان يجرى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق
الفتنة من راء الكلي من ان يجرى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق
أخلاق التبريد في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
الرياء في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
الفتنة في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
قال المقلد انما ليس في الصبر والرياء في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
وبدل عليه قوله على السلام في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
المقلد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع ابنته وهو يبيع
لوا من قلت هل يجوز إطلاق الاب في قول الايمان في روى في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
قال المقلد من راء الكلي من ان يجرى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق
وان التبريد وادعى عليه في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح

قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع ابنته وهو يبيع
لوا من قلت هل يجوز إطلاق الاب في قول الايمان في روى في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
قال المقلد من راء الكلي من ان يجرى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق

في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
قال المقلد من راء الكلي من ان يجرى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق
وان التبريد وادعى عليه في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح

في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح
قال المقلد من راء الكلي من ان يجرى من اى عبادته على السلام قال لا يجوز إطلاق
وان التبريد وادعى عليه في معنى التبريد في هذه الرواية الصريح

في

[illegible]

المني في الغالب فإنه يتناول بالاصل من صنع في الجهر الواقع وهو ان ما يقع من
 طلاق الحلاق المارح من قبل اهل هذه الصفة كونهما او غيرهما في وقت الحلاقه
 في هذه الصفة على وجود دليل على ذلك فلو كان من هذا شأنه يصح لادله
 من غير ما وجدنا في وقوع الحلاق في الجهر كالان المارح في حلقه
 على هذه الصفة الغالب او لا يختلف مكانه **والجواب** عن وجه
 كاتساب الكردان المارح ان كان بحيث لا يمكن الوصول الى وجهه حتى يعلم بها
 كالجوس مهم من الغالب في جانب في اللذة او لظن انما كان ظهر الى اخر
 لكن بعد هذا الكثرة المتغير بعد الكثرة في العوض عن عبد الرحمن بن الخاق
 سلك الحسن عليه السلام من اجل نزاع امر امراس اهلها في سلكها
 وقد اذن بطلانها وليس يصل اليها فيعلم بها في الحاشية ولا يعلم بغيرها
 ظهرت قال فقال هذا شأن الغالب عن احد بطلانها الاصل انهم في سلكها
 ان كانت تصل اليه العيان او لا يصل اليها فيعلم بها الى كمال بطلانها
 انما معنى في شأنه لا يصل اليها فيعلم بها في سلكها في الشهر الاخر شهريه
 يكتب الشهر الذي يقع فيه في شهره في طلاقه في جليل وانما في ذلك الشهر
 فقد بان منه هو طالب من مخاطب ووجه تفقها في ملك الثاني انما في
 منه فيها وبمعنى هذه الزيادة في الشهر في الغالب ووجه في سلكه في القول
 بالادعاء في الغالب شهري انما لا يصل في سلكه هذا الحكم في الغالب في
 اصول من هذا وانما يقع عليه في الاصل في الحاضر بطلان وجهه في الغالب
 المدخل بها في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 حاشية على الاصل في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

شيخنا خير من طهارة و ذرية و الا اعتقاد كما و داننا ما لم يعمل عليه ولا يبلغ اليه
 و اول ما جاز على طلاق الغائب وان كانت زوجته حايضا ما صح ولا يعلو
 بخطا و بعد العلم بان الحلفت ان لا تلد فيه في الجاهل بال و اذا انقضت
 العمل الحديث الصحيح كانت هذه هي الجملة العمل كان تنافي هذه
 قول و قد ذكر في هوان يظن انها في قولها ما بها في و قد كانا
 في الصحيح و الا ياب و الجاهل هذا الخطر من كونها انقضت ان انقضاء
 من الطهارة الذي و تعاقب في الحية ثابت اجازة او الاخبار في روضة صحفة
 حليل الطهارة في هذا الوقت من ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن عمن
 اذنه عن زيار و علي بن ابي حمزة و علي بن مسلم و بن علي بن ابي الفضل
 بن زياد و جميل الانباري و عمر بن يحيى عن عثمان بن عمار عن ابي بصير
 بن ابي بصير عن ابن عدي عدهم السلام صحفة ما قالوا ان انقضت روضة
 عن ابي ابي خطير جعل ضمانه الطلاق الذي امر الله في كتابه و روضة
 فيه صلوات الله عليه و ان انقضت التي و الطهرت من حية
 شهده رجلين عدلين قال ان جاءها على طلاق ثم و ارجعها
 ما روضة ذلك و فان لم يهاك كانت عدله على طلاقين فان انقضت
 تلك فرفق قال ان رجعا فهي اربك نفسها فان اراد ان يزوجها مع اربك
 خطبا فان تزوجها كانت عدله على طلاقين و و ارجعها من طلاقين
 و ان و اربك في الحسن عن احمد بن محمد عن ابي بصير قال سمعت الحسن
 عليه السلام من رجل طلق امرأته و بعد ما شهاها تهاقه عدلين
 قال ليس هذا لاقا فقلت سمعت ذلك في خلاف السنة فقال يظن انها

إذا ظهرت من تحتها فإني من شاة أود عليه أن كافأ الله من أجل
 قاتلها فقلت رسول الكتاب من أجل ويضطر أن يترك هذا السبيل في
 الصغير من وإلى العالم أجمع الأوصاف الكثرة عليه أكون عليه السلام
 في حجب من جعل الحسن من يلقن على كل حال الذين حاولوا أن يضل
 بها زجوا والقلب من أودها والقرير عن والي جيلت عن الحسن و
 في حجب محمد بن مسلم و زاده عن الحسن و فلقن أن لهن من تحتها
 الحمال التي جعلها في المراتب التي لهن من المراتب التي لهن من الحسن
 والقلب من أودها والي ليدل بها وذكر الشيخ في التأييد إلى المصنف
 من نفس شاة عن نسخ قال ومن كان لها من الحسنين و شاة و
 ولكن حاض يود و زاد لها في المصنف شاة أشهر من يلقن شاة و
 وهذا في هذا الشخص زاده و هذا أن يكون المراد من ليرفع إلى المر
 عن شاة و دوات زاده شاة عن الحسن و في باب العلم ما زاده
 ذلك ومن شاة **الم** بالالتراب فان تلخفت الحجة صحت ثلثة أشهر
 و لا يقع طلاقها قبل الرد بالتراب من كانت في من تحت ولا تحقق
 سوا كان يهاجر من رضاع أو من خلوة والطلاق بالالتراب عليها
 بحد و طلاق و لا يقع حبل مع انقطاع الرضا استرابة بالحد و لا يقع
 دونه للكم بغيره في كلام الأصحاب بل بالنظر في موضع وفاق و زاد عليه
 سادة الكوفي في العج عن داود بن أبي السواد عن بعض اصحابنا
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال من المرأته في طلاق و غفلت
 لا تحض و قد أفتها و حلفت بطلاقها إذا راد طلاقها قال أبي عبد الله

لما كان من عظيم ما كان من شدة كفره وفي بعض هذه الروايات روايات كثيرة
ومنها ما يدل على أن ذلك من نص الأئمة عليهم السلام إلى زمانها من غير
تكرير يمكن أن يستدل على ذلك بأدوار من ما ذكر في بعض من العلقان في
سؤال أبي جعفر عليه السلام عن رجل قال سمع القوم أهل بيتهم يقولون
ويعدون ما يتعهدون ونحن ما نعلم من خبرنا عنهم سوا أنهم في هذا المال
الذي بين اليمين والعهود واليمين شاهدين بما فعلوا ولا يصح استدعاء ما إلى
المال أو مع الأصحاب على أن الاستدعاء شرط في هذه الطلاق يعني أن لا يبين
حضور شاهدين يشهدان بإنشاء الطلاق ولو عجز عن الشهادة كان بالأدلة
وإن كانت شروط الأضداد الأصل في ذلك الأدلة المتضمنة كحضور
من سلم عن أبي جعفر عليه السلام طلاق السنة سقطها على ما هو من غير
جواز فيها دشاهاين وحسنه زاده ومحمد بن سنان سمعها عن أبي
جعفر بن عمار عليه السلام فدعا الأرواح طلقها في استئصال هذا
عقد طلقها من غير جواز ولو شهد على ذلك رجلين علم على أن طلاقه
أيها بالطلاق وحسنه زاده ومحمد بن سنان عن أبي جعفر عليه السلام أن
الطلاق لا يكون بشي شهود وإن الرخصة بغير شهود وجب ولكن يشهد
بعد فهو أفضل روايات الصالح الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام
من طلق بغير شهود فليس بشي مؤثر بصحة استدعاء الشاهدين إلى إتمام
الطلاق بل يكفي معها أو شهادتهما على الطلاق وبدل ذلك ما رواه
ما رواه الكوفي في الحسن عن صفوان بن يحيى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام
قال سئل عن رجل طهرت امرأته من حضيضها قال فلا طلاق طلاق في يوم

[illegible]

عليه السلام من رضى الخلفاء امره على وجه من غيرهم واجماع واشهد اليوم من رضى عنك عليه
السلام فمضى فقال انما امرنا بشهادة عليا والغيره ما قد رضى عننا خارجين من
الطوائف لكن الركبان للكل والجميع في الاكفان ما رضى عنه احدنا وما رضى احد
تحقق اثباتين فاحسب منهما ما تقرب الغلاة مني القربة الاول والاعظم هو
قول ويعتبر فيها العادى وبعض الاصحاب يكتفى بالاسم الشهير من
الاصحاب باعتبار العادى في الشاهد من رضى عليه قوله الصادق عليه السلام
في تصديق الشرائع الطوائف انما هي الله سبحانه وسنة يصلي الله عليه
والله اعلم ما عرفت انما ظهر من رضى عن شهادة علي بن ابي طالب
على ما تقدمت قولنا في طائفة الطوائف في حصة رضى عن رضى عن رضى عن رضى
يعني شاهدى عدل وليس طائفة طوائف والاولى الاكفان والاسم الشريفي في
فانما قد وقع خلق من رضى عن شهادتي من فاهمه انما كان طائفة غير
واقعة وان قال طائفة من رضى عن علي بن ابي طالب ورضي الله عنه
طائفة وجاز له ان يشهد على من رضى عن علي بن ابي طالب في رضى عن رضى
وعلى من رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى
لكن الطائفة التي على القدر وما رواه انما يرضى عن رضى عن رضى عن رضى
قال قلت لرضا عليه السلام رجل طائفة من رضى عن شهادتي فاحسب منها
من رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى
الكل من رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى
انما رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى عن رضى
قال ليس هذا الخلق فقلت جعلت فداك طائفة رضى عن رضى عن رضى

في الحديث من عني ما قبل ان يفتاها انبهاه فادع الى ان كان الله عز وجل
 في كتاباته ما علم ذلك على كتاب الله عز وجل فان طلق على اليهوديين
 غير ما علم بانهما من الذين فقال لا يجوز شهادة الشافعي المطلق ولا يجوز
 ان يفتاها من مع عني في ادم ولا في غيره قلت ان الله عز وجل يعلم ما بين
 على المطلق ان يكون طلاقا قال سن واد على الفقه ان يفتي شهادة علي
 المطلق بعد ان يعرف من عني قال حري قد سرى في المسالك بعد ان
 او رجعته الى ان يفتاها الاستاذ بالله لا على كتاب الله عز وجل في
 المطلق ولا في ذلك ان يفتاها بعد عني في ذلك المطلق الذي قد علم
 من المؤمنين وغيره وهو في سياق الاثبات لا في حق العلم ولا في
 مع معرفة الحق من الله عز وجل في الشهادة بين الصلوة والصيام و
 في ما من اركان الاسلام ان يعلم من ما علمت الاختلاف في بعض هذه
 بعد ما علم من عني في ما علمت من عني في ما علمت من عني في ما علمت
 فيه بما ذكره في علم الله عز وجل في ذلك المطلق الذي قد علم
 في ذلك كان اولى هذا كما علم من عني وهو في رواية الاولى مع عني
 في ذلك على ذلك اذ كانت القديمت في قوله عليه السلام وعرف بالصدق
 في نفسه الحسن لا في غيره خلاف ما كان الروايات مع عني ما كان
 من العارفين في هذا العلم بها قال في المسالك ويطرح على الشاهد ان
 هذا الشاهد من عني ومما يعرف في الرواية التي فيها ظاهر الا في
 من الام لان لا يطرح عليه الا ما هو في الشهادة اولى في حق غيره
 من الكلمات بالاطلاق في ما لا يتبع فقه ما في نفس الامر في هذه الطائفة

عن أبي هريرة

مجلس

روایات

انصاف

كثير منها ما رواه الكوفي في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام
طلق الرجل وهو غائب وليشهده على ذلك فاذا مضى ثلثة ايام من ذلك اليوم
فقد انقضت عدتها وفي الحسن عن زرارة ومحمد بن مسلم بن يسوع
عن ابو جعفر عليه السلام انه قال في الغائب اذا مضى طلق امرأته انها تعتد
من اليوم الذي طلقها وفي الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سألت عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب عنها من اى يوم تعتد فقال ان
قامت لها ليلة عدل انها طلقت في يوم معلوم وثبتت طلاقه من ذلك اليوم
واما ان المولى في عدتها من حين طلقها حتى يخل عليها روايت
سما ما رواه الكوفي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
عليه السلام في الرجل يموت ويقتل امرأته قال تعتد من يوم طلقها وغائبة وفي
الحسن عن زرارة ومحمد بن مسلم بن يسوع عن ابي جعفر عليه السلام انه
قال في الغائب عنها زوجها اذا توفى قال المولى عنها من يوم طلقها
يوم ماتت الغائبة لا يخل عليها وفي الحسن عن ابن ابي عمير عن ابي الحسن عليه
عليه السلام قال المولى عنها زوجها تعتد من حين طلقها لا من حين
ماتت وفي المسئلة اقول ان هذا الخبر لا يثبت في الغائب اذا مات من حين
الموت والطلاق اذا علمت الوقت والاعيان يلقها الخبر وهو قول ابو عبد الله
عليه السلام ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت ان امرأته طلقها فمضى عنها ما بعد سنة او نحو ذلك قال فقال
ان كانت حية فاطلقها وان تضرع لها وان كانت ميتة فمضت عدتها
اذا طلقها لانه انما مات في يوم كذا وكذا وان لم يكن لها ليلة وثبتت

م

يوم تمت وفي المسئلة ثلث وثلاثون التي منها تعتد من يومها الزوج
ان كانت السابعة ثلثين او اربعين او ثلثة واثلاثين يوم بلغة التي تارة
الشيخ في التهذيب واستدل عليه بما رواه في الصحيح عن محمد بن مسلم
ابا عبد الله عليه السلام يقول في المراءى من زوجها او طلقها وهو غائب قال
ان كانت سبعة ايام من يوم موت زوجها تعتد وان كان من قبله من يوم
يايتها الغائبة لا يخل عليها من ان عدله ويأجل حدى قدس سره في المسئلة الي
العمل بكل هذه الروايات وحمل الظاهر على تحقيقه في الجزء على الاستصحاب
فقد وان كان العمل بانقضته الاخبار الكثيرة التي واحده في المسئلة قول
راجع لا في المصالح هو الحسن يثبتها في الاعتداد من حين بلوغ الخبر بطلانها
والاسباب في ضعفه وان علم ان الطلاق النسخ وكلام الاصحاب يقتضي عدمه
في اعتداد المولى عنها من حين بلوغها خبر وفاة زوجها بين ان يكون
الخبر من ثبوت الوفاة بخبر عام او لا او التعميم مع حجة على هذا اذا ثبتت
مع بلوغها الخبر من اوثق الموت ما خبا به موته حيان زوجها على ثبت
من اليه او السماع وان تاجز من العدة زمانا لم يلحق بها ولو ادرت فثبت
بمجرد الخبر قبل ثبت الوفاة وقبح العقل لطلوعها هذا ثلثين يوم بعد ذلك
منه وانقضت عدتها قبل العقل لم يعد الحكر معتد اذا كانا حيا على الخبر
لقد سألني هذا القدر الى بقاع العقد الصحيح واحتكام شرط العقدية
امام العلم بالخبر فيبقى القطع بالفساد لا يثبت العقد الصحيح ولو
فمن دخل الزوج الثاني قبل العلم بالحال قبل ان تكتف وتزوجه بعد الموت
او الطلاق وتام العقد لم يحكم عليه بذلك وان كان قد سبق للذكر به

تفسير

ظاهر انما السبب المتفق عليه في رواه نعم اعلم بما يتقيد احكامه **قوله**
كل ما يخرج من الارض والحق في القاسوس من المالك النزع الا ان في المالك له نزع
والعلم بطلاق المرأة وبيد لها من غيرها كالمالك والحق في قوله في
في الصحاح وينتفي كذا ما انه يطلق لغو على المعنى الشرعي الظاهر ان هذا المعنى
كان معروفا قبل ورود الشرح والمباراة بالهتاف في تصحيحها انها لا تارة قال في
القاسوس من اثار امرصاتها على الغرائق وعرفنا العلامة في تقرير العلم بان ذلك
المراءى بها ما لا بد من تصحيحها وهي من جبال الاندلس اما امر خارج عن حقيقة
المراءى وجب على القدرين فلا يصح تعريفه في قوله في القواعد ما لا يخلو
الكلام عليه وهو من غير المأبأة قال في التحقيق في المراءى لا بد من
فلا بد من النقص الطلاق يعرفه واول ان الطلاق العوض من اقسام الملاءم
كأصح بالمعنى ومن المتأخرين من الاحتجاب فلا بد من قطع عليه وسيجي
بحق ذلك ان الله تعالى **قوله** والكلام في الصبي والشرائط
والاخر وصية الملاءم ان قول خليفته من ولادة فمضت على كذا الماكان الملاءم
العوض المرفقة لايادة الزوج من غير من فلا بد من حقيقة ذلك عليه
كظاير به وقد ذكر الاحتجاب انه يقع لمضت خليفته وخالفته على كذا الروايات
او ولادة فمضت على كذا امر قد تقدم في الطلاق ان المراءى لا يقول بقرينة
فمضت انبطلت لا يبعد عن شبهة الانثى واقترافه في كذا العوض على
اللفظ مطلقا لما بان الماصح مع في الانشاء وكما بانها قد بعضها المراءى
انما انقضت العوضان قولنا انما نحن والله بقرينة هذا لا بد من فهمه وفيه انما
اصل تعيين الجمع اليه لا يستدعى علمه عليه قال حدى قدس سره

من انقضت العوضان

تفسير

في المالك حيان وروى في قوله في المراءى في يوم الارواح الا انما
المراءى من جبال من غير من كذا على كذا في الملاءم الا انما في يوم
انت طلق على كذا ومن مع هذا في الشيخ في المسئلة ان كان الملاءم
يعرج الطلاق كان طلاقا لمضت وكذا في المسئلة فانه في الارصاد
الصبي ومن غفلت على كذا الروايات او فانه فمضت على كذا الروايات طلق
على كذا ويخبر قال في تقرير المراءى في ذلك انما هو نزع او فاقول لا
على ان الطلاق هو من اقسام الملاءم فيجب عليه ان يملكه من قبل ان يزوج
ان شاء الله من الادلة على ذلك من حيث يظهر ان الملاءم من قبل الطلاق
فلا بد من القول من المراءى ان المراءى من قبل الطلاق من قبل الطلاق
مستأين من حيث يكون احد هما من اثنان فان تقدم التماسها فلا يخلو
باعتدلا فلا يكون حجاب على العوض من المراءى بها ربات طول وجب
علم ربات المراءى السؤل وان تقدم فمضت على كذا القول على كذا الخبر
فمضت عقيب كلامه كذا في ذلك ولو استبعدت الطلاق يعرفه من غير انما
قال في المسئلة طلق في المراءى من كذا في المراءى من كذا في المراءى من كذا
و لا يوجب في الملاءم على العوض في الملاءم لان الطلاق العوض هو
ينبغي لا نفع شرطه في الطلاق المراءى من غير من ولا بد من العلم بالنية
او ان الكلام انما يجرى **قوله** وفيه يجرى في الملاءم على كذا في الملاءم
وقال الشيخ لا يخلو في الملاءم احكام الاصحاب في الملاءم انما في الملاءم
الطلاق هل يقع بمجرده ام يشترط فيه الملاءم بالطلاق فقال في الملاءم
عنه في المسئلة المراءى من كذا في الملاءم انما في الملاءم على كذا في الملاءم

لأنه يجري مجرى الخلق وعنه قال ابن الجوزي فادع قال وليس عليه أن يقول **وذلك**
إذا قال لها لم يخلقك من شيء ذلك العاصم في الخلق من طاهر بقوله والصدق ومن
أنه قيل سلوا من يدينهم وقال الشيخ في كتابه الإخبار قال جلد الحسن الذي
اعتمد في هذا الباب وأقرب ما كان الحق لا يسمي بالخلق وهو من غير
من جاس من المقدسين ومن ذهب على أن الحسين من الناجين والمعتد
الأول لما رواه ابن أبي عمير في الصحيح عن جابر عن أبي بصير عن عبد الله بن
قال عبد الله بن جابر عن أبي بصير عن جابر عن أبي بصير عن عبد الله بن
وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن زياد قال سألت أبا الحسن
أخا له عليه السلام عن المرأة التي زوجها أو تتزوج منها ما هي
على ظهر من صيرها هل تبين منه ذلك أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا
فقال تبين منه وإن كانت تزني بها ما لم تكن منها وتكون أم لا فقلت
قد روي لنا أبا الحسن من حديثي سمعها إطلاق قال ليس ذلك أن خلق
فقلت تبين منه قال نعم إنك إنما وقعت عليه من نكاح الكافي والمهذب
الصواب خلعاً بأشياء لا اله يكون خبر ليس وذكر الشهيد في شرحه
أنه وجهه مضبوطاً في خطه يعني إذا ضل أو ضل بغير الحاشي أو لم
نكح المهذب خلعاً على القانون المعزى قال وهو الأصح في الحسن
محمد بن مسلم عن أبي بصير عليه السلام قال المصاهرة أن يقول لزوجها خلقني
وأنا أعطيت ما أخذت منك قال لا يخلو ما بين يديك منها حتى تقول
لا أبالك فتأول طبع لك أم لا ومن في حديثي سمعها من لا يخلو
فأشرك من غيرك فإذا فعلت ذلك من غير أن يعلم أحدهما الآخر

وكان

وكانت نطفة نطفة في ذلك وكان جليل من الخلق وفي بعض هذه الروايات
كثير من الشيخ في الحديث ما رواه علي بن الحسن من فضل من على النكاح والبر
أنه قال حال من يدينهم من غير أن يدينهم من غير أن يدينهم من غير أن يدينهم
مأدات في هذه الطلوق وأجاب عن الإخبار المقدس الجليل على القول بأنها
لذهب الفاضل من هذا القول إنما يقع فيها من الروايات وتكافئها من حيث السند
والأصل ليس كذلك فإن الإخبار المقدس من حيثها وسادها ما يذهب
جابر وما احتج به الشيخ من رواية ولطه ما رواه محمد بن يحيى بن بكير وهو أقوى في
فقلت يعمل رواية وتبرك الإخبار العاصم الذي لا يخلو من هذا الإخبار من
الشيخ رحمه الله من حديث كل هذه الروايات من حيثها من حيثها من حيثها
بالطلاق ما رواه في الحديث والشيخ لا يقول بذلك بل يسمي من طلاق بعد
ذلك الصفة يعني فصل فدل على الرواية لا يقول به وما قيل لا يدل عليه
الرواية **والسنة** ولو لم يكن ذلك لكان عند المحدثين ومخالفات الشيخ في ذلك
بوجهه ما رواه الأصح ما ذهب إليه الباقر يعني يعني الله ولا أكثر من كونه طلاقاً
للخص الصبي الذي لا عليه كقول علي بن السلام في صحيحه الجليل وخلعها طلاقاً
وفي حديثه من حيثها طلاقاً قالت المرأة من زوجها ذلك من حيثها طلاقاً
عنده على طليقتين باقيتين وكان الخلع بطلت وفي حسن من سلم كان طلاقاً
بغير طلاق بينهما وفي حديثه من حيثها طلاقاً من سلم طلاقاً من سلم طلاقاً
وهو ما ذهب من الخطاب إلى غير ذلك من الإخبار الكافي وقال الشيخ في بعض
القول من قوله ما رواه الأئمة في بعض النسخ في الخلع ما رواه من غير
صريح الخلق من حيثها طلاقاً فكذا في الإخبار من حيثها طلاقاً من حيثها طلاقاً

لأنه

الطلاق وقد دل الحديث عليه في الصحيحين وهو كذا في الحديث في بعض هذه
القول ويخرج على الخلاف وعدة في الطلقات المذكورة في قوله المصاهرة
لا بعد فيها من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق ولا يحتاج إلى طلاق
وعلى القول بأن طلاقاً يتب عليه أحكام الطلاق **والسنة** وما رواه ابن أبي عمير
هو أن يكون طلاقاً في الخلع ولا ينفذ من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
اليهاه قد تقدم في المصاهرة كذا في الصحيحين من غير أن ينفذ من حيثها طلاقاً
وهو ما رواه ابن أبي عمير من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
في جانب الكا وما رواه ابن أبي عمير من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
فقلت في الصحيحين من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
إلى الإطلاقات والروايات ما رواه الكافي في الحسن من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
عليه السلام قال المصاهرة ما رواه الكافي في الحسن من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
سنتاً وما رواه ابن أبي عمير من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
دون المصاهرة طلاقاً بل الكا والخلع من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
لها **والسنة** ولأنه من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
تعيين القادة بالإشارة كذا في الصحيحين وهذا الحديث في هذه الصفة من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
الوصف الذي يحصل بالصين من كان عنا شخصاً أو كلباً أو طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
وعني ما يقتضي أن لا يصفى في الوصف كونه رافقاً للجماع كذا في الصحيحين من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
لأن ذلك تعيين في نفسه وإن لم يكن معلوماً في الجماع في الصحيحين من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
في الغالب وذكر غيره ووصفه من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق

وكان

معلوم القدر ما خلقت من العجوة ويخرج على اعتبار هذا الشرط أن لا يخلو
على الحق والخلق من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
الأن من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
ويخرج على القول بأن طلاقاً يتب عليه أحكام الطلاق **والسنة** وما رواه ابن أبي عمير
هو أن يكون طلاقاً في الخلع ولا ينفذ من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
اليهاه قد تقدم في المصاهرة كذا في الصحيحين من غير أن ينفذ من حيثها طلاقاً
وهو ما رواه ابن أبي عمير من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
في جانب الكا وما رواه ابن أبي عمير من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
فقلت في الصحيحين من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
إلى الإطلاقات والروايات ما رواه الكافي في الحسن من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
عليه السلام قال المصاهرة ما رواه الكافي في الحسن من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
سنتاً وما رواه ابن أبي عمير من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
دون المصاهرة طلاقاً بل الكا والخلع من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
لها **والسنة** ولأنه من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
تعيين القادة بالإشارة كذا في الصحيحين وهذا الحديث في هذه الصفة من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
الوصف الذي يحصل بالصين من كان عنا شخصاً أو كلباً أو طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
وعني ما يقتضي أن لا يصفى في الوصف كونه رافقاً للجماع كذا في الصحيحين من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
لأن ذلك تعيين في نفسه وإن لم يكن معلوماً في الجماع في الصحيحين من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق
في الغالب وذكر غيره ووصفه من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من حيثها طلاقاً بل الكا والخلع من غير طلاق

وَأَمَّا الْفُرَاقُ

هو القائل

2

نصف من ذلك المبلغ
الموجود في ذلك
المبلغ الموقوف على
المسجد المذكور

۱۰۰

من الخطاب وقد اوردنا هذه الروايات فيما سبق فلا حاجة الى اعادة ذكرها
انما لا بد من ان يرجع في الدليل ما كانت في العدة ومع رجوعها في الطلاق ان كانت
وهذا الحكم في الشئ يرجع من الايجاب والرد كذا في القدر من رجوعها
في ذلك الامر من شئ في الطلاق وحكم العدة في الخلف من ان يرجع في الطلاق
يجوز ان يطلق الطلاق وان تعدل الى ما يرجع فيها ان كانت في الرجوع بالرجوع في
في بعضها فان لم تكن لا يكون لاحد ما يرجع ما يرجع من العدة فان خرجت عما
او لم تكن العدة لم يكن لها الرجوع على الا يقبل جديد وهو مستأنف وفي
العدول في الخلف الياس من هذا القول وهو جلي اما جاز وفي جميعها مع الا
اذا تراضيا على ذلك فيدل عليه قولنا في الحسن الرضا عليه السلام في جميعها
من اسعمل في الخلف بين سنة وان شاءت رعاها بما اخذ منها وكذا في
قلت وما انما الرجوع في العدة لخلقها في شئ من العدة في العدة فيدل
عليه ما رواه ابن ابي في الصحيح عن علي بن ابي طالب قال المأواه ان رجلا
المرأة لم يبعها المتسا على وليه وتركها فيقول الا لا تقول لها وان رجعت
شيء فانا امالك بضعك وهذه الرواية وان كانت واردة في المأواه انه
ان الطلاق في المأواه الطلاق في هذا الحكم مع ذلك فهو في الحال وله
اقعت في هذا الباب على الرواية فيك بها سوى هاتين الروايتين فان كانت
ما راها على ما تضمنه من كل ذي في الطلاق يعلم جواز رجوعها في الدليل ان
كان الطلاق مالا يمين وفي الرجوع كما كانت الخلف ثالثة او كانت الخلف
غير ملحق بها لم تجز فصرحنا على ما اذا انفقا على ذلك وقرأ عليه
كانت صحيحة محمد بن اسمعيل فصرح لما خالف الاصل على مورد الغرض

يرجع

على ان لا يرد في الرجوع
فقط في الرجوع الى ما اريد
المرأة او لم تكن ما اريد
ما اريد الرجوع

نعمها

يسته

والله اعلم

والله اعلم ليس المراد الرجوع في بعضها بل ذلك وهو في الخلف ان يرجع
المرأة على ان تنقض عدتها الا قرب ذلك كما يقتضي الاصل وما رواه
الكوفي في الصحيح عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل
انقضت منه امرأته اهل المأواه فيجب انقضائها من قبل ان تنقض عدتها لعله
قال نعم بل يثبت عدتها وليس عليها رجوع حتى يرجع الوقت انتم
رجوع المرأة في الدليل ما صرفت من ان رجوعه شريطة كان رجوعه
بل تراضيا وما تراضيا على الرجوع من الطرفين والله تعالى اعلم بما يقين
الحاكم **قوله** الثالث لا يرد من عدتها او يرجع في الدليل انقضائها على عقد
في العدة او بعد ما تضرعت ان الخلف لا يرد من ان ليس الخلف الرجوع فيه
الا ان يرجع المرأة في الدليل على ما سبق من الفصل وعلى هذا اذا اراد
الرجوع عادة المرأة الى الرجوع انقضت على عقد جديد ولو كان ذلك في العدة
او بعد ما يرد على ذلك في العدة لا يرد من حسن ان لم يطلق والمأواه
تطلقا يمين وهو ما لم يفسد الخطاب **قوله** الرابع لا يرد في الرجوع
ولو كانت بعد ما في العدة لا يقطع العدة بينهما الرجوع في ذلك يعلم ان
فان الخلف لا يرد من الرجوع في العدة بعد رجوعها في الدليل عاودت الرجوع
في الرجوع في الرجوع في الرجوع في العدة بعد رجوعها في الدليل عاودت الرجوع
ويثبت القارن كما تقدم سابقا له علم **قوله** الخامس والمأواه ان رجلا
بارك في كل كلام في حصة المأواه في الخلف من انقضائها على الدليل
عليه من قبل الرجوع والاستدلال بالقول من حصة المرأة في الرجوع
الشرايع ولو انقضت على قولنا ان كان الرجوع وكان سادة اذ في عاود

نقلنا ان ذلك على ما ذكره في
قال في الرجوع الى ما اريد
فقط في الرجوع الى ما اريد
المرأة او لم تكن ما اريد
ما اريد الرجوع

من الله

كانوا يترفعون على الصبي والشهو النهران إنما غلبوا بين الطهارة والطقا لا
بين الطلاق والوقوف وعطف الترفع إنما يتعطف العصب على التكن كما
في قوله يترفع فولد له ولحقه الترفع بهذا الطلاق بعض فعل واليؤيد طهارة
لها على الترفع كاذك الشغ يمكن جعلها على الاستجاب والالتفات على
تعدوا كان العمل الأول الذي من شرب **الذلل** لوطا هـ
من أربع لفظ واحد أربع كاهارات وفي رواية ثمانية ونسبة ما تارة
المصر عنه من ترفع أربع كاهارات فقال قول عظم الاحجاب وعلمه
والت الاخبار الصالحة لصبي صغر ان قال بال الحجاب من مهران ان
الروحانيات عن رجل قال هـ من أربع سنة قال عليه لكل واحد كاهارة
من رجل قال هـ من أربع حارات باعية قال عليه لكل واحد كاهارة
عن رجل قال هـ من أربع حارات باعية قال عليه لكل واحد كاهارة
كان لعشر حارات فهاهـ من كاه من حجابا لا واحد فقال عليه عشر
كاهارات والرواية التي اشار اليها المصنف رواه الشيخ عن حجابا من أربع حارات
من صاحب من على عليه السلام في رجل قال هـ من أربع سنة فقال عليه كاهارة
واحدة وعن غيرها اتفق الشيخ والبيهقي على ما تارة هـ من صاحب من أربع حارات
السنة عن سارة الاخبار المقدسة وعلها الشغ في ذلك الاخبار على
ان المرواجها تارة واحدة في الجنس وهو جيد ولو صح سندها لكان
حسنا بانفسه المقتضى على الاستجاب **الذلل** ذلك الحق لو كان
لها من واحدة اى من أربع بكل حارة والطلاق العادة يقتضي ان لا يفي
في ذلك بيان تحت المجلس او يتطوعوا لا بين ان تحت المشقة بها او تحت

ولهذا التفتي في الفايه وأما في السله قال اخذتها ان كان
كانت لها رايه في هذا فانه قد استأفدت لكافه وان عبد الله
الان يحل ان يفتي في قد وانه ان كان في الحيد حياهه وبعده القوم من
مطافه كان على ان كان في حيد اول اخذها الشيخ في السله
وقال انما اراد الكوا انما كيد لانه في نفسه ولا خلاف وان كان
الصالح في الحيات في هذه السله فكذا ولا القدر مطافه قال ان الكيد
عن اوله كيد قال في اخر كلامه ان قول السله لا بأس به القوم وقد
انما رآه الشيخ في الصعيه عن محمد بن مسلم عن ابي بصير عليه السلام قال سألته
عن رجل طاهر من اهل بيتك ما كان عليه قال عليه السلام كان كل كاهن
وفي الصعيه عن عبد الله بن الحنفية عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال
طاهر من اهل بيتك ما كان عليه عنده من مقال علي بن عتبة كاهن
براهمة في الصعيه عن محمد بن الحنفية قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن
رجل طاهر من اهل بيتك ما كان عليه عنده من مقال علي بن عتبة كاهن
براهمة عن كاهن طاهر من اهل بيتك ما كان عليه عنده من مقال علي بن عتبة كاهن
الشيخ في التهذيب عن محمد بن علي بن عتبة عن محمد بن الحسن عن ابي القاسم
عن ابي بصير عن عبد الرحمن بن محمد بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
طاهر من اهل بيتك ما كان عليه عنده من مقال علي بن عتبة كاهن
براهمة عن كاهن طاهر من اهل بيتك ما كان عليه عنده من مقال علي بن عتبة كاهن
الشيخ في التهذيب عن محمد بن علي بن عتبة عن محمد بن الحسن عن ابي القاسم
عن ابي بصير عن عبد الرحمن بن محمد بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
طاهر من اهل بيتك ما كان عليه عنده من مقال علي بن عتبة كاهن
براهمة عن كاهن طاهر من اهل بيتك ما كان عليه عنده من مقال علي بن عتبة كاهن

القولية

الاعمال الصالحة والبر والعدل وذلك **قوله** الرابع يحرم الولي قبل الشفيع ولو لم يكن
له ذلك ما كان وليك ورين. وكل من كان له ذلك فهو العرف من مدعيها الاصل
وقول من ان الدنيا ملككم لا يبعد ذلك ان كان من حق المظاهر الكيفية التي
والصام. وعلما ان الشرف في الامام والاصحاب عظم الاصحاب ما
ما رواه الشيخ في الصحيح في الحلبي قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يظلم من
امره فويسر له ان يتم على ظلمه قال ليس عليه كفارة اذا اراد ان يسلك
حق فيكون قلت قال فعل علي شي الى اى وسنة لا لأظالم قلت عليه كفارة
نفي الاول قال نعم ايضاً حتى في الصحيح عن الحسن العفاري عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قلت له رجل ظلم من امرته فظريف قال عليه كفارة من قبل
ان يتما سلط فاما اذا ظلمك لا يكون قال ليس ما منع قلت علي شي قال لا
فلم يملك فليس شي قال رد عليه الى ان ياتي ذلك ما رواه الشيخ في الحسن
عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ظلم من امرته ثلث
مرات قلت ان يكون قال ليس فافقه وبيك حتى يكون الا قول علي
عليه السلام حتى يكون الا لعل على ان الجواب كفارة وادنه وان لم يكن ظاهراً في
حده ان في امره ذلك يعني الكفارة ان تعضت الاعمال الفاضلة فماذا كان اذا
وطئ قلبه على ان يظلم بالظفر ولو لم يكن في نياها اوجه ما فاما عليه كفارة
تساوي في الاصل وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد بن مسلم عن ابي بصير
عليه السلام قال الشهاد لا يقع الا على الميت فاذنعت فليس لي ان اقتص
كفر في ان جعل وقيل فاما عليه كفارة ونحوه **قوله** الخامسة اذا اخطأ
القضاء من شئ لم يكره لو علقه بشرط لم يجر حتى يعمل الشرط وقال

[illegible]

لان رضى المراه ان يكون معها ولا يجتمعان فيقولوا نحن الامن او ليس والمخاف
الغلام في الحلقه واستبدل عليه ما جاهدناه الذمه والنجاة والى وان اعاب
الكفار مع الخبيث كيف يتم الله وقد يكون مدقعا في الشخ في الموضع
اجتمعين غار عن الى عليه الله عليه السلام اذ انظر صاحبه عن الكفار
فليس تغربه وليتوان لا يعرفه قبل ان يواقع فليواقع قبل ان يواقع
من الكفار واذا وجد السبل الى ما يكفر به من الامم فيكفر ولا يخفى
صنعت هذه الدوله والجله في الروايه من الطريق ضعيفه والسبل محل
نزدك ان الذي يقصد ان يوفق مع الاصل الصلي الى الهمم والله اعلم
قوله السبله التي يوصي تلك الشهور من حين الرافضه عن القضا
يضيغ عليه حتى ينفذ ويطلق اذ انظر في المظاهر على النفع ولو راضه الى
الحاكم فلا عراض على ذلك خلاف ان الحق لها فاذا راضت باسقاط حمار
وان لم يصح له على الحاكم من بين العود والكفر من بين الطلاق فان
اي جتهها انظر تلك الشهور من حين الرافضه في امر فاذا انقضت
ولو راضت له ما عليه ويضيغ عليه في المطع والمشرع بان منه ما راد على
ما يبدل الى ان يرضى ارضا الامرين ولا يجتمع على ما مينا ولا يجتمع
وهذه الامم مقطوع بها في كلام الاصحاب وطاهر من موضوع وقايد
السند في ذلك ما رواه الشيخ عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله
عن رجل طاهر من امراته قال ان اباها عليه عتي ربه او صام شهرين
تسامين او طام شهرين سكتا في الاثر تلك الشهور فانها وان اقيمت
ولا ايسال لك حلقه في امك انك انظر فان فاعلم عليه شيء من امره

وان خلق راضه فهو ملك رضى عنها وهذه الروايه فاصره عن فاده هذه الاحكام
مع انها فاصره من فاده هذه احكام مع انها فاصره من حيث السند استدل على رغب
من بعضه وقال القاضي في مكانه انما يرضى عن الشخ في القدر والضعف والله
تعبا على عتاق الحكمه **قوله** لا يرضى الا بالاوله مطلقا لم يرض
شربا لثقت محضه وهو لم يرض على ان يرضى في الروايه الحاجه الى المدخل بها
ان رضى شهره وصالا لا يرضى بها ولا يصل فيه قبل رضى الدين ولو لم يرض
تريه رضى شهره فان فاد ان الله عن رضى جميع وان عن الطلاق فان الله
سمع علم ولا يرضى على ان يرضى مع ان يرضى على الشخ من بعد كذا
يعدون من شهورهم ولين وقيل ان الاوله كان طاهرا في الماهيه فليس
ذلك لكه وانما لم يرضى عن العتي من بين العيين والاوله مع الشخ في كذا
حلقه في رضى الكفار مع الشخ فاعلم ان الاوله رضى على وجه مع
الكفار بخلاف الطلاق في عتي وان الاوله لا يرضى في انقضائه ولولا الحلقه
عليه رضى او رضى ان يرضى في عتي بخلاف العتي وان الاوله انما يرضى مع
وقد الاضرار بالرضى بخلاف العتي فانما يرضى ان كان سكتا بها ما لم يرض
قوله ولا يرضى الا باسم الله سبحانه ولم يرضى بالطلاق والرضى
لرعيها ليه في ذلك ان الاوله رضى من العتي فلا يرضى الا باسمه او باسمه
لما رضى على ما يرضى ويصل على ذلك لرضى باسمه او باسمه في العتي
عن الجاهل من رضى عليه الله عليه السلام انما كان الاوله ان يقول واسطو
كذا وكذا والله لا يرضى عن رضى رضى الله عليه شهره رضى بعد
الوسعه ان شهره رضى فانما كان رضى من رضى الله عليه رضى رضى

وان لم يرضى على الطلاق ولا يقع بينهما طلاق حتى توفت وان كان ايمه بعد
الربيه الا شهره رضى على ان يرضى ويطلق **قوله** ولا يرضى الا في
اضرارها لم يرضى على ان يرضى على اضرارها ولا يرضى على اضرارها
منها على اضرارها ولا يرضى على اضرارها ولا يرضى على اضرارها
للقضاء والاوله ان يقول والله لا يرضى على ذلك او الله لا يرضى على ذلك
بما رضىها في رواية في الصالح الكافي الاوله ان يقول الرجل لامرأته والله
لا يرضى على ذلك ولا يرضى على ذلك ولا يرضى على ذلك ولا يرضى على ذلك
وتفع الاوله في رواية الكافي ليس في الاصلح الما وعلى هذا لم يرض
لغيره الاضرار بالرضى ومع مينا يرضى فيها حتى يرضى مطلقا العتي **قوله**
ولا يرضى على ذلك يكون مطلقا وان يرضى من رضى شهره هذا في علمنا
اجمع وذكر في الحقيقة ان ذلك مذهب الاماميه والشافعيه والى حنفه
ومالك لقوله نعم الذين لو اومن من شهورهم رضى رضى شهره رضى
على ذلك ما رضى الله عليه رضى من رضى رضى عن رضى رضى عليه السلام قال
فليس رضى على ان لا يرضى من رضى شهره رضى على ان لا يرضى على ذلك
ما كثر من رضى شهره **قوله** ويضيغ في الولي المزوج وكالالف
والا يرضى والقصد قد عرفت ان الا يرضى في رضى في الولي ما يرضى
في مطلقا ما رضى من المزوج وكالالف في الاختيار والقصد وهو موضح
وقا في الروايه الروايه والرجوع الى المدخل من شرط الولي بها
ان يكون رضى فلا يقع ذلك كونه مطلقا العتي لان رضى رضى رضى
فقال الصادق عليه السلام في رواية في الصالح الكافي لا يقع الاوله الا في

او رضى ذلك دخل بها رضى رضى على ان يرضى على المراه رضى في هذه الروايه
ما رواه الكافي في الصحيح عن محمد بن سلمان عن ابي بصير عليه السلام او عن ابي
عليه عليه السلام قال في المراه رضى رضى على المراه رضى رضى رضى رضى
قوله وفي رواية في الصحيح عن محمد بن سلمان عن ابي بصير عليه السلام او عن ابي
عليه عليه السلام في الصحيح عن محمد بن سلمان عن ابي بصير عليه السلام او عن ابي
قال لا يرضى على الرجل من المراه التي يرضى بها رضى رضى رضى رضى رضى
قوله واذا رضى الله عليه رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
قد رضى الله عليه رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
عليه في المطع والمشرع حتى يكفر به في المراه فاذا رضى الله عليه رضى رضى
الرضى فلا يرضى وان رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
فاذا انقضت الله وذا فتشخيره كما رضى الله والطلاق فان طلق خرج من
حقها وتفر رضى من هذه الروايه وان فاك رضى الكفانه فان اشخ بها رضى
للكا رضى رضى عليه في الماكل والمشرع حتى يقبل احدها وقد وجد بالرضا
الى طاهر الا بالشرقه روايت شهابا رواه ابن ابي عمير عن محمد بن عمار
عن الجاهل من رضى عليه الله عليه السلام قال لا يرضى على ان يرضى رضى رضى
ان يقول والله لا يرضى على ذلك والله لا يرضى على ذلك والله لا يرضى
ان يرضى شهره رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
اصدا فان الله عن رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
حتى يرضى وان كان رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى
رواه الشيخ في الحسن عن محمد بن عتيه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام

[illegible]

لقد علم البصير وحكم الشيخ ما تناول الميراث من ذلك وما ظهر له في الشرايع التي ترفع
في ذلك من استئصال الشئ ومقتصر على ذلك وهو في عمله الآتية
من بعده الحاصل ان الحق انما لو اذ اطلاق الزجر لم يكن ذلك الا بعد
الرضا وان كان بعد الرضا استغنى عن دفع التعريض بذلك في الرضا انما
يصح من ارضائه عليه لا من اذ لم يوافق فيها او بعد فوقف بعد الرضا
اشهر فان ههنا وههنا يصلح اهلها ان الله عند دفعه وان لم يصح
على ان يطلق ولا يقع طلاق فيهما ولو كان هذا الرضا استغنى عن
الطلاق وان دفع رجا عليها والعهدة من يوم طلقها
الى المام
الرواية في جميعها ما لم يكن بينه وبينه سبب خرق قول من علم الامور
ريد عليه سببا في الاطلاقات والعهدة من يوم حسن عليه
يعود عن ان يرضاه عليه السلام ان قال في التي حذاها عات وطهرت
من حيثها طلقها فطلقه قبل ان يجمعا بها فانه عليان فورا حتى
ما لو فصل ذلك الاور او بعض في الطلوق في السنة قول ما دبر في
الطلاق انما اذا كان سببه قوله عليه السلام في جميعه مضمون ان
عزم الطلاق بان سببها الشئ هو رضاءه على ان كان قوله في الطلقة
واحدة فالطلاق بعد ذلك يقع انما لا يقع بعد هذا العمل يمكن جعلها
على ان الراديين فيها رضاءهما عن الزجر الحظ وان كان الطلاق رضاء
وجاز ان الرضا
لو ادعى الله فانه لم يكن فقال قول فله من
ان كان القول قوله انما يدعى الله فانه رضاء الله على قوله وانما
لو لم يرض قوله لم يكن رضاء الله والرضاء ولو ايا حتى في جاز

الضاحك عليه السلام ان عليا عليه السلام سئل عن المرأة تزعم ان تزوجها اولها
وزعم ان سيقا قال علفت وسمك قال في القبر ولو لحقت على الانثى طابق واراد
الرجع من غير العلق لا يزعلت عليه فلا اقرب الا لغيره وكان الضاحك فيها
ضاحكاً لقلبه والوجه على قياس الخصوصيات وهذه القصة التي فيها وهو لا يتم
عنده الاتفاق الا صاحبها هذا على شئ لا يدخل في حيز الاول ومع ذلك
مقبول على غير الجين الناقصين **وله** وهو في ربه في ضرب الله
قال الشيخ فخرج من الروايات مختلفة تعلقت الاوصاف في ان ملة الله ان يصحب
من حوى الرضا ومن حوى الولاية ذهب الكون ومنهم الشبان وان اذن
الى اخرها من حين المرافعة وقال الشيخ وان عليا رضي الله عنه من حين الولاية
واستاده العلامة في العلق وفيه في الشيخ وفيه من العلم اليقيني وهي
العتبة لما قرأته للذين اولون من انسابهم ترى ان بعد اشهر من العلم اليقيني
على الولاية فلا يتطرق فيه وقوله عليه السلام في محبة النبي والولاية ان يقول
والله لا اجد ملة لا تكون الا بولاية اهل البيت فراجعوا فانها ترين من رتبة
اشهر في حجة عليا بعد اشهر في وقت الحديث وفي حجة عليا في حال
العمل الا في ربه واولاديه واولاديه واولاديه واولاديه في حجة عليا في حال
الولاية الا في ربه فانضمت الاربعة اشهر وقت الحديث وفي حجة عليا في حال
انضمت الاربعة اشهر وقت فاما ان يطلق واما ان ياتي في حجة القائلين فانها
من حين القول فوان ضوب الله حكم شرعي وقت فتنعت من كل ما ذكر
باصاله علمه لا يتطرق على الزرع الامل الفناء والطلاق الا مع يقين من حاله
منه خارج الله الى الغرب الميناء من ان يمشي كذا كتاب الله رب العلمين

[illegible]

بهدم الحبيب وهو ضعيف والمفرق مع مدبر الغن والريه بين ان ينالها بالحق
 الخوازمي من مع عتق القدر على الشراء الاصح الاجتهاد المودع في الميزان والوارث على
 الرقبه وبذلك كنهه الى ادب الفصول وضاعف الاثروب الوجهه لصديق
 الواحد مع الذل فلو تعال الى الصوم **فقال** ولا استجاب الدين والمكن
 في الكفايه اذ كان قد انكفاه بولادته المودع في ذل ان الكفايه بمنزلة الكفايه
 الاثني استثنائه في خلافه ويمكن ان يستدل على ذلك ايضا بالانطق
 في الصوم عن من اجتمع من غير واحد من ابي جعفر على هذه علم العلم
 انهم ليسوا بالرجل لخدمه اوصاف فقيل الزكوة قال نعم ان العلم والخدمه العلم
 نعمت المودع ان الدار لخدمه ليا بال واذ الزكوة ان ذلك الوجه بعض الحق
 بها ولو فاضل شياء اوداه من قد لخدمه وجب صرفه الى ان كان في
 كان الممكن لخدمه من فخر القميه يمكن الاستبدال من بعض غير قليل
 عب ونصرت الزايف الكفايه لما كان الفاضل وقد لا يكون ذلك المودع
 المودع في لخدمه والممكن في الدين والمال في الكفايه من القلب والشفقة وهذا
 افي **فقال** والزم الحق كما نقل الظاهر الكفايه صوم شهرين
 والمالك صوم شهرين ان المولى في كفايه القدر العلم لخدمه شهرين
 شاعين بالمال صوم شهرين ما ان المولى في كفايه القدر العلم لخدمه شهرين
 شهرين متتابعين فلا ريب فيه وقد صدم من الكتاب والشفقة ما لا يمكن
 ان المالك يلزم صوم شهرين فيها وهو في العلم لاصحاب ويدل عليه
 كفايه كصوم شهرين قال لا استأصدا عليه السلام من المولى
 نصف ما على المولى كفايه من ليس عليه حق ولا صدقة ولا غايه مستأصدا
 المولى نفسه على صوم شهرين

وقال ابو الصلاح ما رايت اربابا من اهل الطاهر يذهب الى الخمار كما يقوم اربابهم الى حمام العظم
مخصوص ما يذهبون من الاطعمه من الفطائر على فطاط بها العصاره من الزعفران
وهما خبز الرطب والاطعمه فلا يكون شتا ولا صيفا **الملك** واذا صام الملك
ومن اتى اليها اكلوا فطيرا فطيرا اذا اكلوا فطيرا كالحبض والناس والاولاد
المرضى والمجنون تعقت الصلابة مسالين عليهم بان من وجب عليه صوم شهر
متابعين في كفارة اخصام شهر ومن اتى شتا لم يقرأ فطرته في ذى الحجة
صوم من خراسان وهذا المهرج عليه بين الاصحاب نقل في الكونون في
قيل عليه رويات بها ما رواه الشيخ في الصعيص عن الحلبي عن ابي عبد الله
قال صام كفارة الجن في الطاهر شهران متتابعان والتابع ان يصوم شهر
ويصوم من العراق اياما او شبعا فان صرع في ذى فطرته فافطره ففطره
عليه ما صام شهر او صرع في شتا فافطره فان يصوم من الاصحاب في ايام
فأفطرا الصيام كله والظاهر ان ما رواه الحلبي عن ابي الفريد كاذب عليه السلام
الصوم سبعة ايام يصوم من العصر شتا وفي الصعيص عن المخوصين ما منعت
لوهذه عليه السلام فقال في صوم في طاهر شهران فادرك شهر رمضان
قال يصوم شهر رمضان وسبعة ايام في الصوم فام صام في الطاهر في ذى الحجة
يوما ففطر فيه وهذا المهرج اعني الباطني في هذا الرجل اشكال في الايام
نفس وروا في صريح الشيخ ما رواه عن ابي الفريد انما ابدلوا ايام رمضان
بالتابع وقال المصنف انما رواه عن ابي الفريد ما صام من الشهر الثاني شتا
فأفطرا خطا وصار له الايام لان التابع ان يصوم الشهرين متتابعين قال
في الصحيح ونحن ننع ذلك ما ثبت من حديث الحلبي الصيام اربعة ايام
من الشهرين

[illegible]

عن الصمعيلى الشافعى انه لما سئل عن الرجل يبيع اقله بغير ذنوب و يبيعها
بالواظف الى الضيق يبيع بالافلاس و يبيع بالغير من الصميم ام لا قال
والواجب العلم بين شيئا قد قطع الاكثر من هذا العلم بالكل شي من ذلك
و يبيع من قبل الصادق عليه السلام في صحيحه من ان الواضع في الكفاية
الظافان لا يبيع العلم بين شيئا لا يبيع في ثبوت الكفاية المدين و يدين
الموضع ثم يبيع في غير ما اذا قال الفصل و القول يوجب العلم المدين
و يوجب العلم و يوجب العلم في كل ما كان من العلم و الحقيقة و الحقيقة و يمكن
ان يستعمله في ما وادع عن ابي عبد الله عن احمد عليه السلام في كفاية
العلماء قال يخلق في كل سنة اثنين سكتا اثنين صاعدين و اثنين
لواذين و اربعة راغبين في الدين في العلم خاصة و في العلم على وجه العلم الا ان
القول يوجب العلم في العلم خاصة و في العلم على وجه العلم الا ان
عرفت على وجه العلم و السد و لو لم يكن الا ان يبيع من كل ما يبيع عليه
الشيخ و قيل لعل ذلك و اعني ان العلم لا يبيع في كل ما يبيع عليه
و قال ان العلم لا يبيع في كل ما يبيع عليه و لا يعلم السالكين و لا يعلمهم
ما يكون فاذا اراد ان يعلمهم و ان العلم لا يبيع في كل ما يبيع عليه
و انما هو اعني السالكين العلم اعني كل انسان منهم يداون اذ عليه
يقدر ما يكون في العلم و يبيع و لا يبيع في كل ما يبيع عليه و انما هو
فقط الصمعيلى يبيع العلم و لا يبيع العلم و لا يبيع العلم و لا يبيع العلم
لا يبيع العلم و لا يبيع العلم و لا يبيع العلم و لا يبيع العلم و لا يبيع العلم
لا يبيع العلم و لا يبيع العلم و لا يبيع العلم و لا يبيع العلم و لا يبيع العلم

اربع خصال اياه الله سبحانه وحده لم يوافق فيها انسان قال تعهدت قل
 قال الله اسكني وعظماؤها قالوا انى كان غضب الله عليه قال قال
 اسكني لخاصات ان غضب الله عليه ان كان غضب على الصالحين فيها
 رسالته قال تعهدت قال فبقية فيها قال لها اني تعهدت ان لا اجد
 ما لا اوافق او اعلان اللعان لو كان على قوله فلا بد من العذر في كل
 الحسن فقوله ان الولد الذي ولد على هذا الولد ان كان غاصر لم ينزل
 ولا تصح الى ذكر الولد لانها لو لم يولد على غصرت له لم يولد
 وهذا الولد له اقرار باللعان **باب** في جواب ما سئل
 ان يدا الرجل المظفر على القريب المذكور وان يغيبه الذكر المظفر
 ان يغيبه المظفر على القريب المذكور وان يغيبه الذكر المظفر
 لا يعمل في هذا الغيب الا على ما في قوله من وجوب الغفل والامر بالمعروف
 هذا الغيب الا على ما في قوله من وجوب الغفل والامر بالمعروف
 خصوصاً ان يحرم ان يقدح في ما بينه وبين صاحب الظاهر والله في الشئ
 وعدم شتمه في نفسه قال الواجب ان يعتدل الذكر المظفر في نفسه وان
 رجل من الصالحين من يغيبه عن وجهه المظفر اللعان يغيب الذكر المظفر
 صاحب الجوارح وعلى ظم الغافل في الحق هذه الصالح في الحق
 في المسبوق في الصلاح اي ان كل من قدس سره في الشئ من
 المصالح الجوارح التي من غيبه الزوجان القريب الجوارح غيب
 الايام على السلام وجاء عليه الاضافة الى المسبوقين فلهذا علم
 فان خاص الغيب اليه قال ما في حال الضيق غيبه القريب الجوارح

[illegible][illegible]

فوق امراته وحيد وان تكلمت الى اذ عن ذلك اذ كان المين عليها فاعيا لها فاعيا
ولكان بعد اعلان الحق في جودته الى الولد لانه الواسع ولا ينسب
بجودته الى امره من غير انها اذ اعلن الى احوال قد كانت المين بنفسه بط
الاعيان في حق الحق على الاعيان التي هي وليه وانما الادب الاثني
بوجودها اذ تدين الى الواسع فيمكن ان تدين الى الاب والامومة الاع
يصدق فيهم في قوله الامومة من غير ان يصدق فيهم في قوله الامومة
روايتي على الكاظمين معاذي في كتاب اليراث انشاء الله **قوله**
وفي سقوط المهر وانما انشأها ليقطع المهر لعل صاحب في هذه
المسئلة الى الشيخ رحمه الله انما هو ليقطع المهر لعل صاحب في هذه
عليه فاقول في جوابه انه لو اذ اعلن الى احوال قد كانت المين بنفسه بط
عن اوصافها لعل الامومة في رجل الامومة امراته وتوحيلى فذلك ان جعلها
واكبرها في طبها فاما وضعت اذ اعلن الى احوال قد كانت المين بنفسه بط
ولده من ولا يعجل لان الاعان قد سقى وقد روي هذه الرواية الشيخ في
التهذيب لطريقه في بعض ضعيف وفيها روي الى الولد لا لعل المهر لعل
الاعان وفيها الرواية انما هو ليقطع المهر لعل صاحب في هذه
المسئلة الى الشيخ رحمه الله انما هو ليقطع المهر لعل صاحب في هذه
شعروا لعل الامومة في رجل الامومة امراته وتوحيلى فذلك ان جعلها
رواها الشيخ رحمه الله في بعض ضعيف وفيها روي الى الولد لا لعل المهر لعل
امراته ولينسب من ولدها فذلك ان جعلها لعل صاحب في هذه الرواية الشيخ في

[illegible]

مولاهما بعد فقد ذكر الشيخ والمروءة ولم يفت على نفسه
سأله الأول لو كنت خيراً وأمر ملكك فقلت حامد تخفى في أحدكم فقلت
نعم ويهين قال ثالث لا يلزم عتق إذا كنت رقيقاً وأول جوابه عليه السلام
نعم ما تخفى وإن كنت المانع فلو أن ملكك وأخاك بايعا وباعا فقلت وإن لم يكن
بعد ذلك الأول لم تخفى عليهم في العتق ولا يمتنع فيهما وهو ما علمت
الأول سابقاً لكانت الملك حامد في الجلاء والذو حصنة فلو أن أحدهما
الظالمون وقطعوا من يدوس في سبيله قال لا يلزم بعد شرط الذل والافتقار
عتق أول مولاهم ملكه وليس لمن ملك ما يملك سعة في حال ربه أو ملكه
فرب شرطاً لا يرد ولا في العتق وهو في العلم لأن الأول لم يوجد في كل
واحد منهم ولا في ملكه لخاصة صدقانه وليس لغيره إلا من جملة الجاهل
ونكركم لأن الزنا ما أتى به عتق مولاهم ولحد صدقاً عليه أن أول فإذا
ملك حامد لم يرد على شرطه والأمر بالاستدلال على هذا القول الزنا
الدالة على العتق من جملة الجاهل كما ذكره واجتهدوا في القول بالعفو فقلت
حامد يشهدان بآية الشيخ في النهاية أن عتق أحدكم بالمعزة لمعه الظلي
من أي عبده عليه السلام في رجل قال أول مولاهم ملكه فهو حر فقلت
جماعاً لم ينع عنهم بقول الذي يبيع وقال ابن الجوزي تخفى إذا دفع عتقاً
فدفعه ودل الأناضل فهو عتقارة الشيخ في التفتيح والمغني للكتب والفتاوى
عليه في التفتيح ما رواه عن الحسن الصوفي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن رجل قال أول مولاهم ملكه فهو حر ما أصابته قال إنما كان مملوكاً
لم يلد بعتقها معهم ثم أعتقوا وأجاب عن رواية القصة الجوزي أن ذلك

من الناس من لا يعرفه وان كان القديم جازوا هو جيد في كتاب البلدان لمن طالع الفوتة
صحيحه الذي يوفق طريق هذا الزمان وانه من النسخة تاليفه في الجغرافيا كتابا
واحتل الحامد في القواعد طرحة في الجغرافيا في كل واحد كتابا في كل واحد
فلم يشره في نسخة فان من العدم في طوله القصير وهو ان يكون في الجغرافيا
في الدوس ان لا يكون في الجغرافيا في كل واحد وهو ان يكون في الجغرافيا
يوفق في الواحد فليجب عن ساسا فليكون ساسا في هذا القواعد
في الجغرافيا والعم والعم في الاول ما علمه بالان في الجغرافيا في الجغرافيا
اسكال الثاني في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا
في ذلك ان ما في ساسا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا
الباقي فانه في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا
يتناول في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا
هل بشره في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا
يصدق على جميع الزمان في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا
على العاقبة في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا
وان كان نادرا اما ان كان في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا
لان ذلك يدل على الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا
حلت في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا
فليجرب على الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا
في هذه السلسلة في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا
من جامعة في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا في الجغرافيا

فقال الربيع بن النضر عنت ما لك قال نعم يجب الحق لا ريب فيه على ما علم
وهو الذي لا ريب فيه قال انما يجب الحق لا ريب فيه وعشرون هذه الرواية هي
الشيخ في كلامه والاصحاب طالع ان ما روي عن الانبياء في نفس الامور ليس
سوى عقولنا فلا ريب في وجوب الجلال لا ريب في حصول الحق ما في ذلك
فوجب الحكم عليه بنحو الحق لا ريب فيه الاستصحاب من حق عقولنا
الذي هو صحيح صاف بنقل العيون بنقل الاقرار بنقل جميع عقولنا
في التوابع الكثيرة في الحق لا ريب فيه في هذا الاقرار وهو عقولنا لان ذلك
لا ريب في اعترافنا بنقل الامور الطلقات انما هي ما نقرر الامر في حكم
الامر من سبب عقولنا خاصة من كان له اطلاع على ذلك لا ريب فيه وان
اعتبرنا هذه الاقرار في حكم الامر في كل شيء العزم المستدام من الاعمال
واعلم انه لو لم يكن في هذا الحقائق بعد ريب في قبوله ونفس الكلام في ذلك
تقتضي بطريقه في حاله **والداعي** لولا ريب في عقولنا وطريقه في حجب
عن ملكها على العلم بان عادت تلك المستأنف هذا الحكم فيقع عليه
في كلام الاصحاب والمستند في ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد
وهو بن مسلم عن حماد بن عمار السلام قال سالت عن الرجل يلوّن لونه
مقولاً لم يترها في حق توبيعها من رجل يترشها بعد ذلك قال
الامام بن ابي عمير انه حجب عن ملكه وليس في الرواية تصريح بان الحق
انما حصل للرجل في حاله من ان الحق وقع متعلقاً بشرط كون الاصحاب
على حاله في ذلك وجهه ان ما روي عن علي بن ابي طالب ان قال في هذا
وبن ملكه والارباب في اختلاف الذخيرة وجهه ان ملكه على هذا المقدور

كان لا يزال في عدم غلظه عاغا فاقوا الذر سلطان الولي انوار الماسية قد
عن الملك وابتاع الملك مع الحلاق الذر وجرده سائر تصوره
النعيم **ول** الخامس انو عتق كل عبد عتق في ملكه عتق من كان له
في ملكه ما اشترى بها عبد الله للكرشم من اهل اصابه من شدة
رواية ضيفه طابع اني عبد الكاري تصفت ان راجع الى اهل القصر
الربا عليه السلام فقال له رجل قال صدقك كل ما روايت في غير
حدودها به قال نعم ان الله عز وجل يقول في كتابه عز وجل
القد يفرق بين من كان في ابي لهستان وبنو عتق من اهل ابيه
المواثيق ان الملك لا يفرق بين الشيع في الهبة من اهل القصر وبنو
من اخبره عن ان الصلاة في ابي لهستان في اهل القصر
في الاله وادعاه في الشرح اذ في عتق ابي الكاري كل ما روايت
وهو في اهل القصر يكون مشروعا عليه في اهل القصر من اهل القصر
في قول ابي لهستان في اهل القصر في اهل القصر في اهل القصر
هذا الجواب في اهل القصر في اهل القصر في اهل القصر في اهل القصر
هذه المدة في اهل القصر في اهل القصر في اهل القصر في اهل القصر
او في اهل القصر في اهل القصر في اهل القصر في اهل القصر في اهل القصر
في اهل القصر في اهل القصر في اهل القصر في اهل القصر في اهل القصر
العرف ان اهل القصر في اهل القصر في اهل القصر في اهل القصر في اهل القصر
مال العتق لولا وان اولى عتق لولا وان اولى عتق لولا وان اولى عتق لولا
وان لم يولوا لولا وان اولى عتق لولا وان اولى عتق لولا وان اولى عتق لولا

[illegible]

وانت سمعتنا الملائكة هذه الربا ضعيفه السعدان ولما جاءوا على موسى
معلوم الحال وقد نسبها للعالم في التي حروى وصفها النور وتعد وله
في الشرح والتشديد في الشرح وحار قدس سره في الوصف كما كتبه له
في المالك فاستدعا الى اية حركتها فلهذا **الاصحاب** اذ اتفقوا
عليه استخرجوا ذلك القدر هذا القدر مطروح في كلام الاصحاب ولما
اتصفوا فاذن و يدل عليه ما رواه عن ابي جعفر في الصحيح عن ابيان وعائش
عن محمد بن عمران عن النضر بن عيسى عن موسى بن عبيدة عن ابي عبد الله
قال ان ابا جعفر عليه السلام مات وترك ثلثين مائا كافا فاشترى بهم
فانصرف بينهم وانعتقت الثلث ودفنوا كذا التشديد في الدرس في كبر المنة
وهذان احداهما ان كتب اسماء العبد حلت من ثلثه اشياء في الخل
فخرج على الرب والرفيق فان اخرج على الحرة كتبت الرابطة والاربع على الحرة
وانما هو ان كتبت الحرة في رقبته والرفيق في رقبته من مخرج على ابيان
عبد فخرج منهم ثلثه اشياء في المصلحة ودفنوا وان كتب لكل واحد
فخرج على الحرة والرفيق الى ان كتب في المصاري وفيه العرق اعدل
لان جميع ارباب على حركه واحدا مع من اخرجها في الرق والرفيق ليس لكن
خرج احدهما عوا او الاخر فاذن انما واعداد وضموا عرفت انهم
مع امكان القيد لثلاثة اقل من اربعة وان اختلف القيد ولو كان القيد
على اربعة لثلاث قيد وان لو كان القيد عددا لاني لم يكن فيه **فقط**
واما ما رواه فيناج واثبات ثلثه فانه على وجه الذي سمي بسوني
التي قيدت ولو لم يكن من ذلك **الاصحاب** في اذنته بقصاصة عليه

۴۲

من كل هذه سمى أصحاب الأعراف فقالوا ويل عليه ما رواه الشيخ عن
نبيه همام السامي عن بعض من سمع عالم الإسلام من رجلا اتفق بعض علماء
أن هذا هو حكم الناس فيه من ترك واستبدل على أنفسهم السيرة
على التركيب بالنقص الصحيح هو معنى السيرة على ما ذكره طريق أبي وحكى
الشيخ في الدروس من السجدة الأولى من طاروس في كتابه نظر العقلي
على نظار في ضعف طريق بول السراج والتمسك بتقوى الأصل والبدلت
أصله ويدل على هذا القول أيضا رواه الشيخ في الصحيح عن عثمان بن
عمر بن حمران عن أحد علماء العلم قال سألت عن الرجل اتفق بعض
من علماء زمانه أن يفعل ابن عليه حين جاءه يوسف ففعلت
أمر ابن حلة في فعل وقت عنه قال الأرض عليه إذ اعتقت من قبل
أنك تفرقت ففعلت بها ما اتفق عليه قال نعم وعلى وجه
المراس والآن يخرج حتى يورى ما لها وما لغيرها والآخر رواه الشيخ
في التلخيص عن عبد الوهاب بن الحسن في أن الاسكات احتجها بالمراس
فيكون المراد من ذلك الانضمام لمراس معها كات قد
انفقت حسب ما تقدمه لغيره من الأولان ولا يجزى هذا الخبر في الرد
لأن خلاصه طريق القصور يدل على هذا القول أيضا رواه ابن أبيه
في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي هذافه عليه السلام في ما يفتت
ثالث خاد من أهل سقيا على أهلها أن كانوا من شأنه أن يفتت
أولئك الناس من نفسه أثناء الدارين ثانيا فتجدها عاب الذي
استمر أن يكون لها من نفسه صاحب ما افتتقها والشيخ في الأشكال

١٠٠

وقد عاهد السيد قدس الله روحه على ان يخلص جميع المذنبين **ولكن** كان
يقوم عليه نعيم ان كان مرسوا في العبد في ذلك اذ كان القلق مضطرا
فيكون ضارا لغيره اذ كان مرسوا في القلق ان كان مرسوا وان قصد
الغربة ليرى في ذلك وفي العبد في حصة الشرب ان كان مرسوا في حصة الشرب
على وجه آخر لا يصاب من هذه المصائب على قوله ذكر الله عنها في ذلك
الصلوات ان القلق يقوم على نصيب الشرب ان كان مرسوا وفي العبد
في قلبه ان كان مرسوا في حصة الشرب ان كان مرسوا في حصة الشرب
ابو سويل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
في حصة كانت بين اثنين فاقطعها فقصده قال ان كان مرسوا كثر
ان نعيم وان كان مرسوا في حصة الشرب وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابي جعفر عليه السلام قال من كان مرسوا في حصة الشرب فقلل اكله
فاقتصر حصة له سبعة شلوات من حصة فبقية كل واحد لو كان لرسفه
من سال تطرفه فقم اثم الله القلق في العبد في حصة الشرب ان كان مرسوا
حين اعتق وفي الصحيح عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألته عن المرد لو كان بين شربا فبقوا علم نصيب قال ان ذلك
ضاد على حياءه فلا يصحون به ولا يوسع قال لا تأخذ في حق نصيب
على ان يصفه مرسوا ما جعل ذلك لانه في حصة الشرب ان كان مرسوا في حصة الشرب
التي في ذلك ان كان مرسوا في حصة الشرب ان كان مرسوا في حصة الشرب
حصة الشرب وان اشبع اشبعه تلك الشرب ان كان مرسوا في حصة الشرب
في الهبات والمصروف مستعمدا فاه الكافي في الحسن وان ما رواه الشيخ

ویراثت الحقان کان

卷之四

عن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام أن مسلماً عن رجل من كان بينهما عداوة
أخبره بقضية قال إن كان ضاراً لكفت إن بعتك كله والآن أنتي العبدني ^{الضيق}
الأخر وما داه الشيخ فابن أبي عمير عن محمد بن مسلم قال لا ريب ^{الضيق}
عليه السلام جاز وبنت علاماً لمعة شراً كافراً لوجه الله نصدقه قال إذا
أعتق نصدقه وسأله وهو يرضى بالوجه والآن الحق لوجه الله أن العتق
قدما حتى تص من أعتق ويستأجره على قيد رأسه أعتق المحبته أن كان لهصة
عنت لهم وما لم يردوا أن أعتق حتى تص من أعتق بضاراً وهو مصر
فلا موقلة إلا أن أراد أن يضله على الترميز يبيع الترميز على حصته ومعتق
هذه الرواية أعتق الشيخ رحمه الله وهو يرضى عن جده سداً عصباً والفصل
بين أهل الكفر يخرج عليها أشكال وهواب العتق لمضاهة الشريك أركب
سألف الترميز يبيع بطلان العتق إذا وقع على هذا الوجه بطلاً سواء كان العتق
موسراً ومصدراً أو لم يكن سناً في الترميز كما ذكر في الحديث من أن الزانية
تؤمر على الشريك قبل بيع عتق ترضي لوجه الله هذه حق العتق الواقع
على هذا الوجه من الموسر والمصدرة فالفرق بينهما لا يظهر له إلا من
أن العتق مضاهة بيع اليار فقد الترميز على الشريك وذلك لأن في وقوع
الترميز من العتق باعاً وقصد ^{الضيق} والمضاهة مع الأضرار قصد تضييع مال
الشريك والمضاهة عليه وذلك سأناف الترميز قبل العتق الواقع على هذا الوجه
والعتق لوجه الله العتق على هذا الوجه معك قول عن الترميز على الشريك
أما العمل بذلك أو الفسخ عنه وفيه الشك لأن أحراراً أحد ما استنح
الجد سلطاناً عن ترميز على الشريك ذهب أبو الصلاح الحلبي رحمه الله

او اقلنا انه لا ياتي في القوية فكيف يجعل الحق
لو صاده تعالى فيها الوعد بان
المراد بالاضافة

القيمة استحقاق القيمة فافهم الموت وهو ضعف الزمان فيكون المعنى المذموم
ان الزمان باق وان لم يكن فان بعد تجميع الزمان فاضلا من وقت
عمره وملكه ويقتضي ذلك ان لا يستثنى السكون والحامد ونحوه في
المسالك استثناء ما كان يستثنى في الزمان لان هذا من جملة ما يقع التبدل
في الدروس ولو كان على القعود من شكله بملكه واكثر فانه زوالا عن الزمان
لان ما لا ياتي بعده اقلما انصرف فوجب القعود عليه ونحوه لان من
هذا ان لا يصدق عليه ما هو في الزمان عند مقتضى الحال وقد وقع الحكم
بالسريان في بعض ما يعلق على كون القعود جوازا في بعض جوارح
على وجه القعود في المسالك فلو كان كذا كان لا يغفل عن بعض ما
انزلت لوجهه شخصاً من يعنى عليه افتقروا ذلك الشخص فلو لم
يسر في القعود الى جهة السريان قال في الجواهر من يعنى ما جامع الفوائد في بيان
وقال في اللبس والاولى ذهب الاكابر وهو الاظهر لان السائر من قوله
عليه السلام من اعتق وعنه القعود الى الواقع بالحق القعود فيجب قصر الحكم
على الزمان فيقوم على سريان القعود في غيره دليل عليه **قوله** ولذا
اعتقها ما عدا الزمان والاولى استثنى في قوله القعود في بعض المسالك
المسالك استثناء ما علم القصد الى غيره هذه الرواية رواها الشيخ بطريقين
على ما من الضعفاء من السكون في بعضه من علمه بالادب في رجل اعتق
دعي على فاستثنى في بعضها لان الله اقره وما في بعضها حر لان ما
في بعضها سها وفي بعض هذه الرواية اقر الشيخ وجاؤه وهو شكاً في ذلك
لاستحقاق العمل وعدمه القصد الى غيره لم يفتى عليه في كونه ثابتاً

الزام المصنف بالاعتقاد انما هو
لفصل الغرض والنتيجة لا اعتقاد
ويعمل بغيرها من حيث

المغنى

مال كسبه يكون الحق وقد استأذنتها الحق الإسلام وقد وجد مال
 إمكان الأتساب والإعوان الكاتب مقابلة مستقلة ثانية الكتاب والسنة
 ونقل عن بعض الأصحاب أنه جعلها في العبد من نفسه ومن بعض قول
 لها في بعض من بعض من بعض من بعض من بعض من بعض من بعض من بعض
 العبد وليد كمراد قال في الشرح أنه يمكن أن يكون في كتابك على
 شاق مع بعض الأهل والعرض وقال الشيخ في المأذون من عبد من الله
 نصبت إلى ذلك قولهم أن أوتيت حراً واستبدل له مالاً في نفسه
 بأن الكتابة لا تغيرها إلا العلم فلا يكره عليه الضيق بعد العلم من وقت
 تعليق الحكم على الأداة والأقرب عدم اعتبار ذلك لأن الكتابة من مال العلم
 الموضوع لهذا الغرض خذوا عرفاً لا تصرف الظلمة عند إطلاق الغرض
 في المال عن كونها ما علمت بذلك استناداً من القسط المذكور في الأداة
 وذلك أن في سائر العقود والأوقاف في تبيين الترتيب **قوله** وتلك
 أسرار المملوك ولو كان عاجزاً الإصرار الاستحباب تأنيك أسرار المملوك
 ح الإسلام وجود المال وإمكان الأتساب على ما يمكن فخر الاستحباب على
 ذلك لا لأنه لا يتحقق إلا في الشريعة والكفر الإباحة فيها لا
ع وفي زمان فإن اضطر على المصنف في حلقه وإن اضطره
 رفاق العجز في شرط وفي إطلاق غير مرة قد بداه في في الشرط
 يرد رافع العجز في باب الأصحاب الكتاب ما كان حلقه حتى لا يقتصر
 فيها على العبد المتأخر على ذكر الأهل والعرض وشرطه في الترتيب
 فيها العود في الفروع العجز المستند في ذلك الموضوع الواردة على

۱۲۸۵

انتهى على ما به عليهم في الشجر في الصبح من حين سلم عن أبي حمزة
 قال ان المكاتب اذا أدى شئاً اقرن بقدر ما اداه لان شجره هو المالك
 فيكون قد اتم لهم شجرهم وفي الصبح من حين سلم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت لابي كانت جارية لوليام بنا واشترت عليها ان تحزن في دق
 الرقوى او اكل ما اكلت منك قال فقال للمسلمين قد سئل ابنان عليا
 عليه السلام كان يقول عزركم المكاتب بقدر ما ادى من مكاتب فقلت انما كان
 قال من قبل علي عليه السلام قد لا شرط فلما اشترط الناس كان لهم شجرهم
 فقلت انما جازى فقال ان تصانما قولوا ان من المكاتب ان يوزن القوم المالك
 الا من يحول عليه شجره ما فعلوا فقال لا لا تركه ليس له ان يوزن القوم
 لما عن ابي اذ كان قال في ترجمه وفي الصبح من حين سلم عن ابي عبد الله عليه السلام
 في مكاتب يورث بعض مكاتب فقال ان الناس كانوا في المشركين ولم يورثوا
 في يثوبين والمسلمون عند شجرهم فقال فان كان شرط عليه ان يزوج
 وان لو لم يزوج عليه لم يزوج وثلث قال فقال ان اكثر الاجام وقد عرفنا ان
 المكاتب احدى المظلة ينقض شرطه ما يجوز من مال الكفا وفي الشجرة
 لا ينقض حتى يورث الميراث وفي ان المظلة لا تركة من الطرفين اهما على
 ما عدا العاقبة اقرب وفي لزوم الشرط خلاف الاصل لها لا تركة من الطرفين
 لزوم قولهم او فوا بالعقد ونحوه عليه السلام الموقوف عند شجرهم قال
 الشجر في الميراث وان ادرك منها حايته من جهة العبد يعني ان الاشجار
 من ادماء ما عليه حتى يسلين الضيق والصبر وتقل عن اوجه ما تمك على اها
 من الطرفين وما يصحان وحده ان يوزن القوم من ماله في رتبة

لم يقبل انما القبول لان قوله تنقص يستخرج عن الاقرار بالفسخ فانكروا
والغريق بان ذلك وبين الاستثناء والاستثناء مع الاتفاق على صحة
وقوعه مع الكلام بخلافه من ان الاتفاق لا يقتضي الرجوع عن الاقرار
مطلقا بل الصواب مع ابطال الكلام لان الكلام انما يتبين بخره ولا بد له
وتمامه فبقية امره غير ما هو هناك من **قوله** ولو قال عشرة
الاخوة الاكثرون منه ثمانية اذا قلنا الاستثناء فان كان كونه في العشر
او بدونه فان قلنا معه وجب عود الجميع الى المستثنى من غير ما كان
المعروف والمعروف عليه فيكون مقدمه فاما ان يكون الاستثناء
الثاني ناقضا عن الاول او ان يكون مقدمه او ان يثبته فان لم يكن
ناقضا وجب عود الجميع الى المستثنى منه ايضا لان الاستثناء المستغرق
غير محمول ان كان ناقضا وجب عود الجميع الى الاستثناء الذي قبله وب
المستثنى منه لانه اقرب والعرب وليل الرخاء اذا قلنا ذلك فعلى
اذا قلنا ذلك قال له عشرة الاخوة الاكثرون منه ثمانية لان الاستثناء
من الاثبات فيمن الخواشات فاستثناء منه من العشرة
حسب ذلك كانت الحصة مستغرقة استثناء الله مما ثبت اجماع الله
الباقي من العشرة فليزى ثمانية وقس على ذلك ما لو قال ثمانية الاخوة
الاثنا عشر فيحصل له ولد فلانه ليزى خمسة لان العشرة مثبتة فالأخوة
منها ثمانية كانت خمسة من العشرة واحد والاستثناء الثاني طرأ للثبات
فلهما من الثمانية وثلاثة بالاثنا عشر من المستثنى منه اثنا الاثنا عشر
والاربعة من ثمانية والحصة في ثمانية والسادس حاله في السابق في

ان يخرجنا الى العلم من العزلة والكمالات من سال الكتاب او بعضا الاول
 الضيق من ان كانت الكتب ممتلئة من شيوخ طين في الشئ وطبع في زمان العزلة
 من سال الكتاب اعلنت الاصحاب في الغرض قال الفقيه رحمه الله تعالى في الامامة
 فاما ما ذكره من شيوخ طين فقلت انهم من علمه على سائر الخلفاء من غير
 اهل الاسواق وغيرهم الا اذا لم يطل مع غيره وعلمه قال الشيخ في النهاية
 الخ في الكتاب الشريفي ان يخرجنا الى العلم من العزلة والكمالات من سال
 رتبة وتجدوا في العلم ومناهج وطرائق كلامهم بقصص الاقارب من لم يكن
 التفرغ في الغرض والمطالعة والعدد فذاك هو الذي ولعته الاول اذا
 قوله عليه السلام في مصيصة من هو به المقدم وقد سئل عن حد
 العلم فضاهاه يقول ان يخرج العلم الى العلم اخر في قوله عليه السلام فاك
 فاقول انما قال الا في كلامه ليس لان يخرجنا من علمه بل ان كان ذلك
 من شرط العلم فلهذا عليه السلام ليس لان يخرجنا من علمه بل ان كان
 يدل عليه الامكان المقدم على من اعتزل ما في العلم في ذلك وفي مصيصة
 لمعروفين وهب قال سالنا اصحابنا عليه السلام عن مكانة بعثت فاني
 كما انتهى وقد شرط عليها ان يخرجني من رتبة في العلم فقلت فقلت
 منها وقد اخرج عليها فقال ان يرد وطلب العلم ماخذ وقال ليس لها
 ان يخرجنا من علمه شرط ولا في الامامه وهو الرواية التي انزلها الله
 رواها الشيخ عن اخي في بغداد من اخي من نبيه ان عليه السلام كان
 يقول فاني في الكتب المزمعة كالمسلم في الرقبة في علمه اوعاها في علم
 مكاتبنا لردمها وكان بعض منها في الشيخ في النهاية وطلب في

۱۵۰

دوريت ويوجب وحدها على الامور مات الولد وكان له ولد له جازي كذا
حكم الولد له ولد وقيل لا يجوز ما دل على ان ام الولد ابا مات ولدها من ابي
مضى الوفاة فماتت مولاها فماتت مولاها فماتت مولاها فماتت مولاها
الولي ولد له ولد كان حكمه حكم الولد لاها شق عليه وان لم يكن له ولد
حكمه حكم الولد لاها شق عليه وان لم يكن له ولد كان حكمه حكم الولد
وتجوز موت الولي من نصيب ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد
ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد
على ان ام الولد لا شق من اصل تركه مولاها وانما شق من نصيب ولد لها
ولا شق من شق في اتفاق نصيب ولد لها منها السابق من ان شق من شق
ما عتق عليه اتفاق ذلك الشخص ولا جازيها ما عتق في نصيب ولد له ولد
ان عتقها عليه اذا تركه مولاها فماتت مولاها فماتت مولاها فماتت مولاها
الاتفاق عليه ويدل عليه ما رواه الشيخ في الحسن عن محمد بن قيس عن
ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام ايا رجل ترك مولا
له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد
حتى توفي فماتت مولاها فماتت مولاها فماتت مولاها فماتت مولاها
وتركها المولى في نصيب ولد لها من ابي يبيع عن ابي عبد الله في رجل
شترى جارية بطاها فماتت له فماتت له فماتت له فماتت له فماتت له
في الدن الذي يكون على مولاها من مولاها وان كان له ولد له ولد له ولد
ولدها من نصيب ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد
من نصيب ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد

ن

السابق من العتق على هذا الوجه لا يثبت في الرواية التي انشأها
المعروف في الشيخ عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى
جارية فماتت مولاها فماتت مولاها فماتت مولاها فماتت مولاها
وعليه من قوت على انها فان كان انشأها نصيبا انكبي حتى لم يبيع على
قيمتها ومعتقون هذه الرواية في الشيخ في موضع من الرواية وصحت
بيع مولاها بها **قوله** يروي محمد بن قيس عن ابي بصير عليه السلام
في رواية نصرانية سلمت وولدت من مولاها غلاما وماتت فاعتقت و
تزوجت نصرانيا ونصرت وولدت فقال ولد له ولد له ولد له ولد له ولد
وعليه من قوت على انها فان كان انشأها نصيبا انكبي حتى لم يبيع على
شاذة هذه الرواية رواها الشيخ عن الحسن بن محمد عن الحسن بن محمد
عن عامر بن محمد عن محمد بن قيس عن ابي بصير عليه السلام في رواية
كانت نصرانية فسلمت وولدت له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد
او حتى لماعة السرية على هذا فماتت نصرانيا ونصرت وولدت
من ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد
عليها فماتت مولاها فماتت مولاها فماتت مولاها فماتت مولاها
ولدت له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد
فاذا ولدت فماتت له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد
لغيره ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد
معتق على النصيب التي يبيعها امير المؤمنين عليه السلام ولا
يبيعي اليه من مولاها لا يبيح ان يكون له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد

قال خفافير الميراث

لا تادها من زوجها ولها كانت تزوجت بمولاها فماتت وتزوجت فماتت
القتل بذلك ولا مشاها من الرجوع الى الاسلام فاما الحكم في الميراث فهو ان
تخص هذا الميراث الى الاسلام جميعا فماتت مولاها فماتت مولاها فماتت مولاها
قوله في كتاب الاقرار **قوله** اربعة الاول الاقرار
هو خبر الانسان على ان يقر له الاقرار بالاعتقالات التي قالها في اقر
المقارعت بوقته التي يبيع على قول في القاموس الاقرار الاقرار
التي وهي ما عتق العتق في هذا الكتاب بانه اخبار الاقرار
يقع الان لم يروى من اخبار القرائات ما عتق على عتق العتق بدمج
فيه كل اخبار يبي عن ابن ابي عمير او استخفاف في خبره او غيره
ويخرج بقوله الان لم يروى من اخبار القرائات ما عتق على عتق العتق بدمج
الاخبار في ابي له شهادة ويدخل في الاقرار قول من في جوابي حكمك
فان المحدث في قيام فقه كالمذكور في اخباره او في الاقرار فانه في
الاخبار وقد اجمع العلماء على ان اقرار الميراث الميراث الميراث
على نفسه حازنوا الاخبار في رواية بذلك المحدثان في رواية
منها في انشاء هذا الكتاب **قوله** ولا يخص لهما ما كان القم من اقله
الاخبار من الميراث الا لا يوجب الكفاية بكل لفظ في ذلك
سواء كان بالعربية ام بغيرها من اللغات الا انشأ في الجع في غيرهما في
الغنى والامالة على المعاني التي هي ولد على العلامة في الذكر على ذلك
الاجام والمحتوى هذا العلامة العرفية لان اقله من لفظه لكان ان اقله
على مقتضى عرفها في شق على هذا الاصل فروع كثيرة منها ما اذا قال

والنظر في الاقرار والالتزام

روى في الخبر

نعم ذلك فان وهو صادق فان اقله لا يملك الا ان المعظم من معنى
الصبر عن ان هذه الشهادة في حقها لا يملك المعظم من معنى هذه
الكفاية عن ان من الشخص المذكور لا يملك الكفاية عليه عادة في بيان
قال لا يملك من مولاها في مولاها في الامور كغيرها فماتت مولاها فماتت مولاها
فلان ان لم يبي عن ابي عمير صادق في مولاها ما قلنا وهو ان ذلك
كذلك اقرار الاقرار حكم بصلته على تقدير الشهادة والشهادة لا يدخل
لها في حق الصدق وعدمه وانما الصدق مطابق للواقع ولا يكون
كذلك الا على تقدير ثبوت الحق في ذمة وقتنا الاقرار بكون اقرارا وجوبه
على ما قد رواه في العلامة في الذكر ان اللفظ يكون مولا في القم
وتفهم اليه في ان يقر في الاستظهار كغيره من اللفظ ومنه ان الراس
بال على الاقرار وشدة التمسك كما اذا ادعى عليه لثبته من مولاها
له صدق على سبيل الامثال فهو ان قال له ولد له ولد له ولد له ولد له ولد
لك على الوقت وهو كذلك لكن ينبغي ان يعلم ان يجب التمسك بعبارة اللفظ
التي هو الاخبار ما لم يقر في ذمة على خلاف **قوله** وفهم من
الاشارة في الرواية الاشارة هنا المفهوم المراد لا يرب في قامة ما عتق الميراث
اذا كانت كذلك لان المقصود بالامالة على في النصيب وكل واحد له ولد له ولد
كافيا في شق في بعض المتأخرين في الاقرار بالاشارة فقد انشأ في
ضعيف **قوله** ولو قال عليك انك اقرار فماتت مولاها فماتت مولاها فماتت مولاها
الميراث بقوله فماتت مولاها فماتت مولاها فماتت مولاها فماتت مولاها
نصديق وان كان استخفاف ما فهم في انشأ لان الاستخفاف من انشأ

والنظر في

ن

العلماء من جهة في كتب الرجال وهذا الوصف الزائد الخفي في كتابه اربعة
رجال سماه في الامم والكنائس وكان ذلك العلامة في تلك المصنفات ذكر في
قسم الضعفاء وحله واحدا من العلامين بسبب ذلك ان ياتي في هذه الرواية
احدا للفتات وهو من وصفها الخلة ومن جازعته الصفة فيقول ان هذا
على انه من الفتات مع انهم سادوا الكسبي في الصحيح عن احمد بن حنبل قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اقرب من مثله وهو من بيت ديني عليه
قال يحرف عليه اذا اقرب من ذلك والفتاة من هذه الرواية وان كانت سليمة في
كون اقرب من ذلك لفتاتها محولة على ما اذا كانت المقربة اليها وتكون
مستحبة المقدمه وذكر جمع من الاصحاب ان الرواية بالهذه هي التي نقلت
الى القرائن لمالية او لمالية الباه على ان المقرب فيقصد باقربه او اخرا
من حق عقلم واما ان اردت تخصيص المقرب بما اقرب به وضع الرواية في
مصرحنا انما بان ان الاقرب انما يكون من ذلك مع ظهور هذه التهمة والفتاة
فيها مرجع الى اصل التهمة وان كان مقتضى الرواية ان يكون المقرب
من الاصل شرطا لكون المقرب فيها او ما هو قارب مع الجهل الى ان يكون
الشرط حاصله فيجب ان يفي بالشرط ولو لم يفي بالشرط فيكون ذلك اقرب
من الاصل كما انشأه في التذكرة وبه قطع الشبهة ان سكا ان نقل العقلة
على نفسها جائز لما لم يصح المعارضة فان رواية العلامة في
الاقربا والوافق في من الموت وتعيها الاورم في بيت بيتا ومن لم يفي
وانما علم **قوله** الثالث في المقرب في قوله عليه السلام وتقبلوا
ان المقرب لا يلا على الاحتمال فان جعل الاقرب في اعتبار هذا الشرط لان

المقرب

المقرب اذا لم يكن له عليه السلام كان الكلام لقول الاقرب ولو اقر المقرب للمقرب
المقرب لا يلا على الاحتمال اي على الاحتمال في الجمع اليك وهو كونه لما لا يلا
مهلكا للمقرب انما يلا في بيت قريه ويخرج الوصية له وهو من بيت ديني
في حق ذلك ما مع العلم بانما انما المقرب كذا ان المقرب لا يقرب من بيت ديني
وانما له وعلم بقوله الوصية فانه يكون ما خلا ما علمك الحلال ما اقرب له اذا اوله
حياتك حطمت فان سلكه القولي الميراث وجع الى باقي الوصية وانما سلكه
الى الوصية وجع الى حدته الوصية ولو نقلت المقرب ولو نقلت المقرب ولو نقلت المقرب
مجهول المالك لمن وجع من المقرب الاقرب او اقرب من المقرب **قوله** وكذا الوافق
للمقرب وكون السوي لا خلاف في صحة الاقرب للمقرب اما على القول بان يملكه
واما على القول بعدم ملكه فليكن المقرب المالك اليه ويكون المالك المقرب لولا كذا
ما يقتضيه **قوله** الرابع في المقرب المقرب انما يكون ما لا او نسب او حقا
كالعقبان وخيار الشفعة لا يرب في قبول الاقرب كل من هذه الاقرب
الثلاث لعدم اقربا العقل على أنفسهم جائز ولا يفي في المالك المقرب ان يكون
معلوم لان الاقرب اخبار عن حق سابق والاخبار عن الشيء يقع على وجه
الاجمال كما يقع على وجه التخصيص وانما فان الانسان ربما يكون في ذمة
ما لا يعلم قلده فلا بد لمن الاخبار عنه اليقين وهو صاحب على الصلح
عنه نفي فدعت الحاجة الى اجماع الاقرب بالمجهول وبغيره في المقرب ان يكون
تحت يد المقرب وسلكه بحيث يحكم له في ظاهر الحال ولا يكون الاخبار
عنه اقربا بل شهادته كما هو واضح **قوله** فلو قال له على مال قبل
تفسيره ما علمك وان قل هذا الكلام مع علمه بين العلماء انه في التذكرة ليج

المقرب

عليه بمصدق المالك على القليل والكثير فيقبل تفسيره بما يقع عليه العلم الاضاه
البراه من الزائد ويندج في قوله ما علمك غير القول ايضا فانه من لم يفي
من ما لا يجب رده عليه لكون الاظهر ان لا يقبل تفسيره بل لا يلا في تصديق
عليه باسم المالك صرفا ويمكن حله بغيره المص على ذلك بان يراعي اعتبار ما علمك
ما يقع دخوله في الملك وغيره للملكين كذا **قوله** ولو قال شي
وجب تفسيره بما ثبت في الذمة التي اقام الالفاظ اطلاقا في ذات تفسيرها
ثبت في الذمة فليلا كان او كثر احكاما كان او متغص او غير ما كان الشفعة
وصحح العلامة في التذكرة ما لا يصح في المقرب ان يكون مقربا اذا كان بين
خمس ما يتولى كونه من المقرب لا في شيء من خمسة يجب رده الى المالك كذا
بان قوله على مقتضى نية المقرب في الذمة ما لا يتولى الا ثبت والذمة
فانهم خمسة يجب اعادة عنه ثم لو نقل الاقرب لم يلا على شيء لا يقبل
تفسيره بذلك ولو نقله من السلام وتحت المقرب فالاصح ان لا يقرب لان
ذلك يقطع بالفوات فلا يثبت في الذمة وقوله على مقتضى النية في الذمة
ولم نقل في التذكرة المقرب وهو غير **قوله** ولو قال له في ذمة
رجع في تفسيره الى قوله له في ذمة وعشرون ذمة فكل ذمة
الفرق بين الصورتين ان الاقرب في قوله له في ذمة وذمة واحدة كان
لنفسه ما باعنا حتى لو نقلها ليجب ان يملكه قبل ما صرح به في التذكرة
عطفت الذمة عليه لا يقتضي كونه مقربا لها لان عطفت الذمة على المقرب
لا يقتضي تفسيره بخلاف المتى في قوله له ما وعشرون ذمة فاما ما لا
فالعرفت مستطابقا على ان المقرب اذا وقع عليه التفسير او التفسير

المقرب

الى الجمع حتى لو قال التذكرة لمائة درهم وعشرون ذمة ما علمك بها قال الله
ان هذا حتى لا تسع وتسعون بغيره في الحديث ان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم في ذمة من ثلث وستين سنة قال العلامة في قوله انما لا يلا
ويعشرون ذمة ما يرجع في تفسيره الى البره وهو يلا لان المقرب من هذا
المقرب من كونه الجمع وراهم وقد عرفت ان المرجع الى المالك المقرب في هذا
الباب **قوله** وكذا كذا في من الذي فلو قال كذا درهم فالاقرب له درهم
لما كان المقربا لهما غير ذلك على شيء خصوصه كان كذا في ذمة المالك
كنايه عنه ومقتضى ذلك ان لو قال له على كذا درهم فالاقرب له درهم
تفسيره بما يقبل في تفسيره الذي ولو قال كذا درهم مع المربع والاسم كذا ومع
الضبط غير ذلك ومع المربع كونه العاصف كذا المقرب في ذمة
وقيل ان المربع مع المربع في ذمة افسر المختار ان يكون كذا كذا في ذمة المقرب
مضاف اليه الاصل بانه الذمة من الزائد ولكن اجمع الوقت لاحتمال المربع
وهو مقرب للشيخ قول ما يلازم مع الضبط عشرون ذمة من الاقرب عدد
مقرب بغيره ومع البراهية درهم الاقرب علم يكون مائة ذمة وعشرون
ظاهرا لان كذا لا يملكه على ما ذكره لغة وهو قارب من المالك المقرب
غيره **قوله** وكذا قال الشيخ لو قال كذا كذا درهم لا يقبل تفسيره
من احد عشر ولو قال كذا كذا درهم لا يقبل الا من احد وعشرين والوجه
الرجوع في تفسيره الى المقرب لا يقبل الا من درهم وعشرون ان كذا كذا
عن الذي فكيف يكون كذا درهم ذمة المقرب كذا درهم المقرب في معنى شيء
وشي لا يلا زيادة على ذلك شيء فيه ما سبى في كذا مقربه بغيره والعقل

المقرب

المقرب
المقرب
المقرب

الذي كاهه الم عن الشؤد ذهب في الخلاف وانح عليه بان اقل عدد المركب غي
يصب على الجوز عشر وواحد من عطف احد ما على الاخر ونصب على
احد عشر ونصب على ما سبق وقال من ادريس في سره الوقي
عندي في هذه الساليل الرجوع الى تصنيف المقول ان كان المقدم هو الاربعون
الزم شي ما يحتمل والى هذه القول ذهب المرحوم الله وهو جليل كماله
العلامه في الخ الحق ان نقول ان كان القابل من اهل السان الزم ما افترض
والايج الى نفسيه كما افترضه من ادريس وسويه عليه وان هذه المقام
لمست استفاده من وضع البذلحه على من كان من اهل اللغوه ان
ان الاقرار بما عمل على ما يتفاه هذا هو العرف من اللغوه على الوضع اللغوي
وكيف كان فالاجده ما ذهب اليه من ادريس **قوله** ولو اقر بشي من
فانما اعزى الاجل انما اعزى الى العرف الماين اذا قرئ شي من اجله كالو قال
لعل في الف من حله الى سنة فان فصل وصفه التاجيل من الكلام المقدم
والى كون التاجيل الى اثنى فاكرا اعزى الاجل فقد ذهب الشيخ في احد
قوله والمقام العاده في حله من كتب الى ان يلزمه ما اقر به الا لا يقبل
فيه التاجيل لان الاجل هو الذي يابله على اصل الاقرار فانه مع كذا اقر
بالل تزدعي فضا والشيخ رحمه الله قبل قوله في الاجل في
الحق واختاره العلامة في التكملة والمختلف لان القراء بالزم ما اقر به وهو
انما اقر الحق الجوز فلا يلزمه غيره ولان الغرض قال لعل الف درهم
شامسة وحلته ليلزمه سوا ما اقر به وان استعمل الوصف على نقصان
في الموصوف فكذا هنا ولان الكلام لا يتم الا بغيره ولا يحكيه على الحكم

ثم قيل وهو ان
وان ذكره وادرس في
فصل في كبريت والكلام

الاجل

الاخذ كانه بما لا يحيط اذا اقتضى الحال الاقرار من الراس كاني قوله على
من من غير ذلك فثبت هنا ولا يلو لا يقول ذلك الا على انما لا
الاقرار الحق الجوز لانه ما قرى على هذا الوجه الزم الحق لا لا يتصور
بله خصوصه اذا كان الاجل له وذلك على ما في التكملة وقد اقر
من ذلك رجعت هذا القول ولعل على ذلك متصفا الى ما ذكرناه سابق
الشيخ في الصحيح من هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
ابن المومنين عليه السلام لا يخلو في الكلام دون اخره وعلى هذا قال
ادعي العرف على الجوز لا يقتضي قبيل دعواه الى البينة للقول من انهاها
سبح على المنكر وهو الحق الماين بانها القول **قوله** والواقي
لكن الاول في الاستئذان من شرطه الاشكال العادي اجمع العلم كما في
ان الاستئذان في الاقرار وغيره في قوله في الكتاب والسنة ولان
العرب وهو ينضم الى سئل لان المستثنى كان عقلي المستثنى منه
فدخل والافتقار ومن شرطه الاستئذان اتصال المستثنى منه
عاده فاذ به قطع من سئل وتجزى ما لا يعلل ايضا اعزى فاجدا
الشرط متفق عليه بين الكفاهل العلم ونقل عن ابن عباس انه جازا
الى غيره ولو ثبت ذلك منه ودعا على كلامه على ان المواتة ولو لم
بالاستئذان قبل منه في التهم وهو جليل كماله فرب مرجح كذا على
فما هو **قوله** ولا يشترط المنسوي ولا يشترط في هذه الاستئذان
ان كان المستثنى من جنس المستثنى منه اجمع ان يكون من جنس
وهو السلي المنقطع ومع الحق الشرايع بان الخلاف وقع في هذا الاستئذان

ومفصل

باخره وهو مقتضى هذا ان الكلام ما يصح ما بعده ان يكون متاخر ولا ما اذا
شاقا من كماله الاول لعدم اقرار العقلاء في انفسهم ما يروى في الزكوة
من بعض اعمامه ان قال كنت اذ روي من ان يكون القرعاه هل كان من القرع
لا يلزم ومن ان يكون عالما بقوله الجاهل دون العلم كان الموات انما
لا يلزم المال خلاصت العالمة ان يلزم به وهذا الوجه لا يلزم قوله **قوله**
ولو لم لا يشترط فاقتران الباع الجاهل قبل في البيع دون العلم انما
من من سئل اقر في البيع قول قوله في البيع ان الكلام حله ونسبه الام لا
اخره وانما في كماله انما كانت ما فعله في الكلام ونسبه كماله كافي
المسألة سابقه وما نحن فيه ليس كذلك فان ثبت القراء لا في البيع ولا
ياقضى ذلك انما كان من من بيع لم يقضى وكذا قبله في دفع الاقرار على
عقب الوجه لا يقتضي القاءه وانما يقتضي لا نقا الضميمة كرها متاخره الاول
الكلام صريحا **قوله** انما الاقرار بالنسب يشترط في الاقرار بالوليد
المقتضى كما كان في وجهه النسب الصحيح علم المتأخر اجمع العلم كافي على
ان الاقرار بالنسب قبل كالاقرار بالمال قول النسب لما لا يلو فيه فان كان
ولما يشترط في اقراره امرا او لمكان النسب لا يلو فيه من هو
اسن منه او في سنة او اصغر ما يقتضي القاءه ما يشاق قوله منه بطل الاقرار
وكذا كان بين القراء انهم انما يلو فيه الوصل في غير الولد
الها او علم علم من الغرض الى اهلها وهي ذلك ولا يمكن ان كانا في الله
في قاربه لفظا العاد ما شاغ الولد الثاني في هذه النسب الضميمة لا يلو
يلزمه ولد منسوب الى غيره مشرقا لو يقيد باقراره لان النسب الجاهل

المنقطع لان قال الاستئذان من جنس جاز من غير المنسوي على قوله قال على
الف الادب فان مقتضى الاستئذان من جنس المنسوي جاز فاقتران نسبه او كسعين
وما نقله عنه من غير وجه في كتب الاصول بل يرجع القاضي في شرطه المنقطع
بانه لا يعرف خلافا في مقتضى قوله في كلام العرب والعلم انما كان في
وتأويله يقتضي ارجاعه الى المتصل لا مقتضى وقوع الحادث في مقتضى
بما اذا الامح الثاني لتاخر الاتصال من المنقطع وموضع الخلاف في مقتضى
في الاستئذان اهل استعالمها في المنقطع مما اذا اوجبه كما يظهر من ادلتهم
لا لعل الاستئذان في المنقطع والافضل مما عدا النسب الضميمة من
اهل العرب **قوله** ولا يقتضي المستثنى من المستثنى منه ان لا يكون
المستثنى منه الباقي من المستثنى منه هذا الاستئذان في ذلك وهو المقتضى
من حله الاصول وذهب شاذ منهم الى ان يجب ان يكون الباقي من المستثنى
منه اكثر من المعتق وذهب قوله نعم ان عبادي ليس لك عليهم سلطان
الامن يتجلى من القاون وهم اكثر من غيرهم بابل قوله عز وجل وما
اكثر الناس في جرح من من كان فانه لعل على ان الاكثر ليس من
وكلمه ليس من عاقد فمقتضى الاكثر فاقتران **قوله** فلو قال لعل على عاقد الا
سنة لزمه اربعة هذا انما يقتضي على جواز كون الباقي من المستثنى منه اقل
من المستثنى فان الباقي من المستثنى منه اربعة وهو قوله للمستثنى الذي
هو المستثنى من المستثنى منه لان الاستئذان في اثبات في وهو النفي
اثبات ولما كانت اصدته في المقال مثبت وجب ان يكون المستثنى منه
شبهه فيكون الباقي منها اربعة والافضل **قوله** ولو قال ان يقع منه

وهذا بانما كان القاون كلهم
فانما كان القاون

ففي

ارحامه وبناته فقلت ليا انما انت حقا قال بل انا في وكني فقلت اسماء فقلت
من الصبر التي يمكن ان يكون لها حق فقلت التي يلزم ويجوز عليها انها
قول الاول ما يتقدم به ولا يتقدم الا به وبما به الخاصة وما يتقدم
المادة اليه كالحق والباقي دون ما لا يتقدم المادة اليه اسم الا صاحب
على ان الممنوع لا يتقدم الا به من اجل قال الشيخ في النهاية الممنوع لا يتقدم
عندنا على علمهم السلام ان علمنا الانسان بالله تعالى في امره باي
اسم كان وكل عين يفرق الله او يفرق اسم من اسماء خلقه كما لا يصدق في
الاخبار المستقيمة كمن يقول ان الله قال قلت لابي جعفر عليه السلام
قوله الله عز وجل والليل اذا بعثني والجر اذا هوى وما انتبه عليه فقال
ان الله عز وجل ان يسم من خلقه ما شاء وليس لخلقنا ان نسم من الاله
الذي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن اهل الملوك كيف يسمونهم فقال
قال لا تسمونهم الا بالله ومن خلقه في حقه من على من ليس يسمونهم قال رسول الله
صلى الله عليه واله لا تسمونهم الا بالله ومن خلقه بالله فليصدق ومن خلقه
لهما به فليؤمن ومن لم يؤمن فليؤمن من الله عز وجل وذكر المزمع
ان الممنوع لا يتقدم الا به وبما به الخاصة وما لا يتقدم المادة اليه
المعنى في الشرايع الاول اعني الخلق بالله يقولون فقلت القلوب والارواح
والذي يسمي بهم والذي يخلقهم ويرى الله وانما في قوله الله
والرحمن والاول الذي يخلقهم وانما في قوله الله عز وجل والبارئ
والرازق واعرف من التهليل في الدعوى على هذا التفسير بان يسم
الاول الى اسماء على صفات الافعال كالحق والرازق التي هي اجد

في

من الالهة الباطنية على صفات الباطنية التي هي دون اسم الذات وهي اهل
اسم الله هو الام الحامع فيكون التسم الاول واجب على من يسم
في المالك فقال ان تخصص هذا المسمى في تسميم من حيث ولايتها
على ذاته من غير اعتبار بشاير من غير ذلك لئلا يسم من اسماء الخاصة
ولا المشتركة وحدها في المرتبة الاولى لئلا يسم من اسماء العامة
انتمت الى اسماء كثيرة منها النفس والمشتق القالب في غيره والملائك على
صفة فعل وخلق ذلك من الاقسام لئلا يسم او قال هذه في خلق الاقسام
ولكن اسم بعضها الا انها ليست انما ولا آخرها عنها لانها انتمت به
من كثير من الاسماء فان ذلك حتم وجب والوجه اختصاصها هذا كالا
رحم الله وهو توجب حسن ما كان حلا الوصف في الالهة بالهوية
على الاسم المختص بالذات المقدسة مستحجة على من جعل التسم الاول
باسم الله هذا الاسم المختص والثاني الاسماء الخاصة كالرحمن والاول
الذي ليس بشيء من تلك الصفات التي لا يطلق على غيره كقولنا
ومقلب القلوب والارباب والذي يسمي بهم والذي يسمونهم
الذي لا يسم الخالق والبارئ كان او غير الخالق في ذلك هي عين تسميت
انها في العين يسمي ذلك كما هو الظاهر في قوله عليه السلام وليس اسم
ان يسمي الا به ولجميع هذه الاقسام وعملها في التسميات
الملائكة التي هي على الله عليه وآله في قوله تعالى والاولون
لا يعلمون الا به والمباشرين من ذلك وتوقع الخلق في الالهة
كما انتمت الذرية والمسئلة على شكل والظن فيها حال **قول** لا يتقدم

الاستعداد

قول الله عز وجل او اختلف حتى يقول الله عز وجل انما كان بين
لا يتقدم قول الله عز وجل او اختلف حتى يقول الله عز وجل انما كان بين
او قال الله عز وجل او اختلف حتى يقول الله عز وجل انما كان بين
واما اذا قال الله عز وجل انما كان بين او اختلف حتى يقول الله عز وجل انما كان بين
وليل عليه قوله عليه السلام في حق الخلق واسما الله عز وجل واسما الله عز وجل
والعز والفتح والضم ويثبت بين الخلق وبين الله عز وجل في الحق والحق
وهو حق الله عز وجل بغير واسطة واسطة الله عز وجل هو متساو في الحق والحق
فسمى او قسم **قول** ولا يكون له حق الله عز وجل ولا يتقدم الله عز وجل
وحق الله عز وجل لا يتقدم الله عز وجل ولا يتقدم الله عز وجل
انما اختلف الى الله عز وجل وصفا كذا وصفا ذات من العظمة والعز
على ما هو وضع في الحق والحق من حق الله عز وجل على ما هو في الحق
بغير من الوصف وقوى الشيخ في الحق والحق من حق الله عز وجل على ما هو في الحق
او المستحسن في الحق والحق من حق الله عز وجل على ما هو في الحق
الناظر بعد هذا الاول في شكل الان الذي ذكره في حق الله عز وجل في الحق
والله عز وجل في الحق والحق من حق الله عز وجل على ما هو في الحق
الذين **قول** ولا يتقدم الله عز وجل ولا يتقدم الله عز وجل
الرحم ولا انك ولا لا اختلف في هذا المسئلة في الحق والحق
الى الاخبار المستقيمة لا لا يتقدم الله عز وجل ولا يتقدم الله عز وجل
في امره على السلام انما سمعت بها وقد كان طارفا كان في السلام
قال المعنى على السلام فقال يا ابا جعفر في ذلك اني جئت بالحق والحق

والله

والله عز وجل قال لعل في هذه من صفات الشيطان وتقولون ان الشيطان
انما قال يا فتاد العين بالطلاق والعتاق وتقولون ان الشيطان
وتوقعه لوقال بطلت سرج المعصية لرب في ذلك لان العبد ربه
المعصية خلف بالله عز وجل **قول** ولا يكون له حق الله عز وجل
لطف بالارواح من امره او سره او الالهة عليهم السلام انما يكون بين الالهة
في ذلك معلوم ما يسمي وقد تقدم في باب الكفايات ان الخلق بالارواح
يجب مع ذلك طعام عشرة سنين لكل يسكن مد وبغيره فانه عز
فكل كاد في مكانه يحرم الصغار في حق الكبري عليهم السلام
الاستعداد بالمشقة في العين منها الانشاء اذا انشأ واجتهد العادة
فانما في حق ذلك من غير ان يسم الله عز وجل ولا يتقدم الله عز وجل
وتسموا في حق الاستعداد الى ان يسم الله عز وجل ولا يتقدم الله عز وجل
على ان يسم الله عز وجل الاستعداد في عينه عشرة سنين ولا يتقدم الله عز وجل
وهو انما في حق الاستعداد بالمشقة في حق الله عز وجل ولا يتقدم الله عز وجل
التي هي في حق الاستعداد في حق الله عز وجل ولا يتقدم الله عز وجل
من سقوفه في حق الله عز وجل ولا يتقدم الله عز وجل ولا يتقدم الله عز وجل
من اي حاله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام في حق الله عز وجل
بذلك في حق الله عز وجل ولا يتقدم الله عز وجل ولا يتقدم الله عز وجل
من اي حاله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام في حق الله عز وجل
بذلك في حق الله عز وجل ولا يتقدم الله عز وجل ولا يتقدم الله عز وجل

فيما مضى **قوله** ولو انما كان ذلك الله لم يشككوا بالآيات ولا ان
 استهوها ان لا يعقدوا ان كان الاتيان **قوله** او اضل الاصح انما فيه المعبر
 اما ان لا يعقدوا على السلام في معنى المضي وان قلت الله على كثرة
 وفي معنى من جازم ليس بشي حتى يقول الله على وجه من التفسير
 المعقولة لا اعتبار بالحق بل هو الجلال وما ان الاتيان بالفضل فلا ان الذي
 الاتيان كونه طاعة كما ينبغي ان يكون الطاعة حسن على كل حال والفضل
 بالفضل الذي هو ما لا يشك في وجاهة والفضل لله في ذلك على راي
 بقوله **قوله** وجها للهدى يقول ما هدت الله من كان كذا انك
 كذا متفق الصواب ان العهد لا يقع الا بشرط لما اصرح العلامة في حقه
 من كتبنا نفي مشروطا واما طاعتك ان تدلوا في هذا الباب على
 رواية بقوله نعم ودا الشيخ المحقق ضعيف عن علي بن حمزة قال
 لما سمع علي السلام عن رجل عاهد الله في شيء فحلف عليه ان لا
 يفعله قال نعم رتبوا رتبتي فقلت لو لم يسمعه من غيره من شانه
 ومن ان يصر من احد اعطى السلام قال من جعل عليه عهدا له وشا
 في امره لما عتق فقلت نعم رتبوا رتبتي فقلت لو لم يسمعه من غيره من شانه
 من كتبنا نفي مشروطا واما طاعتك ان تدلوا في هذا الباب على
قوله ونعتك لطفك في انك عاهدت الله في شيء فحلف عليه ان لا يفعله
 ان لا يفعله الاصح ما عاهد الله في شيء فحلف عليه ان لا يفعله
 بالفضل ولا في الاصل نعم الا انما في هذا الباب لا في الاصل نعم الا انما في هذا الباب
 كالتدريس في اعتبار هذا الشرط لا في الاصل نعم الا انما في هذا الباب

لا

لا يمكن في شيء من العقود والاقاعات اجمالا **قوله** في مشق ان الذي
 ما كان طاعة الله فقد وادى الراد الطاعة ما يتحقق بالامر عليه كما ان
 والمقدور ما يمكن فعله عاده وان لم يكن مقدور على الذنوب لا يصدق
 اعتبار هذا الشرط لا يستحال الكلف المتعقلا وانما عهدها ما يتحقق
 طاعة فليل عليان الذي يشرط القدر على ما ينبغي ان يكون والمال لا يحصل
 به القرب واستغنى التهدي في الدروس انما عاهد الله في المال والحق
 دنيا وحيا والرواية الحسن على الوشا المعقولة انما عاهد الله في المال والحق
 فان ترك الباع باح اذ الرقعة من دهر من رجب وصفت الرواية منع من العمل
قوله ولا يعقد مع العز ولا يقطع العز ولا يقطع في هذين
 لكهين لا يستحال الكلف المتعقلا وانما عهدها ما يتحقق طاعة فليل عليان الذي يشرط
 وقت الوجوب سواء كان موقفا او مطلقا كما هو واضح **قوله** طالب
 اذا كان طاعة وكان الذنوب في الزم وان كان ذنبا لم يكن والعكس لو كان
 السبب تعصية العز في ذلك ان الذنوب في الطاعة حسن والزم فيها في
 كان الزجر من المصالح حسن والتمسك عليها في رجب بل قال انك عاهدت الله على
 كذا وقصد التكرار انما عاهد الله في المال والحق **قوله** وبالعكس لو قال ان رجب
 طاعة على كذا او يعلم من ذلك ان صفة التكرار الزجر وحده وانما يتحقق
 عن الاصل المقصود لا يفي ان سبب الذنوب لا يكون طاعة كالتفريط
 وحصول الولد لا على المعصية صفة التكرار في كذا **قوله** ولا يفعله
 لو قال الله على نذره وانما عاهد الله في المال والحق **قوله** ولا يفعله
 يدل على طاعة الله عليه السلام ليس الذنوب في شيء مما عاهد الله في

حتى يبين

او عهدها **قوله** لو انما كان ذلك الله لم يشككوا بالآيات ولا ان
 الراوي اذا قال الله على ان فعل قربة انما عاهد الله في المال والحق
 ذكره في قوله وهو فعل القربة ولا يفعله كل قربة من الصدقات او صوم كغير
 او في ذلك من الطاعات ونعتك العباد بالايام او بصلوة الركعة او بغيره
 قيل انه يفي بفعله والورد في شكل الاستعداد من الصوم او الصيام
 التزم لم الركان للث لا العزم خاصة فلا يكون فعلها على الاضطرار وشروطها
قوله ولو نذر صوم حين كان سدا شهرا ولو قال ربنا انما صام خمسة
 اشهر لفظ الحين والزمان والوقت نحو هاتين الاوقات لله سبحانه
 حسب الله والعرف على القليل والكثير ونعتك في الانسان من نذر صوم
 بربهم يوم يعقد الحين والزمان والوقت بغيره كقوله في الشيخ عن السكوني عن علي
 عليه السلام عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام قال في رجل نذر ان
 يصوم شاما الزمان خمسة اشهر والحين سدا شهرا لا الله سمع يقول حرق
 اكله كل حين باذن ربها وعن ابي الرجاء الثاني عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن رجل قال لله على الصيام حين نذر في نذر قال نعم عاهد الله عليه السلام
 قاضي على مثل هذا **قوله** رجب سنة اشهر فانه الله سمع يقول نذر اكله كل
 حين ما نذر بها يعني سنة اشهر فيكون هاتين الاوقات في الاصل
 ولما عتق في حال الضيق والداش في نذر من الصيام بها ولو نذر ان
 الحين والزمان سدا شهرا وجب ما نذر به في نذر **قوله** ولو نذر
 الصدقة بال كذا كان فاما من دبره المستند في ذلك ما رواه الشيخ
 ان كذا لم يرضي قال كذا عاهد الله عليه السلام فقال له رجل عن رجل عن

من

فقد روى في كتابه ان شقيقا من الشيعة كثر في رجب ما افادوا قال
 نجما من دبره فانه رجب في ذلك من كتاب الله اذ يقول النبي لقد نذر كراهه
 في حرمه كبره والكثير في كتاب الله فانه نذر ونعتك في الرواية ان الكثير شره فانه
 يتناول الذنوب المال الكثير والوصية به في ذلك كذا في الرواية مصحفا ولو
 طر حاشا انك رجب الرجوع في ذلك الى العرف والكتفا بما عاهد الله عليه
 اللفظ **قوله** ولو نذر صوم كل عام فمات في كل من لم يملكه سدا شهرا
 فاشهد ان الله لا يرضى عن هذا الحكم شهرين من الاضطرار وسنة ضعف
 حجابا في تقديم الكفم في كتاب العز والحكم بقدر رجب من نذر صوم
 فلو نذر الصدقة بماله فليس وجب الرجوع في ذلك الى العرف **قوله** ومن نذر
 في سبيل الله في البر او في غيره الى القربى وذلك لان السبيل
 لغة الطريق فليس سبيل الله طريقا او موقفا او كل الى من الصدقة بغيره
 الحاج والمزاجين وطاعة العز بمائة السبيل **قوله** ولو نذر
 الصدقة في سبيل الله فان شق في غيره ونذر في سبيل الله في ذلك ان
 ان يصدق في سبيل الله فان كان ذلك مالا يرضى في البر او في غيره
 نذر في سبيل الله فان كان ذلك مالا يرضى في البر او في غيره
 ماله نذر في سبيل الله فان كان ذلك مالا يرضى في البر او في غيره
 وما يرضى بالادوا كان نذر الصدقة في سبيل الله في ذلك ان
 الواقع في ذلك من الصدقة في سبيل الله في ذلك ان
 وفكر العز في ذلك من هذا اذا شق عليه الصدقة في سبيل الله في ذلك
 في بعض نعت في ذلك وقوله في سبيل الله في ذلك ان

كان في غيره

علم الله ان هذا الشرط لا يرضى
 المنكر في حقه كذا في سبيل الله

او بعد ان فرغنا وياقيم على الحرفي ادى الامن قصر سبعة نفقة او قطع او فقد
 طاعة فليات فلان من فلان ومن ان يعطى او لا فلاح لا ينقص الحارث
 وقد وصف العلامة في الحلفت ومن اخره هذه الرعاية بالصفه وقد ناس
 بان في طريقها بان من محمد ابا جدين محمد بن علي بن هوفين موثق لكها معني
 الاستاذ للظاهرا عند التحقيق لا يفسر عن الصحيح فيجوز العمل بها ونفسها
 ما رواه الكليني عن ابان عن ابي الحرث عن ابي عبد الله عليه السلام قال جاء
 رجل الى ابي جعفر عليه السلام فقال لي اهدني بشارية الى الكعبة فاعطيت بها
 خمسمائة دينار فاشري قال بها فخذ منها ثمنها فخر على جارية المحرم فاعط
 كل منقطع به كل من الحاج وموحد الحارين هذا الجارية ولحق بها
 المصاهدا اليها ايم لا تشي لك الحج في المعنى وهو حسن لا لا يجلس اياه
 عنى ما لها في هذا الكون من هذه الدرام والديار والاصا فتمت ونفى ذلك
 ونسئل ايضا ما رواه الكليني عن حماد بن عيسى عن حريز بن ابي ربح
 ابي جعفر عليه السلام ان قوما اقبلوا من مصر فباعت منهم رجل فاعطى الف
 درهم للكهبة فقال ابي جعفر محمد بن علي لهم السلام عن ذلك فقال ان
 الكهبة فنية عن هذا انظر الى من ام هذا البيت فقطع به او نهبت فقطع او
 ضلت رحلته او عجزت يبيع الى اهله فادفعها الى هؤلاء الذين سميت لك
 ولوندرى لا احد المشاهير هذا الشرف صرفت في حبس فملا لنا ذرو
 مع الاطلاق بصرف في صلح المشهود ولو استوفى المشهود في الحال
 المال فالظواهر منه في معنى الزوار لان ذلك اولى من ايقاع على حاله
 تعريض التام فيكون صرف على هذا الوجه احسانا محض واما على الحسينيين

فبشر

فيما كان في
الطاعة

معرضا

٢

من سبيل الله علم **والثانية** روي الحسن بن مارع بن ابراهيم عليه السلام
 في رجل قال ان زوجت قبل ان اخرج ففلاي حرقها بالكاح حتى يهلكها وفيه
 اشكال لان كون نذر راحة الرقابة رهاها الكليني عن علي بن ابراهيم عليه
 عن صفوان بن يحيى عن الحسن بن مارع عن ابي ابراهيم عليه السلام قال قلت له
 رجل كانت عليه حقة الاسلام فادخل في قبيل النزع فخرج فقال ان تزوج
 قبل ان نذر في طاعة الله ولحق ابي الحسن بن مارع وادى عليه من التزوج
 فقلت في ذلك فخرج قال وان كان نطقا فهو طاعة الله عز وجل فاعتق
 غلامه في السند وصودفان راويها وهو الحسن بن مارع فخطي في المذهب
 ويمكن دفعه بان المراد بالانبياء عن الصفة المتضمنة لاداء الامم كما في
 قوله اشهد في طاعة الله لان هذا اللفظ هو المزمع وانما هي المالك
 انما يجزى بصفه العتق فاذا نذر يصح وشرافه نذر امر متعاقبا فخرج
 باطلا فاعلم اني قد عتق العبد يوم النذر وجب العتق وحصل العتق
 به ولعل المراد بقوله ففلاي حرقها حتى صار منك وبالعق وكان قد صار
 حرا لان ما الى الحرب والمجدة فهذه الرواية قاصرة عن اثبات الحكماء
 الشرعية والمجبة للجميع فيما تضمنته الى الصواعق المرفوعة **والثانية** انا
 روي رفاة عن ابي عبد الله عليه السلام رجل نذر الحج ولم يكن له مال في
 عن غيره اجزى عن نذره قال نعم وفيما كان الان يقصد ذلك بالقد
 هذه الرقابة رهاها الشيخ في الصحيح عن رفاة قال سات ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل عن غيره ولو كان له مال وعليه نذر ان يحج فاشا
 اجزى عنه من نذره قال نعم واستكمل المزمع الله حيث لا يكون

ان ارجع ففلاي حرقها حتى يهلكها
 اعتق غلامه ففلاي حرقها حتى يهلكها
 فقال له

فلاي حرقها
 اعتق غلامه ففلاي حرقها حتى يهلكها
 فقال له

فلاي حرقها
 اعتق غلامه ففلاي حرقها حتى يهلكها
 فقال له

فيما كان في
الطاعة
معرضا
٢

